

## الفصل الثالث:

### إنعكاسات أحداث 11 سبتمبر

#### على الحركة الإسلامية في الأردن وفيه:

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن نشأة الحركة الإسلامية في الأردن

المبحث الثاني : تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية

#### في الأردن

المبحث الثالث : رؤية مستقبلية للحركة الإسلامية الأردنية بعد

أحداث 11 سبتمبر

خلاصة و استنتاجات .

إستطاع الإسلاميون في بعض بلدان العالم الإسلامي أن يدخلوا بعض الوزارات عن طريق الإنتخابات و المصالحات و الأحلاف التي عقدها مع بعض الأنظمة والأحزاب.

لقد أثارت هذه الخطوات الجريئة مناقشات و اعتراضات في داخل الحركات الإسلامية وخارجها، ولعل من أهمها: تجربة الأردن، تركيا... إلخ ولقد راعت هذه الحركات القواعد الشرعية في مبادئ المصالح و المفساد، و حاولت جاهدة أن تلتزم بقواعد الضرورة، و مصلحة العمل الإسلامي و مصالح المسلمين في هذه الأقطار.

تعد تجربة الحركة الإسلامية في الأردن في المشاركة تجربة متميزة تستأهل الدراسة والتأمل؛ إذ تعكس تلك التجربة بوجه عام صورة مغايرة تماما للصورة النمطية السلبية الشائعة والتي لم تتوقف بعض الكتابات عن السعي إلى اختلاقها وغرسها في الأذهان بشأن الحركات الإسلامية والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة العامة المعاصرة؛ سيما بعد هجمات 11 سبتمبر أين ربطت بالإرهاب.

إن هذه التجربة تظهر المجال الرحب والمرن الذي يمكن ان تتمتع به الحركات الإسلامية من القدرة على التطور والإستجابة لتغيرات الواقع وتعقيداته، دون التنازل عن المنطلقات المبدئية والثابت العقديّة.

لقد دخلت الحركة الإسلامية في تجربة الحكم والمشاركة السياسية في الأردن، ضمن شروط واضحة و مصالح بيّنة، وضرورة تفرضاها الظروف واستراتيجية مدروسة والتزام بالقواعد الديمقراطية عند الممارسة، فلم يكن الحكم واستلام السلطة هدفا بذاته تتمسك به هذه الحركات على حساب المبادئ أو على حساب الشعب.

وتأسيسا على ماسبق؛ وبناء على محاولة تغطية التجربة الأردنية وانعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية فيها ومحاولة معرفة آفاق الحركة الإسلامية المستقبلية فإننا نطرح جملة التساؤلات التالية:

- كيف نشأت الحركة الإسلامية في الأردن وماهي خصوصيتها مع النظام الأردني؟
- ماهي أهم تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الاردن؟
- واخيرا: الى اين تسير الحركة الإسلامية في الأردن؟ وما هو مستقبل علاقتها بالنظام، وما هو مصير موقعها في مستقبل الحياة السياسية الأردنية، خصوصا بعد تغير المعادلات السياسية الدولية والاقليمية من عالم الحرب الباردة الى عالم 11 سبتمبر؟

في هذا الفصل، محاولة لدراسة أبرز و اهم ملامح تلك التجربة بما انتهت إليه اليوم، بعد مضي قرابة ستة عقود على انبعاثها؛ وبعد مضي قرابة العقد على هجمات 11 سبتمبر والتي فيها محاولة معرفة أهم و أبرز تداعيات تلك الأحداث عليها.

ولأن جماعة الإخوان المسلمين تعد الحركة الإسلامية الأهم والأبرز والأقدم قوة و انتشارا وتأثيرا في الحياة العامة للبلاد مقارنة بغيرها من الحركات والأطراف، ذات التوجه الإسلامي، ولأن اهتمامنا ينصب

وحسب على الحركات الإسلامية المشاركة في السلطة بالفعل فإن تركيز الدراسة سينصب بالتحديد على تناول التجربة الغنية لجماعة الإخوان المسلمين في المشاركة السياسية.

وفي سياق سعيينا إلى تغطية هذه الحركة الإسلامية، سنعمد في هذا الفصل إلى مناقشة محاور ثلاثة؛ تتعلق بتجربة الإخوان المسلمين وتداعيات أحداث 11 سبتمبر عليها في الأردن وهي:

أولاً: لمحة تاريخية عن نشأة الحركة الإسلامية في الأردن.

ثانياً: تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الاردن.

ثالثاً: مستقبل الحركة الإسلامية في الاردن في ظل تداعيات أحداث 11 سبتمبر.

## المبحث الأول:

### لمحة تاريخية عن نشأة الحركة الإسلامية في الأردن

وفيه ثلاث مطالب:

- المطلب الأول: نشأة الحركة الإسلامية في الأردن.
- المطلب الثاني: علاقة الحركة الإسلامية الأردنية بالنظام الأردني.
- المطلب الثالث: محصلة تجربة المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن.

## المطلب الأول: نشأة الحركة الإسلامية في الأردن:

لم يكن الأردن بمعزل عن الأحداث الساخنة التي عصفت بالمنطقة العربية إثر سقوط الخلافة الإسلامية - العثمانية، بل كانت تعيش في قلب الحدث، إذ تعرضت لاستعمار البريطانيين ووقعت من خلاله تحت الانتداب، حيث كان البريطانيون يسيطرون على مفاصل الحياة السياسية والعسكرية والأمنية منذ تأسيس الإمارة، إلى أن تم عزل مندوبهم العسكري عن قيادة الجيش آنذاك كلوب باشا بقرار تعريب الجيش الصادر عن ملك الأردن المغفور له الحسين بن طلال، وانتهت حقبة ما قبل الاستقلال التي مرت بها البلاد<sup>(1)</sup>.

إن وضع الحركة الإسلامية في الأردن يختلف عن كثير من بلاد العالم الإسلامي، لأن الأردن يتميز عن غيره بالحريات وإعطاء العمل السياسي فرصة أكبر، ولذلك وجدت الحركة الإسلامية متنفساً ومناخاً طبيعياً لأعمالها السياسية والدعوية والاجتماعية والتربوية والتعليمية.

وبسبب هذا الوضع ظهرت أحزاب إسلامية عدة في الأردن منذ وقت مبكر، إذ ساعد وضع الأردن ، الذي اعتمد على توازنات دقيقة وتحالفات سياسية وعشائرية، على نمو وظهور أحزاب وطنية سياسية، دينية وقومية، والملاحظ أنه لم تصطدم الحركة الإسلامية بالسلطة في الأردن، ولاسيما أنها لم تشكل لنفسها **تنظيمات سرية أو مسلحة** لكي تستخدمها ضد السلطة<sup>(2)</sup>.

وفي مقدمة هذه التنظيمات الدينية " الإخوان المسلمون" الذين يرجح بعض الباحثين بداية تنظيمهم في الأردن إلى عام 1934.

يختفي وراء بروز الحركة الإسلامية في الأردن ؛ "جماعة الإخوان المسلمين" كبرى الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي والتي منذ تأسيسها في منتصف القرن الرابع عشر الهجري في مصر كانت عبارة عن حركة تجديدية بالمعنى الشامل للإسلام، واعتبر مؤسسها الإمام الشهيد حسن البنا رحمه الله أحد مجدد القرن حيث رأى الإمام من خلال تقويمه لواقع الأمة الإسلامية في ابتداء صياغة تصورات لمشروع نهضتها، وأن الإنهيار قد وقع في مختلف مجالات الحياة، وأيقن بناء على هذا التقويم أن الإصلاح لا بد وأن يكون شاملاً وأساسه بناء الإنسان الفرد والأسرة<sup>(3)</sup>.

وقد انطلق من مرجعيات الأمة العليا ؛ الكتاب والسنة، متمسكا بثوابت الإسلام، ومتجاوزا ركام السنين ، مستوعبا لخبرات وتجارب من سبق وموظفا لها، مبدعا في الرؤى والقواعد والأهداف والأهداف والوسائل، وبعد أن استكملت الجماعة بناها النظرية الفكرية والتنظيمية الواقعية، انتقلت إلى مخلف الأقطار العربية.

<sup>1</sup>- مروان شحاده ، " الإخوان المسلمون في الاردن.. من الجمعية الخيرية الى الجبهة السياسية " . متحصل عليه من : [www.factjo.com](http://www.factjo.com) : يوم 2010/05/13.

<sup>2</sup>- حسن طوالبه . مرجع سابق ، ص 109.

<sup>3</sup>- وثيقة " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام 2005 " . متحصل عليه من : [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net) يوم : 2010/01/09 .

ولقد تم تأسيس فروع لها في الأردن حيث نالت الحركة مباركة الملك عبد الله المشروطة نوعاً والذي عبر عن ثقته في أن الإخوان المسلمين سيكرسون أنفسهمك وبشكل مطلق لله.

وتعتبر البداية والظهور والنشأة الرسمية للحركة الإسلامية في عامي 1945-1946 وهي الفترة التي حصل فيها الأردن على استقلاله<sup>(1)</sup>.

غلب على أفكار ونشاطات الجماعة في مراحل التأسيس الأولى السمة الخيرية، من خلال دعوتهم إلى التكافل الاجتماعي، والتربية الإسلامية بالوسائل السلمية المشروعة، وكانت ممارستها للعمل السياسي شبه معدومة، لذلك انحصرت نشاطها بتلك الفترة بحسب الترخيص الممنوح لها فيما تسمح به القوانين والتشريعات للجمعية الخيرية، عملت هذه الجمعية على الدعوة والتربية، حيث أدخلت الجماعة المجتمع في شبكة واسعة من الجمعيات الخيرية التكافلية، وهي بذلك قامت بتحمل عبء كبير مندوباً عن الدولة (السلطة).

وتدعو جماعة الإخوان المسلمين في الأردن إلى المقاصد والأهداف التالية: العمل على تكوين جيل جديد يفهم الإسلام فهماً صحيحاً ويطبقه على نفسه، ويدعو إلى تعميمه فهماً وعملاً، والدعوة إلى قيام النظام الإسلامي أساساً لنهضة البلاد العربية وصبغها لمرافق حياتها الخاصة والعامة، مع مراعاة ما في الإسلام من مرونة وسماحة تتناسب اختلاف البلاد وتطور الأزمنة، والعمل على جمع كلمة الأندية الإسلامية في البلاد العربية، وتوحيد جهودها بحيث تتسق أعمالها ومساعدتها على شكل يتناسب مع الرغبات المستمدة من روح الإسلام وتعاليمه، وإعداد الشباب وتربيته، تربية إسلامية صحيحة، والأخذ به إلى الخلق الكريم وآداب الإسلام الرشيدة، ونشر الثقافة الإسلامية واعتبارها أساساً للمعاهد العلمية في الأقطار العربية، والدفاع عن العقائد الإسلامية وآداب الإسلام وتاريخه وحضارته.

لقد نشأت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن عام 1945؛ حيث كانت الجماعة في تلك الفترة تعيش مدا جماهيرياً، بسبب مواقفها وجهادها في قضية فلسطين والقضايا التحررية في العالم العربي، وكان التأسيس بمبادرة من الحاج عبد اللطيف أبو قورة، الذي اتصل بالمرشد العام حسن البنا رحمه الله، وتعرف على الجماعة وكان عضواً في الهيئة التأسيسية في مصر؛ ومن أهم أعمال الجماعة في هذه الفترة: إقامة الندوات والمحاضرات والاحتفالات الإسلامية والدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما ساهم الحاج عبد اللطيف أبو قورة في إنشاء الكلية العلمية الإسلامية في عمان والمشاركة كذلك في رابطة العالم الإسلامي، والمؤتمر الإسلامي وغيرها.

جاء تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ليمثل شكلاً من أشكال الامتداد الفكري، لا التنظيمي للجماعة الأم في مصر، ما يعني أن الجماعة في الأردن قد تأثرت فيما يتعلق بمواقفها من المسائل المتصلة

<sup>1</sup> - محمد صلاح صديق وسامح عثمان أحمد، الموسوعة في شتى مجالات المعرفة، ط4 الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 2008، ص148.

بعملية المشاركة السياسية وبخاصة بداية قيامها، بيد أنها مالت مع الوقت، بحكم ما اقتضته اعتبارات عديدة لعل من أبرزها خصوصية ظروف وجودها في الأردن، إلى اتخاذ بعض المواقف المغايرة لتلك التي تبناها الإمام حسن البنا حيال عدد من المسائل المتصلة بالنشاط السياسي للجماعة.

وبالرجوع إلى بداية ظهورها إلى النور في الأردن، وإن كان على شكل جمعية خيرية؛ والمعروف أن جماعة الإخوان المسلمين قد مارست نشاطها منذ نشأتها كجمعية خيرية مسجلة تحت مظلة قانون الجمعيات الخيرية، إلا أن هناك من قادة الحركة من يرتئي قولاً آخر في الأمر، مثل الأستاذ حمزة منصور\* حيث يقول: "...والصواب أن جماعة الإخوان المسلمين لم تكن يوماً جمعية خيرية، وإن كان عمل الخير من أهدافها، فقد كانت ومازالت هيئة إسلامية شاملة معنية بقضايا الحياة جميعاً، السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهي لم تنشأ بموجب قانون الجمعيات الخيرية، وترفض أن تصنف على أنها جمعية خيرية؛ بل خاضت الانتخابات النيابية خلال النصف الثاني من القرن المنصرم باسم الجماعة كما وشاركت في الحكومة باسم الجماعة، واعترف لها من أعلى المستويات الرسمية بهذا الدور<sup>(1)</sup>.

لقد ولدت جماعة الإخوان المسلمين بمباركة من النظام الحاكم في الأردن، إذ تولى الملك عبد الله الأول رعاية افتتاح المقر الأول للجمعية؛ وما كان للملك إلا أن يبادر إلى المجاهرة بمباركة الجماعة منذ قيامها، ربما بوازع من نشأته في مكة المكرمة نشأة لا تخلوا من صبغة دينية إضافة إلى اعتدال أطروحات الجماعة وتركيزها على الدعوة الإصلاحية التدريجية والسلمية، فضلاً عن صعوبة مكاشفة العداء للجماعة ومناصريها في الشارع الأردني المسلم بوجه عام، في الوقت الذي يسعى فيه الحكم الأردني منذ قيامه إلى استمداد قدر وافر من مشروعيته بتأكيد انتمائه إلى بيت النبوة ومحافظة على رسالة الإسلام.

ويرى الأستاذ خالد سليمان\* أن النظام الحاكم قد وجد في الجماعة لاحقاً تنظيمًا يمكن استثمار وجوده في مجابهة انتشار الاتجاهات اليسارية والقومية التي رأى فيها تهديداً جدياً لبقائه، فلما أعلن عام 1957 سريان الأحكام العرفية وحظر سائر أشكال التنظيم السياسي استثنى الحركة دون بقية الاتجاهات السياسية الموسومة بالمعارضة مع المنع والتجريم، فظلت تتمتع بحرية الحركة، ولو نسبياً وتحت مظلة العمل الخيري، على المسرح الأردني<sup>(2)</sup>.

أما الوسائل التي تنتهجها الجماعة في نشر مبادئها فهي: تأسيس ناد يسمى «نادي جماعة الإخوان المسلمين» والسعي لإنشاء شعب وفروع لها في مختلف مدن المملكة، وتنظيم المحاضرات الثقافية في النادي، وإصدار النشرات، وإقامة الحفلات، والاحتفال بالأعياد الإسلامية كالمولد النبوي، والبعثة والهجرة ومعركة بدر والإسراء والمعراج، ودعوة كبار الأدباء والعلماء المسلمين لإلقاء أحاديث إسلامية وبحوث

\*- الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي .

<sup>1</sup>- على خليفة الكواري، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص376.

\* باحث عربي في قضايا الاجتماع والسياسة.

<sup>2</sup>- خالد سليمان، "الحركة الإسلامية في الأردن وتجربة المشاركة السياسية" متحصل عليه من: www.dahsha.com يوم: 2010/01/01 .

تاريخية عربية تتناول شرح التعاليم الإسلامية والأمجاد العربية، وتبادل الزيارات والرحلات في كل مناسبة مع الأندية والجمعيات الإسلامية الأخرى في البلاد الشقيقة توثيقاً لعرى الأخوة الإسلامية، وتأسيس المدارس الإسلامية، والإشراف على وضع مناهج علمية إسلامية صحيحة، والسعي لأن يكون أئمة المساجد وخطبائها ومدرسوها من العلماء العاملين، الذين يتصفون بالمقدرة العلمية والأهلية التامة، لبث الفضائل الإسلامية ونشر الأخلاق المحمدية.

وقد بدأت الجماعة بتطبيق أفكارها من خلال تأسيس المدارس الإسلامية، مثل مدارس الأرقم، وكذلك تأسيس جمعية المركز الإسلامي الخيرية لتغطية نشاطاتها الخيرية، فضلاً عن تأسيس المستشفى الإسلامي لتغذية نشاطات الجماعة من الناحية المالية، إلى غير ذلك من المشاريع الاقتصادية الكبيرة.

هذه الخلفية التاريخية تصلح لتفهم الموقف الإستراتيجي الذي تتبناه جماعة الإخوان المسلمين من قضية المشاركة السياسية، الذي يميل إلى تغليب القول بأهمية المشاركة في السلطة التشريعية، بل ضرورتها، مع بعض التحفظ على المشاركة في السلطة التنفيذية وإخضاع تلك المشاركة إلى ما تقتضيه المصلحة حيث يمثل ذلك الموقف الذي يقر بالمشاركة السياسية القاعدة شبه الثابتة التي ينطلق منها الإخوان، أما رفضهم المشاركة ومقاطعتها فهو الاستثناء التكتيكي العرضي الذي تمليه مقتضيات سياسية طارئة.

إن جماعة الإخوان في الأردن كانت قد حسمت منذ بدايات نشوئها مسألة المشاركة في السلطة التشريعية لصالح إقرار المشاركة\*، وذلك بالنظر إلى مايمكن أن تلعبه الجماعة عبر تلك المشاركة من دور في عملية الرقابة على أداء السلطة التنفيذية و تشريع القوانين والأنظمة النازمة للحياة العامة في البلاد، تبعاً للرؤية الإسلامية التي تتبناها<sup>(1)</sup>.

وقبل حلول عقد التسعينات من القرن الماضي لم يكن انخراط الإخوان في السلطة التنفيذية أمراً وارداً في حساباتهم، باستثناء بعض التجارب الفردية المحدودة للغاية، وذلك نظراً للافتقار إلى مخطط كامل، أو ثقل برلماني دائم، بل وتمحور النقاش أحياناً حول قضية تحليل أو تحريم الولوج إلى ذلك الحيز من ميدان العمل السياسي<sup>(2)</sup>.

لقد سعت الحركة الإسلامية منذ تأسيسها إلى إحياء مظاهر الحياة الإسلامية في المجتمع الأردني، وركزت جهودها على قطاع التربية والتعليم في سبيل بناء جيل إسلامي جديد، فأنشأت وأدارت مؤسسات متخصصة في التعليم والرعاية الاجتماعية والعناية الصحية في شتى أنحاء البلاد، ووقفت بجانب

\* وهذا الموقف يذكر بموقف منشأ جماعة الإخوان المسلمين (حسن البنا) المؤيد للمشاركة .

<sup>1</sup> - خالد سليمان، مرجع سابق .

<sup>2</sup> - إسحاق أحمد الفرحان، " الموقف الإسلامي من المشاركة السياسية: مع الإشارة إلى التجربة الأردنية "، أفكار، العدد 123، شباط 1996، ص ص



المؤسسات الحكومية القائمة على هذه المجالات وساهمت بشكل فعال بدعمها<sup>(1)</sup>.

ولقد ظهرت أحزاب إسلامية أخرى بين عامي 1948 و1953 مثل حزب التحرير الإسلامي الذي دعا إلى إعادة الخلافة الإسلامية، وكان قد أسسه تقي الدين النبهاني، إلا أن السلطات الحاكمة رفضت منحه الترخيص لأن من أهدافه الوصول إلى السلطة بغطاء الدين ولكن ظل الحزب يعمل بصورة سرية الأمر الذي كان سببا في مطاردته وإجبار النبهاني على مغادرة البلاد إلى دمشق ثم إلى بيروت حيث توفي فيها وخلفه الشيخ عبد القديم زلوم<sup>(2)</sup>.

ترأس الحاج عبد اللطيف أبو قورة الحركة في الأردن حتى عام 1953 وكان معروفا عنه أنه شارك شخصيا في عمليات الجهاد وباع ممتلكاته في جبل عمان لتمويل المجاهدين في فلسطين وكانت السلطات تراقبه بعناية بسبب أفكاره الوطنية ضد البريطانيين ثم خلفه المراقب العام الأستاذ محمد عبد الرحمان خليفة حين بدأت نشاطات الحركة تتخذ طابعا تنظيميا وزيادة في التعاون والتنسيق بين الفروع المحلية المختلفة وبقي الأستاذ محمد عبد الرحمان خليفة مراقبا عاما للحركة حتى ربيع عام 1954 حيث خلفه سعيد رمضان<sup>(3)</sup>.

لقد تم استبعاد سعيد رمضان من الأردن في العام التالي ليعود الأستاذ محمد عبد الرحمان مرة أخرى لقيادة الحركة بعد عقد من الزمن وبقي قائدا للحركة في الأردن وهو الوحيد الذي كان يشار إليه بالمرقاب العام منذ 1954 وحتى منتصف الستينات علما بأن هذا اللقب قد منح لفترة ما للأستاذ يوسف العظم في منتصف عام 1964 وقد كان شخصا قياديا في الحركة منذ بدئها في الأردن، ولقد كان للأستاذ محمد عبد الرحمان خليفة دورا فعالا في شؤون الحركة ويعتبر أكثر الأعضاء أهمية خلال العقد الأول لوجود الإخوان المسلمين في الأردن وترك بصماته الشخصية عليها أكثر من أي فرد آخر؛ حدثت إنشاقات في صفوف الحركة الإسلامية، وانشطرت جماعات وتنظيمات عن جماعة الإخوان مثل الحزب الأردني الإسلامي، وحزب التجديد العربي الإسلامي، وحركة الإنقاذ والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية والجماعة السلفية ولكن أكبرها كان حزب جبهة العمل الإسلامي؛ الذي يشكل الإخوان فيه الأكثرية العددية، وهو الذي دخل الانتخابات النيابية منذ عام 1989، وحقق نتائج مهمة في الدورة الانتخابية الأولى والدورات اللاحقة.

تبنت الحركة الإسلامية الحل الإسلامي لمشكلات المجتمع، بمعنى أن يكون الإسلام هو الموجه والقائد في كل ميادين المجتمع، بحيث تصطبغ الحياة بالصبغة الإسلامية في شتى المجالات، مع النظر إلى السياسة الداخلية والخارجية بمنظور إسلامي<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 95.

<sup>2</sup> - محمد ضريف، الإسلام السياسي في الوطن العربي. ط2، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1992، ص 221.

<sup>3</sup> - موسى زيد الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن. قسنطينة: مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، 1992، ص 28.

<sup>4</sup> - حسن طوالبه، مرجع سابق، ص 110.

غيران الحركة ممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي تؤمن بالتدرج في تنفيذ برامجها فهي الأقرب إلى الإصلاح منها إلى الانقلاب الذي تؤمن به الحركات المتطرفة، وتؤمن بالعمل الديمقراطي في الوصول إلى الحكم أو مواقع السلطة، ولهذا رفضت فكرة جاهلية المجتمع بل رأت أن المجتمع هو مجتمع مسلم أصابه الانحراف والتشويه وأنه بحاجة إلى الإصلاح والإرشاد.

وامتد تأثير الحركة الإسلامية إلى النقابات المهنية والعمالية والاتحادات والمجالس الطلابية، ليتحول الإسلام من أدوات الدولة في التأثير والسيطرة إلى قوة شعبية تضع المجتمع الأهلي في مواجهة الدولة.

ولكن الدين قام بدور أساسي ومهم في الدولة الأردنية، وكان للدولة والملوك المتعاقبين سياسات ومواقف دينية، يمكن ملاحظتها في السلوك والمواقف الشخصية للملوك، وفي الدستور الأردني والقوانين والأنظمة والتشريعات، وفي مناهج التربية والتعليم، والإعلام الرسمي وشبه الرسمي، وفي سياسات الحكم والوزارات والجيش والدوائر الحكومية والرسمية، وفي المؤسسات الدينية المختصة كوزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية.

فالحركات الإسلامية كانت على علاقة ودية مع نظام الحكم، وللوقوف على هذه العلاقة بشكل كافي وشافي كما هو واضح في جماعة الإخوان المسلمين ومؤسساتها، مثل حزب جبهة العمل الإسلامي، وجمعية المركز الإسلامي التي أسسها الإخوان في أوائل الستينيات وصارت مؤسسة عملاقة تملك المستشفى الإسلامي وعشرات المدارس والمستوصفات والمؤسسات، وجمعية المحافظة على القرآن الكريم التي تدير عشرات المراكز وينتظم فيها عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات، يمكن الوقوف عليها ومعرفة حقيقة هذه العلاقة في المطلب التالي.

## المطلب الثاني : علاقة الحركة الإسلامية بالنظام السياسي الأردني:

إتسم الكيان السياسي الأردني منذ قيامه في مطلع العشرينيات بهشاشة واضحة إستوجبت توازنات دقيقة و تحالفات سياسية وعشائرية تمكن هذا الكيان من الإستمرار من دون توترات ، ولم يكن الدين مستعبدا ، ولم يشهد الأردن عمليات تحديث فوقية تصطدم مع البناء التقليدي ، لذلك لم تصطدم الحركة الإسلامية بالسلطة الأردنية في البدايات ؛ حيث لم يكن لإخوان الأردن تنظيم سري أو جناح عسكري ، ولا كانت لهم به حاجة فلا خصومة لهم مع حاكمين يعود نسبهم إلى آل بيت رسول الله (ص) ، ولادورهم مغرض أو فتان في مجتمع قبلي تقليدي كالمجتمع الأردني<sup>(1)</sup>.

ولقد كانت تاريخيا العلاقة بين الحركة والنظام الملكي مطبوعة بطابع ودي قائم على تبادل المنافع ، فقد أخذت الجماعة شكل جمعية خيرية بمباركة من النظام الحاكم في الأردن وافتتح الملك عبد الله الأول المقر الأول للحركة في 1945 ، وسعى الحكم الأردني في بدايته إلى استمداد قدر وافر من مشروعياته بتأكيد انتمائه إلى بيت النبوة واستثمر وجود الحركة ووظفها للتأكيد على شرعيته الدينية في وجه الدعوات اليسارية والقومية التي رأى فيها تهديدا لبقائه.

إن الحركة الإسلامية في خضم هذه الأحداث قد سجلت نقاطا عديدة في سجل الرشد والعقلانية ، حيث ساندت عام 1957 نظام الحكم في مواجهة محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادتها القوى اليسارية والقومية ، ووقفت على الحياد في المواجهة بين النظام والحركة الفلسطينية في أحداث أيلول 1970 ، ورفضوا في نفس الوقت محاولات هذه الحركات الإجهاز على النظام<sup>(2)</sup>.

وعبر العقود المتتالية كانت مواقف الجماعة من عوامل الاستقرار والحفاظ على هوية المجتمع ووحدته الداخلية وسبب من أسباب الإستقرار الإجتماعي للدولة الأردنية ، ولم تسجل في تاريخها اللجوء للعنف ، وهذا أمر أدركه الملك الراحل وكانت من الأسباب الهامة وراء مقاومته للضغوط التي مارسها قوى إقليمية ودولية لضرب الحركة الإسلامية ؛ وقد استطاعت هذه الحركة الإسلامية أن تبني علاقات مع النظام السياسي الأردني حقق له نوع من الوحدة الوطنية وتكامل قطاعاته الإجتماعية والسياسية.

بسبب هذه المواقف المشرقة التي اتسمت بها الحركة الإسلامية الأردنية ، ساعد هذا النظام على إحلال جماعة الإخوان المسلمين محل حركة "فتح" والفصائل الثورية في المجتمع الفلسطيني في الأردن ، وهي السياسة التي أدت لاحقا إلى تقوية نفوذ وشعبية الإخوان في المجتمع الفلسطيني "الأردني" ، ليصبحوا الممثل الرئيسي له في الحياة السياسية ، ورغم بروز نزعة التدين السياسي في الشارع الأردني ، بقيت الحركة الإسلامية تتمتع بحرية الحركة النسبية تحت مظلة العمل الخيري على الساحة الأردنية ؛ فحققت نجاحات

<sup>1</sup> - عبد المنعم مسعد نيفين ، "جدلية الإستبعاد والمشاركة: مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن" ، المستقبل العربي ، العدد 145 ، مارس 1991 ، ص 56.

<sup>2</sup> - عماد خضر ، " جماعة الإخوان المسلمين في الأردن والعلاقة مع الحكم" ، متحصل عليه من : <http://almoslim.net> يوم: 2010/03/02.

واسعة ومكتسبات كبيرة وارتبط بالجماعة مؤسسات علمية واقتصادية هامة<sup>(1)</sup>.

ويؤكد معظم الباحثون بأن الحركة الإسلامية في الأردن وفي معظم بلاد العالم العربي والإسلامي بأنها لم تعطى الفرصة لتثبت أنها ديمقراطية أو دكتاتورية، ولذا لا يمكن الطلب منها البرهنة على ذلك دون التعامل معها وإشراكها في القرار السياسي.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه.

ولقد أكد الدكتور عصام الملكاوي\* بأن الأردن لديه نظريه أمنية ويتحاور من موقع المصلحة وأن الحركة الإسلامية لم تعط الفرصة لتثبت رؤاها الديمقراطية، مستشهدا بحصار تجربة حماس في فلسطين؛ بينما يؤكد الشيخ حمزة منصور\*\* بأن الحركة الإسلامية تبدي إيجابية في التعامل مع توجه الحكومة الجديد (فتح الحوار مع الحركة الإسلامية) والنظر في تفكيك الملفات العالقة بينهما ولا تضع شروطا مسبقة وأنها تحمل هم الوطن كله في مباحثاتها مع الحكومة<sup>(2)</sup>.

إن هذه المؤشرات تعتبر جديدة في تعامل الحكومة وتستحق الالتقاط، وأنها تنتج لإعادة التوازن للسياسة الأردنية. تاريخيا فإن النظام السياسي الأردني من جهته في التعامل مع الحركة الإسلامية لم تكن لديه استراتيجية أمن وطني متفق عليها لتكون مرجعا في رسم علاقات النظام بالحركة الإسلامية، كما أن النظام لديه قدرة على التنبؤ بسلوك الحركة وتحديد اتجاهات التعامل معها، ويعتبر النظام حاليا يأن الصورة المثالية للحركة الإسلامية هي ماكانت عليه في السبعينات.

لقد اتسمت علاقة الجماعة بالنظام تاريخيا بطابع ودي في مجمله يؤشر إلى نوع من " المشاركة الوجودية " القائمة على أساس تبادل المنافع بين الطرفين، فإذا كانت الجماعة قد استفادت من وجودها في الأردن، وحريتها في التحرك وممارسة نشاطها فقد استفاد النظام الملكي من هذا الوجود بالتأكيد على شرعيته، وما وفرته الجماعة من حماية في وجه محاولات القضاء عليه من جانب التنظيمات اليسارية والقومية التي كانت تشكل تهديدا خطيرا لبقائه فضلا عن كونهم ورقة هامة في المعادلة الإقليمية؛ حيث أن الحركة نسجت في بداية ظهورها الأولى علاقات طيبة مع القصر على عهد عبد الله الأول واستمرت على هذا التوافق<sup>(2)</sup>.

وفيما يتعلق باتجاهات العلاقة؛ فالحركة منذ تأسيسها وهي تبدي انفتاحا طبيعيا "Natural open" ومرونة وعدم تقوقع وتزمت؛ الشيء الذي يمكن الاستفادة منه مستقبلا لتوسيع العلاقة.

\*- الباحث في كلية الدفاع الوطني الأردنية.

\*\*- من أبرز القيادات الحالية للحركة الإسلامية ورئيس كتلة نواب الحركة الإسلامية في البرلمان الأردني السابق.

<sup>1</sup>- حمزة منصور في حلقة نقاشية بعنوان " النظام السياسي الأردني والحركة الإسلامية نحو إعادة تنظيم العلاقة "، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط في: 24/08/2008، متحصل عليه من: [www.aawsat.com](http://www.aawsat.com) يوم: 07/01/2010.

<sup>2</sup>- إدريس لكريني، " الحركات الإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا "، متحصل عليه من: [www.dorrob.com](http://www.dorrob.com) يوم: 08/01/2010.

وإذا كانت عوامل النشأة وظروف البلاد والتكوين التي أشرنا لشيء منها قد فرضت نفسها على سياسة الحكم الأردني في المجالات الخارجية والداخلية، وجعلتها أميل إلى مزاج الاعتدال والمرونة والوسطية، فإن الحركة الإسلامية الأردنية قد انتهت واتجهت في أغلبها لنفس النتائج.

لقد ساعد الحركة الإسلامية على النضج عوامل كثيرة أهمها؛ عقلانية الدولة وتسامحها مما أعطى الحركة فرص واسعة للممارسة والتصحيح والتجارب من خلال الخطأ والصواب، وكذلك تبني الدولة لمشاريع الإصلاح الإسلامية عن طواعية ورغبة قد سلب التطرف أهم أسلحته ووضع الدولة نفسها في مكان الريادة الإسلامية ومنح دعاة الاعتدال المصادقية المطلوبة لتوعية الجماهير<sup>(1)</sup>.

لقد قام الأردن وهو البلد الصغير بإنجازات إسلامية كثيرة، أصبحت فيما بعد نماذج تدرسها الدول الأخرى وتستفيد منها؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الأردن الدولة الأولى التي دعت للتضامن الإسلامي في مؤتمرات واتصالات مشهورة، وكان من أوائل الدول التي تسن قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية وتنظم جباية الزكاة وإقامة بنوك إسلامية، وتنشئ مجامع للدراسات الإسلامية وكلليات ومعاهد للدعاة على أسلوب حديث، وتسمح للدعوة الإسلامية أن تجد طريقها على نطاق واسع في أجهزة الإعلام الرسمية<sup>(2)</sup>.

وبسبب الإرث التاريخي القائم على العلاقة الطيبة بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي الأردني كما تم ذكره؛ وتحديدًا إلى عهد الملك المؤسس عبد الله بن الحسين الذي كان حريصًا على التواصل مع قيادات الجماعة بصورة مستمرة وافتتح مقرهم في عمان؛ راعت الحركة الإسلامية خصوصيات الوضع الأردني و تعاملت معها بواقعية وإدراك، فلم تتعمد في أغلب الفترات أسلوب الإحراج أو المزايدة، أو طلب المستحيل، حتى الشعار الكلاسيكي الذي ينادي بالتطبيق الفوري للشريعة الإسلامية والذي يستهوي الجماهير، وتدور حوله المعارك في بلاد أخرى، اكتسب الواقعية الأردنية حين تبنت الحركة الصيغة التي ابتكرها وروج لها بعض المفكرين، وهي صيغة "نحو الشريعة الإسلامية"، وهذا الذي أوضحه الأستاذ عبد الله العكايلة حينما قدم عرضًا تاريخيًا شاملًا لتجربة الإسلاميين في العمل الديمقراطي في الأردن منذ 1989 موضحة في ندوة لندن\* ظروف مشاركتهم في الحكم وخروجهم منه، إضافة إلى مرحلة تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي، ونتائج هذه التجربة على صورة الحركة الإسلامية الشعبية وعلى مجمع الوضع القانوني و التشريعي في البلاد حيث انتهى قائلًا بأن مطلب الإسلاميين هو احترام حريتنا وحرصنا على ثقافتنا مؤكداً على أن الديمقراطية خيار أساسي للإسلاميين اليوم، ليس فقط لأنها تتوافق مع مفهوم الشورى والعدل بل لأن الإسلاميين على قناعة بأنك إن لم تستطع "أدلجة" الحكم فعليك أن تصبح "براغماتياً" مع أيديولوجيتك<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - هشام منور، "الحركات الإسلامية في الأردن: جدل الإحتواء والإنقسامات"، متحصل عليه من: [www.elaph.com](http://www.elaph.com) يوم: 2010/01/06.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

\* - أقام مركز دراسات الديمقراطية بجامعة ويستمنستر بالتعاون مع جمعية ليبرتي، في العاصمة البريطانية: لندن ندوة ليوم واحد حول الإسلام والمشاركة في الحكم وذلك في 20 فبراير 1993، وقد شارك في الندوة إلى جانب الأستاذ عزام التميمي، راشد الغنوشي والدكتور عصام العريان والدكتور عبد الله العكايلة؛ عدد من الإسلاميين والأكاديميين العرب وغير العرب ذوي الاهتمام بالدراسات الإسلامية.

<sup>3</sup> - "ندوة حول الإسلام والمشاركة في الحكم"، قراءات سياسية، العدد الثاني، ربيع 1993، ص 176.

معنى ذلك أن يكون تطبيق الشريعة هدفا يسعى الجميع إليه في خطوات مرحلية مدروسة هادئة حتى لو استغرقت المسيرة عشرات السنين، وكلما امتد الوقت أمام العمل الهادئ Le travail silencieux كلما تطور الاجتهاد وتطور معه فهم الشريعة وظروف المجتمع المعاصر؛ ومن فوائد الالتزام بهذا الأسلوب أنه يحقق وحدة المجتمع من منطلق إسلامي مرن، ليس فيه تزمّت أو استعجال يسوق حتماً في النهاية إلى الاختلاف ويهدد الوحدة الوطنية.

ولاشك أن مما ساعد الحركة الإسلامية الأردنية على قبول الحركة المرحلية، أنها استوعبت تجارب الحركة في الأقطار المجاورة وهي تعيش في مناخ الأمن والاستقرار، وليست الآثار الناجمة لمشاريع الإصلاح الإسلامية التي تبنتها الدولة في بعض المراحل كما أشرنا قبل قليل.

وقد شكلت تجربة الحركة الإسلامية في الأردن مع النظام الأردني نموذجاً فريداً، مقارنة مع تجربة الحركة في العالم العربي عموماً، والدول المحيطة بالأردن خصوصاً، وهذا عائد إلى حكمة الطرفين، وقد ساند هذه حكمة الطرفين وقد ساند هذه الحكمة عوامل ومقومات عدة بنيت على أساسها هذه العلاقة، وتميزت ظروف الحركة في الأردن بظهور حالة من التعايش بين الحركة والنظام، مما أتاح لها حرية نسبية من النشاط والعمل الإسلامي، وحرص الطرفين على الحفاظ على عناصر هذا التعايش<sup>(1)</sup>.

ويمكن حصر أهم عناصر التعايش بين الحركة الإسلامية والنظام الأردني في النقاط التالية:

(1) - إدراك الحركة لوضع الدولة وضعف إمكانياتها واعتمادها على الدعم الاقتصادي الخارجي، ولذلك تجنبت إحراج النظام فيما لا طاقة له به، فالأردن كيان صغير نشأ في ظل تجزئة الوطن العربي ضمن مخطط أعداء الأمة الهادفة إلى إضعاف كيائها ومنعها من النهوض من جديد.

(2) - التعددية السياسية والفكرية والحرية الدينية منهج مستقر وبارز في فكر وممارسة الحركة الإسلامية كما تؤمن بالحوار الفكري والسياسي والتفاعل الإيجابي مع مكونات المجتمع كلها<sup>(2)</sup>.

(3) - تعتبر الحركة عنصر أمان للنظام ضد أية محاولات انقلابية عليه بسبب مالها من قوة اجتماعية وانتشار عميق في مختلف قطاعات المجتمع الأردني، ولقد ساهم الإخوان مساهمة إيجابية في استقرار المجتمع الأردني والنظام الأردني، وأوضح ماكانت هذه المساهمة عندما وقفوا إلى جانب النظام عندما جرت محاولة الانقلاب عليهم وهنفوا باسم الملك حسين رحمه الله في شوارع الزرقاء وعمان وساهموا في إحباط تلك المحاولة .

(4) - الموازنة بين إيجابيات وسلبيات النظام الأردني الملكي، والنظام الذي كان يمكن أن يكون لو نجح الانقلاب، ولذى فإن الحركة تنظر إلى النظام القائم بأنه خير للأردن من كل الأنظمة اليسارية والأحزاب التي حكمت المنطقة وبطشت بالحركات الإسلامية فيها<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - عزام التميمي، مشاركة الإسلاميين في السلطة . لندن: مركز أبحاث الديمقراطية، 1993، ص102.

<sup>2</sup> - وثيقة " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام 2005 "، مرجع سابق، ص04.

<sup>3</sup> - علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص96.

(5) - إجراء الإصلاحات الهيكلية والسياسية اللازمة لتفعيل النص الدستوري القائل إن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي بحيث يحتل مجلس النواب موقعا يتناسب مع هذا النص الدستوري<sup>(1)</sup>.

(6) - التوازن في منهج الحركة بين ثوابتها ومتطلباتها وبين محدودات الواقع الأردني.

(7) - **المرونة** في الأزمات بين الحركة والنظام، سواء كانت الحركة هي المبادرة بتصعيد المواقف أو النظام، ففي كلتا الحالتين يعكس النظام والحركة مرونة تجاه بعضهما البعض بامتصاص التوتر والإنحناء قليلا للعاصفة.

(8) - إن مطالب الحركة الإسلامية هي مطالب **إصلاحية** حسب وثيقة الإصلاح التي طرحتها الحركة وتشمل كافة مجالات الحياة السياسية، الإجتماعية، المصالح الوطنية العليا للأردن، القضاء، مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان... إلخ وتعتمد على أسس إسلامية، وهذه المطالب في أقصى حالاتها كما يرى الأستاذ عزام التميمي لا ترقى إلى تهديد النظام ولا تشكل طرحا بديلا له، ولذا فإن النظام لا يرى فيها خطورة على استمراره أو استقراره<sup>(2)</sup>.

هذه هي أهم عناصر التعايش بين الحركة الإسلامية في الأردن والنظام السياسيين يضاف إلى ذلك أن النظام السياسي الأردني يعتبر نظاما مستقرا وقد ساهم في ذلك عدة عوامل منها:

أ\_ مقدرة النظام على احتواء التيارات والتوجهات السياسية التي نشأت على أرض الأردن.

ب\_ **الإنسجام الديني** في الأردن؛ فلا توجد إلا أقلية مسيحية وأكثرية إسلامية سنية، ومن ناحية العرق فالجنس العربي هو السائد.

ث- إيلاء الجيش اهتماما كبيرا والإعتماد على العنصر البدوي لما يتمتع به من ولاء جعل هذا الجيش قوة داعمة للنظام السياسي يستطيع بها صانع القرار المحافظة على الإستقرار.

د\_ تجربة الملك حسين الخاصة في تسيير دفة الحكم، حيث يعتبر مدرسة لغنى فترة حكمه بالتجارب<sup>(3)</sup>.

ويمكن توضيح خصائص النظام السياسي من حيث علاقتها بالحركة الإسلامية من خلال توضيح العوامل المحددة للمسلك السياسي لعلاقة النظام بالحركة على النحو التالي:

**العامل الأول:** الظروف التاريخية لنشأة الدولة الأردنية ودور الأسرة الهاشمية في تأسيسها حيث نجحت في إقامة المؤسسات السياسية وتهيئة الظروف لاستقرار الدولة القومية الجديدة حيث لعبت دورا أساسيا في تطور وتغيير البنية الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع.

**العامل الثاني:** المواقف الوسطية للمملكة حيث أخذ النظام نتيجة لمتناقضين هما:

- القيم الإسلامية الكبرى ومحاولة الأخذ بتقاليد ومفاهيم الحضارة الغربية.

<sup>1</sup>- وثيقة " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام 2005"، مرجع سابق، ص 06.

<sup>2</sup>- عزام التميمي، مرجع سابق، ص 103-104.

<sup>3</sup>- ليث زيدان، " التجربة الأردنية في التحول إلى الديمقراطية"، متحصل عليه من: www.ahewar.com يوم: 2010/01/06.

– مواقف وسطية جاءت على شكل الإعتماد على فلسفة ذات جذور إسلامية وقومية بروح براغماتية معاصرة وواقعية والإستعداد للإصلاح والتغيير دون أن يهدد ذلك السلطات الإستثنائية للملك<sup>(1)</sup>.

ومما تقدم شرحه من عوامل محددة للمسلك السياسي للملكة الأردنية، نستطيع الإستنتاج بأن طبيعة النظام الأردني لا تسمح بإجراء تغييرات وإصلاحات تمس أو تهدد نظام الحكم فاعتماد النظام الأردني على سياسة "الإعتدال" من أجل تقديم نموذج يحتذي به العالم العربي وتحسين علاقته بالحركة الإسلامية، قد تسمح بإجراء تغييرات وإصلاحات ذات طابع انفتاحي دون أن تشكل تهديدا للنظام الملكي الأردني، إضافة إلى اعتماد رأس الدولة على فلسفة الحفاظ على الوجود، كان من الطبيعي أن تكون للحركة الإسلامية الأردنية تجربة متميزة في المشاركة السياسية.

<sup>1</sup> – المرجع نفسه.



## المطلب الثالث : محصلة تجربة المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن:

لايختلف اثنان على أن الحركة الإسلامية في الأردن، طرف أساس في الحياة الإجتماعية والسياسية الأردنية، ما أكد هذا حجم حضورها الشعبي وتفاعل الجماهير معها واهتمام الآلة الإعلامية بها عند كل حراك وسكون تمارسه أدواتها.

والمراقبون المنصفون يرون أن الحركة الإسلامية كما سبقت الإشارة إليها عامل توازن مجتمعي لا يستهان بدوره وأهميته، فالحركة كانت و مازالت تقدم خطابا إسلاميا وطنيا وتتمويا يراعي الخصوصية الأردنية ويتعامل معها بحذاقه **منقطعة النظير** "Magistral inégalee" ، للحفاظ على ثوابت امتداداتها الإسلامية والقومية، والحركة الإسلامية تثبت وفي كل حين، أنها تتميز بحيوية تنظيمية متجددة وأصيلة وقد تمثل ذلك من خلال حراكها الدائم والدعوى.

إن البنية العامة للحركة الإسلامية في الأردن، والتي تعكس في إطارها العام خصائص التركيبية الإخوانية التاريخية، وتتمثل أيضا بخصوصية تجربتها الأردنية الممتدة منذ أربعينيات القرن الماضي، وتلتحم في خطابها التعبوي عضويا مع القضية الفلسطينية، وتفاعلاتها ووجدانياتها حيث إن إنجازات الحركة واشتباكها مع المجتمع ودخولها لحيز وعي الناس، واستقرارها في اللاوعي عندهم، جعل منها حقيقة، ثقافة ومصالحة. لقد اجتهدت الحركة الإسلامية في الأردن على الدوام لتكون الجبهة المتقدمة للأمة والشعب؛ ومجمل اجتهادات الحركة الإسلامية الأردنية قد وطنت قواعد له في بنية الثقافة الإسلامية مع كل ماتحتويه من آراء وأفكار أيديولوجية ومقولات معرفية ومفاهيم وتسميات وشعارات.

لقد كانت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن منذ قيامها عام 1948 وحتى عام 1956 يغلب عليها العمل الجماعي العام، وكانت تتجنب المشاركة في العمل السياسي المباشر مثل الوزارة والنواب، وربما كان من أهم أعمالها في هذه الفترة المشاركة في حرب عام 1948، حيث تفاعل سكان شرق الأردن مع حرب فلسطين ، وشكل الإخوان المسلمون هناك لجنة لجمع التبرعات والمساعدات، كما فتحو باب التطوع للمشاركة في الجهاد، وكان تجاوب الناس كبير ويذكر محمد عبد الرحمان خليفة أنه عندما فتح باب التطوع في **شعبة السلط** سجل أكثر من ثلاث آلاف شخص أنفسهم<sup>(1)</sup>.

ويذكر في هذا الصدد الأستاذ سليمان موسى أنه في منطقة عمان وما حولها تكونت سرية متطوعين تضم نحو 120 مجاهدا من الإخوان المسلمين، وسميت باسم سرية أبي عبيدة وقد تولى قيادتها الإخواني الحاج عبد الطيف أبو قورة المراقب العام للإخوان المسلمين في الأردن في تلك الفترة، أما قيادتها العسكرية فقد تولاها الملازم المتقاعد ممدوح الصرايرة، وقد دخلت فلسطين في 14 أبريل 1948 وتمركزت في عين كارم وصور وباهر<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - المركز الفلسطيني للإعلام، " تقرير 30 أكتوبر 1985 "، متحصل عليه من: http://palestine-info.info يوم: 2010/03/02.

<sup>2</sup> - موسى سليمان، أيام لاتنسى: الأردن في حرب 1948. الأردن: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، 1982، ص ص 44-45.

وقد خاضت هذه السرية عدة معارك واستشهد عدد من أفرادها مثل سالم المسلم وبشير سلطان<sup>(1)</sup>، وتعتبر الحركة الإسلامية في الأردن ساحة خاصة وأساسية وقاعدة ارتكاز للقضية الفلسطينية وتعود هذه الخصوصية إلى حجم وطبيعة الوجود الفلسطيني في الأردن، فنسبة الفلسطينيين هناك تبلغ أكثر من نصف مجموع السكان، وقد أصبحوا من الناحية القانونية مواطنين في دولة الأردن لاجئين كما هي الحال في البلدان العربية الأخرى؛ بسبب عملية الدمج والإحاق.

إن الحركة الإسلامية تلعب دور الشريك "cooccupant" في القضية الفلسطينية لجملة أسباب منها أساساً:

◀ الحدود الطويلة بين الأردن وفلسطين؛

◀ ما توفره الساحة الأردنية للقضية الفلسطينية من قدرة على التعامل المكثف مع الجماهير الفلسطينية داخل الأرض المحتلة؛

◀ إنها في الأردن تقوم بدور طليعي خاص في مساعدة الشعب الفلسطيني على تحرير أرضه.

يضاف إلى هذه القضية المحورية في أجندة عمل الحركة الإسلامية الأردنية، أن المهمة التي حملتها الحركة على عاتقها تتمثل في إصلاح المجتمع الأردني، وذلك بمحاربة الغربة والجنوح الكلي نحو الغرب والتي أخذت تنتشر في هذا المجتمع وكذلك محاربة كل الدعوات التخريبية والتغريبية التي بدأت تظهر في أوساط بعض المثقفين الأردنيين.

كما وتحملت الحركة أيضاً مسؤولية المحافظة على الشخصية الأردنية الأصيلة، العربية والإسلامية بكل مقوماتها الحضارية الدينية والتاريخية، ورأت أن الاعتماد على التاريخ الإسلامي للأردن يعد إحدى الوسائل الهامة جداً للوصول إلى أهدافها المتمثلة في إصلاح المجتمع.

ولقد برز اهتمام الحركة الإسلامية الأردنية بميدان الإصلاح في المقالات والخطب التي كان يلقيها رجال هذه الحركة وكذا في محاضراتهم ودروسهم ومقالاتهم الصحفية وكذا التأليف التاريخية التي أنجزوها خلال ظروف تاريخية جد صعبة، وستمرت الجماعة في الأردن بعد ذلك تطور برامجها وأدواتها، نحو تحقيق هدف استئناف الحياة الإسلامية في المجتمع كله، وانخرطت في العمل السياسي، ضد الوجود البريطاني.

لقد آمنت الجماعة بضرورة المشاركة في الحياة السياسية مع العمل في المجال الاجتماعي وفي مقدمتها النيابية إيماناً منها بأهمية المشاركة في عملية الإصلاح، وبقيت تحمل هم فلسطين، وتعتبرها القضية المركزية الأولى لها، حيث قامت بمبادرة منها مع عدد من الحركات الإسلامية بإنشاء المؤتمر العام لبيت المقدس عام 1953، بهدف حشد كل الطاقات من أجل مقاومة المشروع الصهيوني وتحرير فلسطين، وكانت

<sup>1</sup> - موسى سليمان، المرجع نفسه.

الحركة من أوائل من حذر من محاولات دخول الاستعمار الأمريكي إلى الأردن من خلال برنامج المساعدات الأمريكية والذي اشتهر باسم "النقطة الرابعة"، مدركة لخطورة نظرية سد الفراغ التي اعتمدها أمريكا في منتصف القرن الماضي.

وقد أنشأ الإخوان في الأردن رياض أطفال، مدارس وجامعة ومركز دراسات، فهناك مدارس الأقصى التي أنشأها يوسف العظم عام 1964، التي وصلت فروعها عام 1993 إلى سبعة عشر فرعاً، وللاخوان جمعية المركز الإسلامي التي تفرع عنها 32 مؤسسة تعليمية مطلع التسعينات؛ كما يدير الإخوان كلية المجتمع الإسلامي في الزرقاء، وقد أنشئوا جامعة بدأت في استقبال دفعاتها الأولى أواخر عام 1994، والجامعة يرأسها الدكتور إسحاق الفرحان، وهو يسعى وزملائه لتقديم نموذج إسلامي تربوي من خلال التعليم الجامعي<sup>(1)</sup>.

كما يسجل لجماعة الإخوان المسلمين أيضاً أنها أسهمت بشكل إيجابي وفعال في خدمة الشعب الأردني وسدّدت خلافاً تعجز عنه الحكومات، ففي المجال الخدماتي الاجتماعي أسهمت جماعة الإخوان المسلمين في سد حاجة الآلاف من الأسر الفقيرة، وكفالة الآلاف من الأيتام، وإنشاء دور الرعاية لهم، وفي المجال التربوي الاجتماعي توسعت مؤسسات الجماعة التربوية، فقد أنشأت الجماعة عدداً من المدارس بمراحلها المختلفة تجاوزت أربعين مدرسة، وأسست كلية المجتمع الإسلامي، ودعمت وشاركت في تأسيس جامعة الزرقاء الأهلية، ومثل ذلك يقال في القطاع الصحي، حيث أصبح المستشفى الإسلامي بفرعيه في عمان والعقبة صرحاً طبياً متقدماً يعد من أفضل مستشفيات المملكة، ومثل هذا يقال في إنشاء المساجد<sup>(2)</sup>.

وفي التربية السياسية أكدت الباحثة "صوفي رولد آنا" Sofie Roald Anna: سعي الإخوان لإنشاء مجتمع مسلم يحكم بالإسلام، وقد أنشأ الإخوان جبهة العمل الإسلامي لتكون إطاراً أوسع للتحرك السياسي، وهي أكبر كتلة برلمانية منفردة، إذ تملك ثمانية عشر مقعداً في مجلس النواب (البرلمان) المنتخب عام 1993 من ثمانين مقعداً.

وفي إطار التربية الجسمية أنشأ الإخوان في الأردن "نادي اليرموك" وهو ناد رياضي اجتماعي، وتتبعه كشافة خالد بن الوليد، وفي مجال الرعاية الصحية أنشأ الإخوان المستشفى الإسلامي في عمان، وهو يتمتع باحترام وسمعة طيبة<sup>(3)</sup>.

كما كان الإخوان المسلمون أول من حذر من سرقة الكيان الصهيوني للمياه الأردنية، وفي الفترة التي عانت فيها الجماعة من الانحسار في الستينيات، اتجهت لمتابعة قضايا المجتمع المدني وفي مقدمتها قضايا العمال

<sup>1</sup> - Sofie Roald Anna, L'éducation et la politique dans les mouvements islamistes en Jordanie et en Malaisie. Malmoe : Graphic systems tryck, 2004, p337

<sup>2</sup> - عبد الجبار سعد، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - Sofie Roald Anna, Ibid.

والمرأة والمعلمين والطلبة، وتم بناء العديد من المدارس الإسلامية لاسيما في بعض مناطق اللاجئين مثل مخيم جبر والكرامة، كما بقيت تطالب بالحياة النيابية وبالحرريات العامة، وأنشأت عددا من الجمعيات الخيرية وخاصة جمعية المركز الإسلامي، التي انتشرت بفروعها ولجانها ومؤسساتها في مختلف المحافظات والمدن في المملكة وأنشأت أندية رياضية ومؤسسات ثقافية مختلفة<sup>(1)</sup>.

وتعد الحركة الإسلامية من أولى الناشطين السياسيين والحركات الأردنية التي مارست تداول على السلطة داخل أطرها التنظيمية؛ ومن خلال تغيير زعامات الحركة بانتخابات داخلية، وهذا نقيض ما حصل في باقي الأحزاب الأردنية الأخرى؛ كما مارست الحركة الإسلامية دورا في التداول على السلطة؛ خاصة في السلطة التشريعية، من خلال ممثليها داخل البرلمان، وفق كل انتخابات أجريت، كما ساهمت في السلطة التنفيذية من خلال المشاركة في بعض الوزارات ثم غادرت هذه الحكومات، وعملت في كثير من الأحيان ضغطا لإسقاط بعض الحكومات؛ أو تغييرها مما يعني بالتالي تداول للسلطة داخل النظام؛ وفيما يلي تلخيصا لأهم الجوانب الإيجابية في دور الحركة الإسلامية في الديمقراطية:

- 1- شاركت الحركة الإسلامية في الحياة السياسية، ودخلت الانتخابات والبرلمان ضمن برنامج التعددية السياسية وقبولا بشروط اللعبة السياسية.
  - 2- قبول الحركة الإسلامية العمل ضمن المعادلة السلمية والمشروعة للحكم؛ وقبول الإنتظار إلى أن يتاح لها المجال للانتصار في المرات القادمة والفوز بالحكم.
  - 3- عملت الحركة الإسلامية على خلق وتطوير مؤسسات المجتمع المدني الموالية لها والتي تؤمن لها الدعم المادي والمعنوي وتعطيها الفرصة لتكتيل القوى السياسية حول برنامجها الانتخابي.
  - 4- أثبتت الحركة الإسلامية قدرة على مخاطبة الرأي العام ومحاولة كسبه وتركيزها على القضايا العامة التي تشغل بال الرأي العام، ومدافعتها عن هذه القضايا، مما ساهم في تطوير وتفعيل الرأي العام؛ وتزويده بالمعرفة والمعلومات؛ من خلال وسائل الإعلام والدعاية وتنظيم المناقشات العامة.
  - 5- لعبت الحركة دورا هاما في التنشئة السياسية؛ وفي إعداد القيادات والكوادر السياسية، من خلال تدريب القيادات؛ وزيادة مهاراتها في الاتصال.
  - 6- مارست الحركة الإسلامية دور الرقابة الشعبية على الحكومات المعاصرة؛ خاصة داخل المجالس النيابية وأظهرت القدرة على محاسبة الحكومات، وإحراجها في كثير من المواقف<sup>(2)</sup>.
- إن المتتبع لدور الأحزاب في الأردن؛ وخاصة تجربة الحركة الإسلامية يرى بأنها مارست دورا نشطا في مجال المشاركة السياسية في الأردن؛ ويمكن رصد هذه المشاركة من خلال الأنماط التالية:

<sup>1</sup> - وثيقة " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام 2005 " ، مرجع سابق ، ص 04.

<sup>2</sup> - بركات نظام ، " الأحزاب الإسلامية بين النظرية والممارسة " ، متحصل عليه من: <http://alqudscenter.org> يوم: 2010/05/09.

## أولاً: المشاركة في الانتخابات النيابية:

بدأ المد الإسلامي بالتنامي والمد القومي واليساري بالانحسار بعد هزيمة عام 1967، وقد شارك الإخوان المسلمين في العمل الفدائي ضد الكيان الصهيوني، ونفذوا مجموعة من العمليات الناجحة ضد أهداف صهيونية وشهدت فترة السبعينات مداً إسلامياً كبيراً، حيث تدفق الشباب على الجماعة التي ركزت في هذه المرحلة على التربية والدعوة، وتقدم الإخوان في قيادة العمل الطلابي في الجامعات، كما عارض الإخوان معاهدة كامب دافيد "Camp David" بين مصر والكيان الصهيوني والتي تؤدي إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني، وتنتهي الحرب معه وتضفي الشرعية على اغتصابه، وأكدوا على أن قضية فلسطين هي قضية عقيدة وقضية مقدسة لدى مسلمي العالم جميعاً وبقي الأمر كذلك حتى عام 1989.

وعلى إثر فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في 31 جوان عام 1988، ضمن توجه أردني جديد لتحديد العلاقة مع الضفة الغربية و منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(1)</sup>، أعلن رسمياً وفي نفس السنة حل مجلس النواب العاشر؛ ولم يعلن عن موعد إجراء الانتخابات العامة في المملكة.

ظهرت الحركة الإسلامية كقوة سياسية كبيرة على الساحة السياسية الأردنية في عام 1989 وذلك عندما قررت الاشتراك في الانتخابات النيابية إثر قرار الملك حسين استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن، وإجراء الانتخابات في أجواء ديمقراطية حرة، ولقد نجحت الحركة في إدارة حملتها الانتخابية، وتميزت بأسلوبها المنظم الذي يشهد له الأردن مثيلاً، وذلك بسبب قدراتها التنظيمية، ولكونها مثلت تطلعات المسلمين في الأردن المتعطشين إلى استئناف حياة إسلامية.

على إثر هذه الانتخابات فازت الحركة باثنين وعشرين مقعداً من مقاعد مجلس النواب الأردني الثمانين، كما تمخضت النتيجة عن نجاح ما لا يقل عن عشرة مرشحين آخرين من الإسلاميين المستقلين، ونظراً لأن مرشحي الحركة كانوا يشكلون أكبر كتلة داخل البرلمان الأردني، فقد اتصل رئيس الوزراء المكلف من قبل الملك بتشكيل الحكومة، وبعد مفاوضات جرت بين رئيس الوزراء والكتلة البرلمانية للحركة، اعتذرت الحركة عن الاشتراك في الحكومة لأن رئيس الوزراء لم يستجب لمطالبها بتخصيص سبع حقائب وزارية للحركة تشمل على حقيبة وزارة التعليم<sup>(2)</sup>.

أما في سنة 1991 فقد شاركت بخمسة وزراء وفي عام 1993 حصلت على سبعة عشر مقعداً، بعد إصدار قانون انتخابي سمي بقانون **الصوت الواحد**، حيث أكد الكثير من السياسيين والشخصيات الوطنية وحتى بعض المهتمين الأجانب بالشأن الأردني بأن هدف هذا القانون هو محاصرة الحركة الإسلامية وتقليل فرص

<sup>1</sup>- Philip Robin, « Shedding half a kingdom: Jordan's dismantling of ties with the west bank », British Society for Middle Eastern studies bulletin, vol16, N°02, july1989, p162.

<sup>2</sup>- علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 97.

نجاحها؛ كما شاركت الجماعة في الإنتخابات البلدية لعام 1995 وفاز مؤيدوها وأنصارها في عدد من البلديات، وعقدت في عام 1996 مؤتمرا داخليا لتقويم مسيرة خمسين سنة، ونتيجة لاستمرار التراجع في الممارسة الديمقراطية والتضييق على الحركة الإسلامية بعد توقيع معاهدة وادي عربة التي عارضتها الجماعة بشدة، رأت أنه لا بد من مراجعة المشاركة السياسية الرسمية ومنها المجلس النيابي، واحتجاجا على هذه الحال، ولتحسين شروط المشاركة السياسية قررت الجماعة مقاطعة الإنتخابات النيابية لعام 1997.

في عام 1997 قاطعت الحركة الإسلامية الإنتخابات التي جرت لانتخاب أعضاء المجلس الثالث عشر، وتقدم للانتخابات بصفة مستقلة مجموعة من الإسلاميين.

أدت هذه المقاطعة إلى تفاعلات سياسية وتنظيمية لم تتوقف، كما كشفت عن تداعيات وأثار هي أعقد بكثير من أسباب المقاطعة والبيئة المحيطة بها مباشرة، فقد تبين بوضوح أن المجتمع الفلسطيني في الأردن يعتمد اعتمادا رئيسيا على الحركة الإسلامية في تمثيله النيابي والشعبي، وقد جعلته هذه المقاطعة بلا تمثيل كاف يعبر عن تطلعاته ومطالبه<sup>(1)</sup>.

وفي انتخابات 2003 تراجعت الحركة الإسلامية عن مقاطعتها للانتخابات، وقدمت قائمة للمرشحين تضم 30 عضوا من خلال قائمتين، فقد حصلت على 17 مقعدا في مجلس النواب، ومازالت تسهم في جمعية المركز الإسلامي التي تعتبر رائدة في العمل الخيري على مستوى الأردن؛ أما في الانتخابات النيابية عام 2007 لم تحصل الحركة ممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي إلا على ستة مقاعد في البرلمان ويلاحظ في هذا المجال؛ أن مجموع الأصوات التي حصل عليها مرشح حزب جبهة العمل الإسلامي كانت تفوق كثيرا أصوات المرشحين الآخرين<sup>(2)</sup>.

### ثانيا: المشاركة السلبية بأدوات غير عادية :

وذلك من خلال الضغط على قرارات الحكومة؛ ومحاولة التأثير عليها؛ مثال ذلك: مقاطعة الإنتخابات النيابية لسنة 1997، وعدم المشاركة في الحكومات؛ والتي تعد إحدى وسائل الضغط على الحكومة لإتخاذ سياسات تتفق ومواقف الحركة الإسلامية وكذلك المشاركة في حركات الاحتجاج والمظاهرات ضد سياسات الحكومة؛ خاصة في مجال الصراع العربي اليهودي.

### ثالثا: المساهمة في مؤسسات المجتمع المدني:

لقد شاركت الحركة الإسلامية في كافة مؤسسات المجتمع المدني؛ مثل النقابات والجمعيات الخيرية، وقامت بتأسيس والإشراف على كثير من مؤسسات المجتمع المدني؛ والتي كانت بالمقابل دعما للحركة الإسلامية؛ ومناصرا لبرامجها؛ من خلال أنواع نشاطات المشاركة السياسية السابقة، يلاحظ بأنها ساعدت في خلق الشعور

<sup>1</sup> - إبراهيم غرايبية، « الحركة الإسلامية في الأردن والانتخابات النيابية » ، متحصل عليه من: www.aljazera.com يوم: 2010/05/11.

<sup>2</sup> - بركات نظام، مرجع سابق.

بالمسؤولية لدى أفراد الحركة الإسلامية. ولقد اكتسبت الحركة الإسلامية في الأردن من خلال المشاركة السياسية تجارب عديدة وخبرات متعددة حيث أصبحت أكثر واقعية، واستطاعت من خلال هذه التجربة أن تطور قدرتها وتحسن أداءها، ولقد أعطت صوراً مختلفة عن تلك التي ترسّمت في عقول خصومها الذين أخذوا فكرة عن الحركة الإسلامية كما لو كانت مجموعة من المتطرفين والمتعصبين أو المتشددين أو ذوو فكر اعتزالي...، ومن أهم الإنجازات والمكاسب التي استطاعت الحركة الإسلامية أن تحققها من خلال تجربتها نلخصها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

1- استطاعت الحركة الإسلامية في الأردن من خلال تجربتها أن تصل إلى مرحلة النضج، حيث تكونت لديها رؤية وبرنامج متكامل للإصلاح السياسي والاجتماعي، كما أن الكتلة السياسية في البرلمان الأردني هي الأكثر فاعلية من غيرها في الأداء التشريعي والرقابي داخل البرلمان<sup>(2)</sup> على حد تعبير النائبة: حياة المسيمي\*.

2- أبدت الحركة الإسلامية؛ قدرة على رقابة الحكومات الأردنية ومحاسبتها، وتظهر سجلات البرلمان الأردني، ارتفاع نسبة الأسئلة والاستجابات التي قدمها ممثلو الحركة الإسلامية.

3- أظهرت وأثبتت قدرة على نشر وتوزيع المعلومات مما عزز دورها، هذا بالإضافة إلى اللجوء إلى الوسائل غير العادية في إثارة الرأي العام؛ مثل المظاهرات والاعتصام ضد معاهدة السلام مع إسرائيل أو التطبيع، والتي أظهرت بشكل واضح، قدرة الحركة الإسلامية على التنظيم وتكتيل القوى وحشد الجماهير لتأييد مواقفها كما حصل في تنظيم المواقف المؤيدة والداعمة لغزة ضد الاعتداءات الإسرائيلية عليها أواخر العام 2008 وشجب الاعتداء الإسرائيلي على قافلة شريان الحياة التي راح ضحيتها 16 ناشط إنساني أواخر شهر مايو من العام المنصرم.

4- مارست الحركة الإسلامية دوراً في تمثيل كافة الفئات الاجتماعية، وكذلك الجماعات العرقية والقومية والعشائرية؛ وحتى ضمن الفئات العمرية المختلفة؛ والجماعات المهنية، حيث يلاحظ بأن الحركة الإسلامية عملت على تمثيل كافة الدوائر والمناطق الجغرافية، وقد مارست الحركة الإسلامية هذا الدور؛ في تمثيل الفئات المختلفة ضمن فكرة التعددية السياسية، والتنافس مع القوى السياسية الأخرى.

5- تعاطف الجماهير الشعبية الأردنية مع الحركة الإسلامية وشعاراتها من قبيل " الإسلام هو الحل " إضافة إلى شعارات جانبية إضافية كالمناداة بمحاسبة المفسدين؛ واجتثاث الفساد، وتصويب الترهل الإداري في مختلف قطاعات الدولة.

<sup>1</sup> - علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 99.

<sup>2</sup> - هدى الصالح، « النائبة الإسلامية الأردنية حياة المسيمي: الإخوان لا يعارضون عمل المرأة السياسي »، الشرق الأوسط، العدد 10110، أوت 2006، متحصل عليه من: [www.aawsat.com](http://www.aawsat.com) يوم: 2010/05/09.

\* ممثلة حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية للإخوان المسلمون في الأردن، وأول نائبة إسلامية أردنية.

6- أبدت الحركة الإسلامية، وبخاصة منذ انبعاث عملية الانفتاح السياسي في الأردن عام 1989، قدرة معتبرة على التعايش الإيجابي والتعاون المثمر مع سائر فرقائها السياسيين على اختلاف مشاربهم و

توجهاتهم؛ ولا يعني هذا بطبيعة الحال انتفاء التنافس وربما التصارع بدرجة أو بأخرى في بعض المواقف والحالات التي تتعارض مع ثوابت الحركة و منطلقاتها، ولكنه يعني أيضا أن الحركة قد تمكنت من إقامة تحالفات تتمتع بقدر جلي من التماسك والصلابة مع منافسيها السياسيين لتحقيق العديد من الأهداف المشتركة.

7- تعتبر الحركة الإسلامية عاملا مدعما للمسيرة الديمقراطية في الأردن؛ حيث كانت عاملا حيويا في ترقية الديمقراطية رغم معارضتها الشديدة للسياسة الملكية بسبب عملية التطبيع مع إسرائيل وقد قدمت كثير من الدراسات الغربية حول التجربة الأردنية مع الحركة الإسلامية وفي تحليل " لجولين روبنسون" تقول فيه: " إن الحركة الإسلامية في الأردن كانت تعمل في اتجاه الانفراج الديمقراطي منذ عام 1989...ويمكن للحركات الإسلامية ليس فقط إن تتعامل مع الديمقراطية بل أن تتبناها"<sup>(1)</sup>.

هذه بعض انجازات الحركة الإسلامية من المشاركة السياسية؛ ورغم هذا التاريخ إلا أن الحركة لم تكن بمنأى عن تداعيات أحداث 11 سبتمبر والتي كانت كما سبق الإشارة إليها كانت عواقبها وخيمة على الحركات الإسلامية، المعتدلة والمتطرفة على حد سواء؛ وهذا ما يتم التطرق له في المبحث التالي من خلال بحث أهم التداعيات الناجمة جراء 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية الأردنية.

<sup>1</sup> - عبد الحميد بن سالم، مرجع سابق، ص 61.



المبحث الثاني :

تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الأردن

وفيه:

المطلب الأول : موقف الحركة الإسلامية الأردنية من أحداث 11

سبتمبر

المطلب الثاني : انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية

الأردنية

## المطلب الأول : موقف الحركة الإسلامية الأردنية من أحداث 11 سبتمبر:

إن عملية تتبع موقف الحركة الإسلامية الأردنية من هجمات 11 سبتمبر؛ يستلزم بداية معرفة أساسيات الحركة قبل التطرق إلى رصد موقفها من الأحداث وردت فعلها تجاه الأحداث، والتي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً.

وإن حركية الاستقراء لأدبيات الحركة الإسلامية واستنتاج فكرها حول عديد من القضايا يوضح أنها تاريخياً كانت حليفاً على الدوام للنظام السياسي الأردني، وباستقراء وثيقة الحركة الإسلامية للإصلاح نجد أن هناك طابعا مميزا للحركة الإسلامية الأردنية وهو احتضانها للخيار الديمقراطي المبني على المشاركة التمثيلية؛ وأنها كذلك تتسم بعدة سمات :

- التزام الحركة الإسلامية الأردنية بالمنهج **المرحلي** عند مشاركتها في البرلمان أو الوزارات المختلفة.
- اتسم أسلوب الحركة الإسلامية بالاعتدال وحسن المسؤولية وتقدير الظروف، ولم تتعسف في المطالب أو تطرح شعارات صعبة التنفيذ؛ وإن كانت قد وقعت في أخطاء في الممارسة فقد كانت من الهفوات المحتملة والتي يمكن الرجوع عنها.
- إن الإصلاح الشامل الذي تنتشده في ظل هذه الرؤية إنما هو تطوير كبير ونقلة نوعية في البنية والأداء للنظام السياسي بمختلف تشكيلاته القيادية التنفيذية منها والتشريعية والقضائية وفي المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والفكرية والهيكلية في الدولة على حد سواء<sup>(1)</sup>.
- تظهر الحركة انطبعا نحو الإنفتاح والليونة والاستعداد لتبني طرق عمل مختلفة حسب الظروف السياسية المحيطة وخاصة بعد هجمات 11 سبتمبر، وتبين أنه على قائمة الأولويات للحركة تقف مسألة كيفية تأمين وجود الحركة ومستقبلها كحركة اجتماعية وسياسية في نطاق الحكم الأردني.
- السعي إلى الوحدة العربية، والوحدة الإسلامية، وتسعى الحركة مع كل القوى الخيرة لتحقيقهما بإرادة شعبية حرة، بعيدا عن القهر والهيمنة، آخذة بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية القائمة والمعطيات الإقليمية والعالمية من حولها.

وفي هذا الشأن يبين الأستاذ: الدكتور اسحق الفرحان\* أن الخطوط العامة للأفكار السياسية للحركة الإسلامية في الأردن فهي محاولة سياسية معاصرة لإيجاد قالب إسلامي مرن، شامل لجميع المواطنين، الذين يؤمنون بالفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية؛ كحل للمشكلات التي تواجه الأمة، وتتبنى المشروع النهضوي

<sup>1</sup> - وثيقة " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام 2005 " ، مرجع سابق ، ص 04.

\* الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي وأحد أبرز القيادات الحالية الستة لجماعة الإخوان المسلمين بما فيهم الأستاذ سالم الفلاحات والشيخ حمزة منصور والدكتور عبد الطيف عربيات والأستاذ زكي بني أرشيد والدكتور محمد أبو فارس.

العربي الإسلامي، كما أن الحركة هي ليست دينية ولا طائفية ولا إقليمية إنما هي حركة إسلامية تجمع المواطنين للعمل السياسي من المنظور الإسلامي.

إن المتتبع لأحداث 11 سبتمبر سيتشف موقف الحركة الإسلامية الأردنية من هذه الأحداث عبر عديد التطورات التي شهدتها الحركة الإسلامية بعد هذه الأحداث والتي يمكن رصدها بشكل خاص في:

- خطاب الحركة الإسلامية السياسي بات أبعد عن الصدامية والرفض مقابل تقدم الخطاب المعتدل التفاعلي الذي يسعى للتعايش والحوار مع الآخر، داخليا وخارجيا .

- ظهور تيار إصلاحي تحديتي داخل الحركة، أكثر انفتاحا وقدرة على الحوار، ولعل الدكتور بسام العموش يعتبر أحد أبرز أطراف هذا التيار، حيث يدعو إلى "بروسترويكا إخوانية\*" تقوم على إعادة تعريف منهج الحركة ومواقفها الفكرية والسياسية والتخلي عن سياسة التجميع التي تجعل من الجماعة خليطا من الأفكار والرؤى المتضاربة في كثير من الأوقات تجاه قضايا رئيسية من الدولة والمجتمع<sup>(1)</sup>.

- ذهابها نحو التعايش والتكيف مع الأمر الواقع بعد أن حوصرت وأصبحت على مفترق سياسي صدامي مع باقي الفرقاء، فأصبحت لديها روح جديدة لا ترى أفقا آخر غير الذي تعيشه، فهي تريد الواقع ولكن بمزيد من التحسينات .

يضاف إلى ما سبق أن أهم تطور تنظيمي وفكري وسياسي يتمثل بالأساس في تغيير رؤية الحركة الإسلامية للعالم - السياسية والدينية - فالعالم هو ليس غابة بلا قانون بل هناك شعوب جديدة وأمم متحدة ومؤسسات دولية يرجع إليها ويطلب منها أن تقيم العدل وأن تتوقف عن الكيل بمكيالين فهي ليست صورية أو كونها مؤسسات بيد الإمبريالية العالمية والصهيونية والقوى المعادية للإسلام كما كان الحديث من قبل في أدبيات الحركة الإسلامية.

ولذلك ليس غريبا؛ وبناء على كل هذه الظروف الإقليمية والدولية والتحولات المختلفة في عالم ما بعد 11 سبتمبر، ولأسباب مختلفة وعديدة وأخرى تتعلق بمصالح الأردن العليا كما أسمتها الحركة الإسلامية نفسها في وثيقتها للإصلاح عام 2005 تحت المحور الخامس "المصالح الوطنية العليا للأردن" والتي تعرف على أنها: "الغايات العامة والدائمة التي تسعى الدولة والمجتمع لتحقيقها في المجالات الحيوية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية، وتشكل معيارا أساسيا في السياسة الداخلية والخارجية، وهي تخدم المطالب الوطنية التي تمثل طموح الشعب بالوحدة والحرية والرفاه والاستقرار والسيادة"<sup>(2)</sup> إضافة

\*البيرسترويكا بالروسية: perestroika، وتعني «إعادة البناء» هي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس للاتحاد السوفييتي، ميخائيل غورباتشوف وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفييتي. صاحبت البيرسترويكا سياسة الجلاسنوست والتي تعني الشفافية. أدت السياستان معا إلى انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه سنة 1991.

<sup>1</sup>- خالد فخيذة، "بروسترويكا إخوانية: نحو التعايش والتكيف مع الواقع"، متحصل عليه من: [www.manbaralrai.com](http://www.manbaralrai.com) يوم: 2010/05/12.

<sup>2</sup>- وثيقة "رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام 2005"، مرجع سابق، ص06

إلى ظهور الدعوة الأمريكية للإصلاح بمبادرتها المعروفة تحت العنوان << الشرق الأوسط الكبير >> تمهيدا لتقديمها إلى مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، تمهيدا لبلورة موقفا مشتركا من خلال علاقات للشراكة مع دول المنطقة خلال قمة هذه الدول في يونيو 2004<sup>(1)</sup>.

هذه الدعوة الأمريكية للإصلاح والتي التقطتها الحركة الإسلامية الأردنية وقدموا مبادرتهم الإصلاحية في سنة 2005، ليس غريبا على أن تعلن الحركة الإسلامية موقفا فكريا حماسا من أحداث 11 سبتمبر .

ولئن كانت الظروف الدولية وطبيعة حساسية المنطقة وجملة التحولات التي صاحبت اعتداءات 11 سبتمبر 2001 قد عجلت من الإعلان الحركة الإسلامية موقفا فكريا بالقبول بالتعددية السياسية والديمقراطية كإطار للحياة السياسية في الأردن فإنها وبالمقابل وقفت على الطرف الآخر من المعادلة الداخلية والمعادي للسياسة الأمريكية معتبرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسات وإستراتيجية تنزع إلى الإفراط في استخدام القوة لأسباب أيديولوجية وأخرى متعلقة بتدافعات اللحظة التاريخية المشحونة بمؤثرات 11 سبتمبر الذي يقود وفق مكونات أساسية هي:

1- اعتقاد اليمين بأن مسببات 11 سبتمبر وما يمكن في تداعياتها تعود لعدم القدرة على الحسم وضعف الردع الذي أنتج جراً عند الخضم

2- ساعدت تداعيات 11 سبتمبر وما تضمنتها من زخم الحرب المزعومة على الإرهاب الدولي وهي في حقيقتها حربا على العالم الإسلامي والحركات الإسلامية خاصة، ساعدت على الشعور بالمقدرة على تحقيق أهدافه بواسطة القوة وفرض الهيمنة.

3- ملأ الفراغ الذي خلفه التفكك الإتحاد السوفيتي في إطار المنطقة التي يطلق عليها المحللون الغربيون (الإطار) والمحيط بروسيا القيصرية الممتدة عبر القوس المتمدد من الجنوب إلى الشرق آسيا حتى البلقام عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط وهو الفراغ الأيديولوجي نظرا لاضمحلال الشيوعية والتخوفات الغربية من الزحف المد الغسلافي لملأ هذا الفراغ .

ولسنا بصدد التذكير بمواقف الحركة الإسلامية الأردنية على سبيل المثال من الاعتدال والوسطية وهي مواقف ارتقت إلى مرتبة تصدير هذه القيم والترويج لها وتسويقها، بل والتبشير بها .فإلى عهد قريب، ظلت أدبيات الحركة مساحة خصبة لتلميع مواقفها وتدعيم فكرة التقارب بينها وبين السلطة الأردنية، وانسحب الأمر على المواقف السياسية للحركة الإسلامية إلى ما قبل الحرب الباردة، لكن هذا التأييد الجامح عاد وظهر إلى العلن مرة أخرى بعد حرب الخليج، وتأرجح بين خجل وتردد وعدم وضوح، عند تكشفت خيوط الموقف الأمريكي بعيد سقوط بغداد مباشرة .

واستكمالا للموقف الإخواني الصريح من الولايات المتحدة وحلفائها ، لم نجد في بحثنا واستقصائنا أي مديح

<sup>1</sup> - عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص 337.

أو إشارة إيجابية من الإخوان المسلمين في أدبياتهم للأمريكان عموماً والحركة الإسلامية الأردنية تحديداً. بل العكس فإن كل ما يرد على ألسنت هؤلاء، هو محاولة التحريض والتفريق ضد التيارات الأخرى التغريبية والمالية للأمريكان.

ومع ذلك نقول ثمة تصريحات وكتابات صدرت عن الإخوان بضرورة التقارب بين الإخوان وأمريكا، واتحادهما لمواجهة الأخطار الخارجية، لكنها تبقى تصريحات معسولة لا طائل منها .

ويرى الأستاذ **عبد المجيد الذنبيات\***: "إن الولايات المتحدة سخرت أحداث 11 سبتمبر للسيطرة والهيمنة على العالم، وأنها تسعى إلى تسخير هذه الحادثة من أجل تسط سيطرتها على العالم العربي والإسلامي، بدءاً من المقدرات الاقتصادية، وانتهاء بالقرار السياسي، وخدمة للمشروع الصهيوني في المنطقة"<sup>(1)</sup>.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تكون هذه الحادثة << حرباً صليبية... >>، من خلال ترجمت الرئيس الأمريكي "جورج دابليو بوش" هذا القول في العداوة الواضح من الحكومة الأمريكية تجاه الشعب العربي والإسلامي، بدءاً من أفغانستان، ثم العراق... والحبل على الجرار.

وأشادت الحركة الإسلامية الأردنية على لسان الأستاذ عبد المجيد الذنبيات بما أسماه ردود الفعل على المستوى العربي والإسلامي، التي تمثلت في موقف الشعوب الراضة للهيمنة الأمريكية ولحالة الاحتلال في أفغانستان والعراق والسياسات الأمريكية المالية للعدو الصهيوني تجاه ما أسماه بـ: شعبنا المرابط على الأرض المحتلة في فلسطين<sup>(2)</sup>.

ويشير في ذات السياق الأستاذ **عبد اللطيف عربيات\*\*** "بأن 11 سبتمبر حدث مصنوع، من صنعه هو الذي استفاد منه، فلنبحث إذن عن استفاد من هذا الحدث"، في إشارة إلى الولايات المتحدة<sup>(3)</sup>.

وتؤكد الحركة الإسلامية إدانتها لأحداث 11 سبتمبر، لأن قتل الأبرياء ليس مقبولاً في ديننا وعقيدتنا، وتؤكد الحركة الإسلامية أنها ترفض العنف والتطرف والإرهاب، لأنها تتميز بالوسطية والاعتدال والإيمان بالإصلاح المتدرج؛ واعتماد الوسائل السلمية ولم يسجل عليها موقف لجأت فيه إلى العنف، موضحة أن المتأمل لأدبيات الحركة الإسلامية يجدها حافلة ببيانات الشجب والتنديد بكل الأعمال التي تتسبب في إزهاق روح بريئة، بغض النظر عن عقيدتها وجنسياتها ومواقفها<sup>(4)</sup>؛ مشيرتا في نفس الوقت إلى أن الولايات المتحدة حولت الحدث إلى << أزمة مصنوعة >> لصالح الهيمنة الأمريكية الكاملة على المنطقة، حيث كان العرب

\* المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن.

<sup>1</sup> - "إخوان الأردن: واشنطن سخرت 11 سبتمبر للهيمنة على العالم"، متحصل عليه من : [www.ikhwanonline.com](http://www.ikhwanonline.com) يوم: 2010/06/02.

<sup>2</sup> - "إخوان الأردن : واشنطن سخرت 11 سبتمبر للهيمنة على العالم"، مرجع سابق.

\*\* رئيس مجلس الشورى في الحزب (جبهة العمل الإسلامي) والزراع السياسية لجماعة إخوان المسلمين في الأردن.

<sup>3</sup> - "إخوان الأردن: واشنطن سخرت 11 سبتمبر للهيمنة على العالم"، مرجع السابق.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

والمسلمون هم أكثر من دفع عن التعديت السياسية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر، فكان أولاً غزو أفغانستان ثم احتلال العراق من بعد، ثم نجاح حكومة رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون في إقناع الولايات المتحدة أن حربه الخاصة ضد المقاومة الفلسطينية إنما هي المتمم الأهم للحرب الأمريكية على ما يسمى بـ الإرهاب.

على هذا النحو لاتزال تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على المستويين السياسي والأمني تلعب دورها في الشأن العربي والإسلامي، وسوف تستمر لفترة طويلة قادمة، ويبقى زلزال هذه الأحداث أهم التحولات على صعيد الحركات الإسلامية بمختلف مكوناتها الفكرية ومسمياتها التنظيمية، حيث كانت تداعيات هذه الهجمات في علاقة السلطات الأردنية بالحركات الإسلامية لتزداد حذراً، الأمر الذي انعكس بدوره في رؤية بعض فروع الإخوان للسلطات؛ لتتحول العلاقة بعد ذلك من الثقة إلى علاقة التشكيك وإدراج السلطة ضمن الآخر وللوقوف أكثر على أهم انعكاسات هذه الأحداث على الحركة الإسلامية في الأردن خصص المطلب التالي لذات الغرض بهدف تشريح الوضع أكثر.

**المطلب الثاني : انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الأردن :**

لاشك أن أحداث 11 سبتمبر شكلت عاصفة سياسية تركت آثار عميقة على منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، فتداعياتها الدراماتيكية جاءت لتؤثر على موازي القوى في المنطقة، لاسيما على الفواعل الرئيسية في الحياة السياسية، والأردن كغيره من الدول الشرق أوسط لم يكن بمنعزل عن تداعيات هذه الأحداث، وانطلاقاً من منطلق اعتبار أن الحركة الإسلامية الأردنية، كمكون أساسي واجتماعي وقيمي هام، لا يستغنى عنه المجتمع، تأثرت هذه الحركة كغيرها إثر اعتداءات 11 سبتمبر ووصلت إليها شظايا التداعيات تحت مظلة "محراب الإرهاب" ويمكن الكشف عن هذه الانعكاسات، والتي يمكن إيجازها في ما يلي :

**الانعكاسات الداخلية السلبية :****(1)- إعادة تنظيم العلاقة بين النظام والحركة الإسلامية :**

إن علاقة النظام بالحركة الإسلامية كانت على الدوام علاقة ود، وأن الحرب الدولية على الإرهاب عكرت صفو هذه العلاقة في سياسية النظام منذ هجمات 11 سبتمبر.

وحولت التغييرات المؤثرة في إعادة تنظيم العلاقة، يلاحظ أن الظروف الدولية والمتغيرات الإقليمية والدولية أدت إلى نوع من **التحول اللحظي** في علاقة النظام بالحركة الإسلامية واختلقت الرؤى بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي الأردني حول قضايا إقليمية ووطنية، مثل القضية الفلسطينية بكل مسائلها وأطرافها، كما أن المتغيرات الأخيرة دولياً وإقليمياً ومحلياً أصبحت تجبر صانع القرار الأردني على إعادة قراءة الواقع وصياغته حفاظاً على استقراره وبقائه أمام التحديات، كما أن النظام السياسي الأردني يستطيع استثمار الظروف ومصالح لبناء علاقات جديدة إذا أراد ذلك، ويمكن القول أنه من غير المتوقع حصول تغييرات جوهرية، إلا أن الظروف والقرارات توحى بوجود تعديلات على المواقف وتوجيهات نحو إيجاد حالة من التوازن والانسجام في الساحة السياسية الأردنية.

**(2)- تحشيد الأعلام والصحف لتشويه الحركة الإسلامية:**

في سياق حملة منظمة إثر هجمات 11 سبتمبر، جرى تشكيك وتجيش وتحشيد وقرع طبول واتهامات واسعة النطاق للحركة الإسلامية من قبل النظام، حيث لم يقتصر الأمر على تحشيد الأعلام والصحف؛ بل تعداه إلى تجيش مؤسسات رسمية وشبه رسمية دفعت لتشويه الحركة الإسلامية والإساءة إليها وتخوينها، وانضم إلى الجوقة عدد من الكتاب الذين كانوا يحصرون على الوقوف في المناطق الرمادية، التي أشار إليها الباحثون في مؤسسة كارنيجي لدراسات السلام: والتي حدودها في ستة نقاط من **الالتباس** وهي : تطبيق الشريعة الإسلامية، العنف، التعددية السياسية، الحريات الفردية، الأقليات، وحقوق المرأة<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - عمرو حمزاوي ومريانا أوتاري وناثان جاي براون، " التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج ". دراسات إسلامية، العدد الثالث، جويلية 2007، ص31.

حيث أنه من الواضح ثمة مخططاً مسبقاً، وهجمة منسقة، قد وضعت لاستهداف الحركة الإسلامية وتحجيمها وتشويهها والإساءة إليها، تحت أي لافتة أو مبرر، ويؤكد ذلك بدء الحملة السياسية والإعلامية عقب هجمات 11 سبتمبر واستمرارها وتصعيدها، واستغلالها لأي مستجد يتيح فرصة الهجوم على الحركة الإسلامية؛ وهناك أسباب عديدة تفسر هذا الهجوم على الحركة الإسلامية الذي يأخذ صوراً متعددة من التشويه والتشهير، فضلاً عن التهديد والوعيد والملاحقة.

### (3) - تعزيز القبضة الأمنية للسلطة الأردنية على الإسلاميين :

لم تعد خافية رغبة الحكومة في تأجيل استحقاق الإصلاح السياسي ، والنكوص إلى الوراء وإحداث تغييرات كبيرة وانعطاف حاد في سياستها وتوجهاتها الداخلية باتجاه تغليب منطق الجانب الأمني على السياسي، بعد أحداث 11 سبتمبر وتضخيم الحديث عن التحديات والأخطار والتهديدات المحيطة والمحدقة، من أجل تعزيز القبضة الأمنية وتبرير التراجع عن هوامش وسقوف الحرية المتدنية أصلاً، وتعتبر الأردن من بين الدول العربية العشرة التي فرضت قوانين الطوارئ وأصبحت بمثابة دستور ثاني؛ ولم تسجل الأردن لغاية اللحظة إلغاء قانون الطوارئ<sup>(1)</sup>.

ثم تلت هذه التعزيزات حملات القبض والاعتقال ضد رواد ومنتسبي الحركة الإسلامية الأردنية، ومن ضمنها إدانة طلبة من الجامعة إثر مواجهات في الجامعة الأردنية وأدى ذلك إلى فصلهم وإقصائهم وملاحقتهم وهي ما أسمته الحركة الإسلامية سياسة : عقاب الطلبة بسبب انتماءاتهم السياسية *la répression des étudiants en raison de leur affiliation politique* وهذا رغم تفنيد الأستاذ: حسين البون\* هذه الإدعاءات وبأن القائمين على الجامعة لا يهتمهم الانتماء السياسي مثلما حدث يوم 2009/02/19، يضاف إلى ذلك اعتقالات طالت فئة من حركة الإخوان المسلمين بدعوى الانضمام إلى حركة حماس الفلسطينية وإفشاء أسرار يمكن اعتبارها أسرار الدولة والإدعاء بأنها تلقّت تدريبات وتم تصوير موقع السفارة الإسرائيلية في العاصمة الأردنية >> عمان <<<sup>(2)</sup>.

### (4) - العمل على تزوير الانتخابات والتراجع الملحوظ في أداء الحركة الإسلامية :

يلاحظ أن عملية شراء الأصوات كان جهازاً نهاراً، والمال السياسي سمح له بشراء الشعبوية، وهذا المال وضعته الحكومة موضع الحصانة والحماية، وعلى حد التعبير الأستاذ محمد غلام : >> الكتيبة الإستخباراتية في الأردن تضغط على الانتخابات وذكرت مجلة >> نيويورك تايمز << : زوّرت الانتخابات حتى لا يسيطر عليها الإسلاميين <<<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - عمر فرحاتي ، >> النظم العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير <<. العالم الإستراتيجي، العدد 02، أبريل 2008، ص 04.

\* عميد شؤون كلية العلوم والتكنولوجيا بالجامعة الأردنية.

<sup>2</sup> - الإسلام السياسي في حصة الإجاه المعاكس، قناة الجزيرة الفضائية ، يوم: 2009/02/19.

<sup>3</sup> - محمد غلام، مرجع سابق.



عكس ذاكرة التاريخ؛ تشهد الساحة السياسية الأردنية تعقيدا وتراجعا في مستوى الأداء السياسي، بعد أحداث 11 سبتمبر خاصة بعد اكتشاف الحركة الإسلامية للتلاعبات السياسية وشراء الذمم، والعبث بنتائج الانتخابات؛ حتى صارت الحركة تطالب بضمانات، قانونية من أجل المشاركة السياسية وفعلا شاركت في انتخابات 2003 وأظهروا تمثيلا ساحقا للوسط الفلسطيني في الأردن، غير أنهم تعرضوا لخسارة فادحة في انتخابات 2007، وهذه الخسارة لم تصدم فقط قيادات الحركة الإسلامية وأنصارها والشارع المحلي، بل و صدمت أيضا قيادات بارزة في مؤسسات الدولة، ولا يبزر ما حصل من << مجزرة ديمقراطية >> شابها نوع من التزوير والتلاعب بالحركة من فشلها في تقديم خطابات سياسي مقنع للجمهور يتجاوز الجمل الإنشائية المستهلكة، ولقد أعلنت الحركة آنذاك انسحابها من الانسحابها من الانتخابات البلدية الأردني احتجاجا على التزوير، كما أن هذه الخسارة الفادحة التي منيت في الحركة الإسلامية في الانتخابات الأخيرة، تركت المشهد السياسي الأردني يعاني من صدمة مدوية وكبيرة، حيث إنه ومنذ نشأتها، لم الحركة الإسلامية على هذا الحصاد المتدني، في المقاعد النيابية.

(5)- تعطيل أدوات التطوير والتعكير الأجواء الخصبة المتاحة لتنامي المشروع الإسلامي المعبر عن هوية الشعب الأردني المتمثل في الحركة الإسلامية بأطيافها المختلفة :

إن أحداث المتمثل 11 سبتمبر والتطورات الإقليمية انعكست على الحالة الداخلية وعززت من أجندة التيار المتشدد في النظام نحو الحركة الإسلامية وأخذ يتم تضخيم مؤسساتها الاجتماعية والمدنية، وبدأ الحديث عن << دولتها >> الذاتية الموازية للدولة والسلطة ليتحول إلى الإعجاز على دولة الحركة الإسلامية لإفساح المجال لشرق أوسط جديد معتدل يكون مجالا أكبر للتطبيع وتبادل المصالح بين الحكومة والغرب و إسرائيل معا. لقد ركزت المعركة السياسية مع الجماعة بالدرجة الأولى تعتبرها المؤسسة الرسمية " البنية التحتية Infrastructure" لقوة الحركة السياسية، أي شبكة العمل الاجتماعي، التي توفر للحركة الإسلامية روافد هائلة للتجنيد واكتساب الأنصار والمؤيدين وبناء مساحات شاسعة من النفوذ السياسي، وفتحت الحكومة النار على النقابات المهنية وحلت مجلس نقابة المهندسين أهم النقابات المهنية، كما يمكن ملاحظة الهجوم الرسمي على مصادر الدعم الاجتماعي من خلال خطوات تسير جميعها في الاتجاه نفسه بدءا من مصادرة جمعية المركز الإسلامي، التي تتضمن ثروة مالية تصل إلى مئات الملايين على أقل التقدير، إلى قانون الوعظ والإرشاد ومحاصرة الحركة في وزارة الأوقاف وفي المساجد، وإعادة هيكلة لجان الزكاة وتجفيف حضور الإخوان في الجامعات الحكومية، بالتحديد في كليات الشرعية الإسلامية... إلخ، ولقد أرسلت هذه المؤشرات برسالة قاسية للإسلاميين، اتضح معها وجود إستراتيجية عمل ممنهجة ودخل الطرفين في معارك كسر عظم حقيقي تجنبه الطرفان طويلا<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup>- عماد خضر، مرجع سابق.

وعلى الرغم من هذه الانعكاسات الداخلية السلبية التي تعترض الحركة الإسلامية في الوقت الراهن؛ فمما لا شك فيه أن الحركة الإسلامية أرسلت لنفسها قواعد راسخة في المجتمع وهي تمرا لأن بمرحلة من النمو الملحوظ ومازالت أمامها تطلعات وآفاق واسعة.

و لقد أصبحت الحركة الإسلامية أمرا واقعا في الحياة الأردنية و الدولية بعد أن سقط طريقها في بيئة شائكة في أسسها وقواعدها.

وإن الحملة الشعواء ضد الحركة الإسلامية الأردنية، ورغم انعكاساتها السلبية لها انعكاسات إيجابية على الصعيد الداخلي تمثلت بالأساس في :

✓ عملت الحركة الإسلامية الأردنية على تحريك البرلمان الأردني لملاحقة قادة إسرائيل كمجرمي حرب أثناء الحرب على غزة.

✓ السماح للحركة الإسلامية بإنشاء جريدة ناطقة باسم الحركة نتيجة لنضالاتها الجبارة لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر أين عملت السلطة الأردنية على استهدافها؛ لكن هذا الاستهداف لم يواجه من قبل الحركة بالنعيب وتقمص دور الضحية، بل اعتبر تحديا موضوعيا، توج بجريدة يمكن أن توصل صوت الحركة وتدرأ عنها الشبهات والأقلام المشبوهة والمغرضة كما أنه يعتبر بوابة لحرية الرأي والصحافة.

✓ أصبح للحركة الإسلامية القوة والشخصية بما يسمح لها بحل مشاكلها بدون تدخل الأطراف الخارجية حتى التنظيم الدولي للإخوان حيث أصبحت ترفض هذه التدخلات على غرار ما جرى في الأزمة الأخيرة للحركة حيث رفضت بشدة محاولات مكتب الإرشاد للتنظيم الدولي التدخل في الأزمة الداخلية على خلفية الانتخابات الداخلية لشغل منصب الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، واعتبرت ما جرى هو صد لأي تدخلات خارجية و الإصرار على حل الأزمة داخل البيت الإخواني؛ كما أن اللوائح الداخلية تكفي لحل الخلافات وهي واضحة لأبعد الحدود واعتبرت الحركة كذلك أن أي تدخل خارجي في الأزمة حتى من قبل إخوانها في مكتب الإرشاد ليس ضروريا<sup>(1)</sup>.

✓ العمل على تحريك البرلمان الأردني في القضايا الحساسة والمصيرية للأمة وهذا على غرار ما فعل نوابها حينما بدعوا بتحريك البرلمان الأردني للضغط على الحكومة الأردنية للاتخاذ موقف من القرار الإتحادي الأوربي بإدراج حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الجناح السياسي، على قائمة الإرهاب، واعتبر التحرك الإسلامي الذي تمثل بتوقيع مذكرة نيابة من 58 نائب أردنيا؛ أن القرار الأوربي وليدا للضغوط الأمريكية المتشددة على الإتحاد وانحياز غير مقبول منه لصالح الاحتلال الإسرائيلي واستجابة للحملة الأمريكية والإسرائيلية التي تستهدف مقاومة الشعب الفلسطيني وجعله

<sup>1</sup> - إخوان الأردن يرفضون وساطة الإرشاد متحصل عليه من : <http://www.AR-trend.ag> يوم 2010/05/11 .

على قوائم الحركات المحظورة .

كما وشددت المذكرة التي تبناها النواب الإسلاميون على أن القرار سيتسبب بحرمان الإتحاد من لعب دور سياسي اتجاه القضايا المنطقية ويضع الإتحاد نفسه في موقف **المضاد** لمصالح الأمة العربية والإسلامية ومؤيدا للظلم والاحتلال الإسرائيلي<sup>(1)</sup>.

✓ التعاطف الشعبي مع الحركة الإسلامية الأردنية، وأزداد حرص الحركة الإسلامية على التغلغل داخل الشارع الأردني، ما يمكن لهم توسيع قاعدتهم الشعبية وأصبحت الحركة الإسلامية جسما ممتدا متسعا يضم آلاف الشباب وشريحة كبيرة من المؤيدين والمناصرين، ولم تعد السلطة الأردنية قادرة نوعا ما لحجم طموحاتها ورسم دورها على المقاس الحكومي، وفي المقابل ورغم هذه الإيجابيات إلا أن هناك آثارا خارجية وتداعيات سلبية نلخصها فيما يلي :

1. تراجع الدعوة الأمريكية للإصلاح بعد النتائج المذهلة التي حققتها حماس وتدهور الوضع الأمني والسياسي في العراق وبروز أزمة البرنامج النووي الإيراني...؛ ويمكن القول أن نقطة الانطلاق في هذا الصدد تعود إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 حينما ساعدت السياسة الأمريكية للرد على ما حدث للبرجين ومبنى البننتاجون في ذلك اليوم على نبش الكثير من الملفات المغلقة لاسيما بلدان العالم العربي والشرق الأوسط .. ومن أهم هذه الملفات ملف الإصلاح السياسي والتغيير داخل البلدان المحكومة حكما شموليا فاسدا أدى إلى تدهور الحال الاقتصادي والاجتماعي و السياسي العام للشعوب المحكومة بشكل جعلها على الوضعية الراهنة لها من فقر وتدهور في مؤشرات حقوق الإنسان<sup>(2)</sup> ؛ هذه الملفات استحوذت على تفكير وتخطيط الإدارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وأعاد الغلبة إلى اعتبار المصالح على حساب المثالية الديمقراطية.

2. تعزيز التعاون الأمني والسياسي بين الأردن والولايات المتحدة، وترافق ذلك مع أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث ووفقا لعدد من الخبراء الأمريكيين أصبحت المخابرات الأردنية شريكا استراتيجيا في الحرب على الإرهاب والتي أدت مزيد من الاعتقالات التي طالت عددا من قيادات وعلماء ورموز الحركة الإسلامية وهي محاولة من النظام لتوجيه رسالة إلى صفوف الحركة الإسلامية وبقية الفصائل السياسية والبرلمانية الذين يشكلون أكبر معارضة سياسية في النظام الأردني .

ولقد شهدت مرحلة ما بعد 11 سبتمبر أزمة مفتوحة بين الطرفين بسبب التدخلات الخارجية والتنسيق الأمني مع المخابرات الأمريكية، وحتى التنسيق مع العدو الصهيوني، وقد بلغت الأزمة في سنة 2002 إلى

<sup>1</sup>- سامي محاسنة ، "إخوان الأردن يدينون القرار الأوربي بإدراج حماس في القائمة السوداء". الشرق الأوسط ، العدد: 9057، سبتمبر 2003 .

متحصل عليه من : [www.aawsat.com](http://www.aawsat.com) يوم: 2010/05/13.

<sup>2</sup>- علاء النادي، >> الاضطراب البناء و جديد قديم السياسة الأمريكية تجاه قضية التغيير السياسي في الشرق الأوسط <<. البصيرة، العدد العاشر،

جولية 2005، ص 25 .

حافة المواجهة مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وضغوط الحركة والشارع باتجاه قطع العلاقة مع إسرائيل ومعارضة التطبيع ووصلت الأزمة إلى حدود خطيرة تنذر بإعادة هيكلة الحركة وإرهاصات هذا التطور الجديد ترافقت مع انتصار << حركة حماس >> المدوي في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، حيث تعالت أصوات إعلامية وسياسية تحذر من انعكاس انتصار حماس على حب "الحركة الإسلامية" للسلطة، وحذرت من خطورة تعديل قانون الانتخابات ما قد يمنح فرصة ذهبية للحركة الإسلامية لتحصيل نسبة كبيرة في الانتخابات القادمة.

3. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ومعها إسرائيل والسلطة الأردنية إلى استغلال ما فعلته حماس في

قطاع غزة واللعب على نغمة عدم احترام الإسلاميين لقواعد اللعبة الديمقراطية.

4. فرض طوق من العزلة الإقليمية على حماس ، فيما يمثل استعادة للأدوات القديمة من المجتمع

الدولي سمياً أمريكياً، وذلك من خلال إقناع الدول العربية المجاورة بأن حماس تشكل خطراً على

أنظمتها السياسية، مما يستوجب العمل لمنع تكرار ما حدث في غزة داخل هذه البلدان .

5. تعاملت إدارة أوباما مع الإسلاميين المعتدلين كأنهم غير موجودين، حيث يبدو أن أوباما غير

مكترث بفتح قنوات للحوار معهم، سواء أولئك الذين يحظون بشرعية قانونية على غرار الحركة

الإسلامية في الأردن... الخ وهي مفارقة صارخة تطعن في مصداقية الإدارة الأمريكية الجديدة،

وتزداد هذه المفارقة وضوحاً حين تبارى منظوره ومستشاروه في إقناعه بالحوار مع الراديكاليين

والمتشددين باعتبارهم << حقيقية يجب التعامل معها >> ومهما يكن حجم تلك الانعكاسات الخارجية

فإنه لا ينقص من مصداقية الحركة الإسلامية الأردنية بل هو عامل تثمين بسبب مواقفها الثابتة من

بعض القضايا الإقليمية والدولية ولذلك فإن أهم الانعكاسات الإيجابية يتمثل بالأساس في :

■ إن تطورات الأحداث خلال الفترات الماضية أظهرت خطأ السلطة السياسية لصالح الحركة

الإسلامية والتي جاءت بها رياح التغيير في المنطقة بخلاف توقعاتها وتوجهاتها، وظهر جلياً حجم

الضرر الناتج عن الارتباط بالتوجهات السياسية الأمريكية من حيث تحمل بعض تبعات فشل

المشروع الأمريكي في المنطقة.

■ كشف خطر المشروع الصهيوني التوسعي كواحد من التحديات التي تهدد حاضر الأردن ومستقبله،

وكشف زيف العلاقة الحميمة غير المفهومة أو المبررة مع الكيان الصهيوني الذي لا يتورع عن

ارتكاب أفظع الجرائم وأبشعها، غير عابئ بعلاقات مع الأردن وبقية الدول العربية التي ارتبطت

معها باتفاقات ومعاهدات.

■ أصبحت المبررات المزعومة من أن الحركة الإسلامية الأردنية غيرت وبدلت في مواقفها و

توجهاتها، لا تحتاج إلى جهد للرد عليها وتفنيداً سواء داخلياً أو خارجياً وبالتالي يغدوا الحديث عن

اختراق حمساوي للحركة الإسلامية ضرباً من الهرطقة والوهم والخيال، ونوعاً من الدس

والتحريض والبحث عن أي أوراق تبرر الهجوم على الحركة الإسلامية وتوجيه سهام النقد لها .

- إدانة نواب الحركة الإسلامية لمجلس الأمن بسبب إدراج حماس في قائمة المنظمة الإرهابية، واعتبروا أن حركة حماس هي حركة وطنية تحررية تدافع عن قضية نبيلة، كما واعتبروا أن تجنيس القضية الفلسطينية هو عبارة عن تصفية للقضية الفلسطينية على حساب الأردن<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - ليث شبيلات. مقابلة مع قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ : 2010/05/02 .

المبحث الثالث :

رؤية مستقبلية للحركة الإسلامية الأردنية بعد أحداث 11 سبتمبر

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : تحديات الحركة الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر.

المطلب الثاني : رؤية نقدية للحركة الإسلامية الأردنية بعد أحداث 11 سبتمبر.

المطلب الثالث : مستقبل الحركة الإسلامية الأردنية بعد أحداث 11

سبتمبر

خلاصة واستنتاجات

## المطلب الأول : تحديات الحركة الإسلامية الأردنية بعد أحداث 11 سبتمبر:

في القراءة التاريخية للحركة الإسلامية يمكن القول أن عقد التسعينات من القرن العشرين كان عقد الانطلاقة الدولية للحملة ضد الإسلام ومع بداية القرن الحادي والعشرين بدأ عقد التحديات الضخمة التي تواجه الحركة الإسلامية مع تزايد اتجاه العولمة والانفتاح وتواجه على غرارها الحركة الإسلامية الأردنية وبعد 11 سبتمبر 2001 تحديات هي الأخطر منذ بداية تأسيسها قبل أكثر من ستين عاما.

ولعل أحداث 11 سبتمبر كانت الشعرة التي تريد أن تقصم ظهر البعير، إذ أضحت الفرصة مواتية أمام النظام العالمي لتشيويه صورة الحركة الإسلامية عموما والأردنية على حد سواء.

وإذا كان الحديث عن تحديات **داخلية وإقليمية وخارجية** يواجهها الأردني في هذه المرحلة بفعل المتغيرات السياسية وحالة الاستقرار التي تمر بها المنطقة، فإن آخر ما يخدم المصلحة الوطنية ويعزز قدرة الأردن على مواجهة التحديات، هو ضرب إحدى أكبر القوى السياسية والشعبية في الأردن دون مسوغ أو مبرر معقول وهو الحركة الإسلامية؛ ولا تزال مستهدفة داخليا وخارجيا، ولعل عملية رصد أهم التحديات التي تواجه الحركة الإسلامية في ممارستها لدورها في الحياة السياسية والاجتماعية؛ تكشف بوجه خاص عن وجود ثلاث مستويات من التحديات والتي تعيق مسيرتها السياسية والاجتماعية ويمكن حصرها في:

(1) **التحديات الداخلية** : نستطيع أن نجمل أهم التحديات الداخلية التي تواجه الحركة الإسلامية بما يلي:  
(أ) - **إعادة تنظيم وترتيب العلاقة مع النظام السياسي الأردني** :

منذ وعت خطورة التهديد الذي يمكن أن تشكله الحركة الإسلامية على سياستها وتوجهاتها خاصة الداخلية منها، لم تدخر السلطة وسعا لوضع كثيرا من العقبات في مسار عملية الانفتاح والإصلاح السياسي، لتعويق إمكانات الحركة من الانخراط الكامل والفاعل في الحياة السياسية ومن ثم العجز عن التأثير الجدي في تشكيل القرار السياسي في البلاد ، فقد ماطلت ولا زالت الحكومة تماطل في تنفيذ الأجندة الوطنية التي صاغتتها هي وشكلت لجانها وحولتها إلى توصيات بعد أن وعدت بأن تكون توجهاتها ملزمة ما أكد أن حديثها عن التنمية السياسية وتسريع الإصلاح لم يكن أكثر من انحناء مؤقتة أمام عاصفة الحديث الأمريكي عن نشر الديمقراطية في المنطقة.

وتتجه الحكومة مستقبلا لتمرير قانونها المسمى **قانون منع الإرهاب** الذي يطلق يد السلطة التنفيذية وينتهي كحقوق المواطنين وحررياتهم، في مؤشر واضح على توجهات المرحلة القادمة وقد أصرت الحكومة خلال الأشهر الأخيرة في تطبيق قانون الاجتماعات العامة وتعسفت في استخدام صلاحيات الحكام الإداريين ، ومنعت تنظيم فعاليات شعبية في ذكرى الاستقلال وللتأكيد حق العودة<sup>(1)</sup>.

ومما لا شك فيه أن علاقة الحركة بالنظام في هذه المرحلة، هي انعكاس بقدر كبير لتداعيات أحداث 11 سبتمبر، وإن كان الغالب فيها توجه النظام بمؤسساته السياسية والأمنية نحو التشدد والتحجيم لتحركات الحركة

<sup>1</sup> - استهداف الحركة الإسلامية في الأردن ..لمصلحة من؟! متحصل عليه من : [www.ikhwanonline.com](http://www.ikhwanonline.com) يوم : 2010/08/10.

وأنشطتها: أضف إلى ذلك حزمة من التشريعات والقوانين التي تعتقد الحركة أنها جاءت بقصد التضييق عليهم تحت غطاء الديمقراطية، وبأدوات القوانين التي أقرت ضمن مجالس نيابية تم **تحجيم** وجودهم فيها مما قلل دورهم وأضعف رأيهم في تلك التشريعات ومنها قانون الأوقاف، والوعظ والإرشاد وقانون الافتاء وقانون الاجتماعات العامة، وقانون الجمعيات الخيرية وغيرها؛ ولا يزال الحال على هذا الأمر رغم بوادر الانفراج في العلاقة التي برزت في الآونة الأخيرة، ومثل ذلك يقال في العمل على إخراج الحركة من جامعة الزرقاء الأهلية، رغم أن الذين كانوا يتولون إدارتها هم ممن تصنفهم السلطات الأردنية ضمن الجناح المعتدل في الحركة.

### (ب) - تعديل قانون الانتخاب ( قانون الصوت الواحد ) :

أعلن الملك حسين بن طلال عن تعديل مؤقت لقانون الانتخاب وأوضح أن انتخابات نوفمبر عام 1993 ستجرى على هذا الأساس وهو قانون **الصوت الواحد** حيث يلزم الناخب بصوت واحد، وفي المدن والمناطق التي يغلب على الطابع العشائري فإن الاعتبارات السياسية والفكرية تتضاءل أمام اعتبارات الاختيار والتنافس العشائري، ليصبح التنافس بالدرجة الأساسية بين العشائر الموجودة في الدوائر الانتخابية، والمرشح الذي يملك فرص نجاح أكبر هو الذي يملك قاعدة عشائرية أكبر أو يحضر بإجماع عشيرته أو ينتمي إلى تحالف عشائري.

لقد كانت وجهة نظر الحكومة في تلك الفترة أن قانون الصوت الواحد يعزز مبدأ المساواة في الصوت بين الناخبين، أي أنه حقق مبدأ المساواة في الصوت ما بين الناجين، لم يحقق **الوزن الفعلي** للصوت<sup>(1)</sup>.

وتعتقد الحركة الإسلامية أن هذا الإتجاه بدأ في التعامل مع الحركة الإسلامية منذ انتخابات 1989 التي فاز فيها الإخوان بصورة لم تكن متوقعة، فبعد ذلك تم تشريع قانون الصوت الواحد في الانتخابات النيابية، ومازالت الحركة الإسلامية تعتقد أنها المستهدفة بهذا القانون، الذي ضيق عليها وقلل من حجمها الحقيقي في الشارع كما ترى، وما زال كذلك، والدليل على هذا إصرار كل الحكومات المتعاقبة على بقاء قانون صوت الواحد ثابتاً ضمن أية تعديلات يمكن إدخالها على القانون حتى بعد الدعوة الأمريكية للإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، وأصبح منذ ذلك الوقت وجود الحركة الإسلامية في المجلس النيابي لن يحدث الكثير من الفرق في ضوء التركيبة التي يفرضها قانون الصوت الواحد.

### (ج) - قانون المطبوعات والنشر عام 1999:

حيث تم إجراء تعديلات على قانون المطبوعات والنشر عام 1993 أدت إلى صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت عام 1997 والذي وضع قيوداً على حرية الصحافة الأردنية و مصادرة حرية التفكير، من هذه التعديلات رفع رأس المال الصحف الأردنية، حيث حددت المادة 13 من القانون على أن لا يقل رأس

<sup>1</sup>- كريم كشاكش، نحو قانون انتخاب أردني ديمقراطي متطور. عمان: المكتبة الوطنية، 1997، ص 28.



مال الصحفية الأسبوعية عن 100 ألف دينار أردني، الصحيفة المتخصصة عن 5 آلاف دينار أردني، حيث أدى ذلك إلى إغلاق 13 صحيفة أسبوعية<sup>(1)</sup>.

وحتى بعد صدور القانون المسمى << قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر >> قانون رقم 30 لسنة 1999 فإنه لم يتأت بالجديد المهم حتى بتعديل المادة 13 من القانون الأصلي بإلغاء عبارة مائة ألف دينار والاستعاضة عنى، بعبارة خمسين ألف دينار، ويخلص إلى أن قانون المطبوعات والنشر عليه عليه مجموعة من المآخذ نجملها فيما يلي:

- إن هذا القانون يعيق العمل الصحفي من خلال جواز حبس الصحفي في المواد ذات العلاقة بالعمل الصحفي.

- وضع قيودا على العمل الإعلامي من خلال عدم تفعيل قانون ضمان الحق في الحصول على معلومات

- ضرورة تزويد الوزير بنسخة من ميزانيتها السنوية من طرف مالك المطبوعة الصحفية خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة التالية.

للمحكمة إلغاء الرخصة المطبوعة إذا خالفت شروط ترخيصها، بما في ذلك مضمون التخصص حيث للمحكمة الحق في تكيف الموضوع متخصص أم غير متخصص وهذا من شأنه إعاقة العمل الصحفي\*.

(د) - قانون انتخاب الجديد في الأردن:

يزيد القانون الجديد المعدل مؤخرا استعدادا للانتخاب التي ستجرى في خريف 2010 لاختيار برلمان جديد مكان برلمان الذي حل في نوفمبر 2009 يزيد عدد مقاعد مجلس النواب من 110 إلى 120، ويبقى على النظام الصوت الواحد، المعتمد في الانتخابات، كما يعتمد القانون الجديد تسمية <<الدوائر الانتخابية >> بدلا من مناطق الانتخاب، وتقسّم كل دائرة انتخابية إلى دوائر فرعية من مقعد واحد على أن يساوي الإجمالي عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية عدد المقاعد التي كانت مخصصة في الأصل لمنطقة الانتخاب، وتقول الحكومة إن النظام الجديد يهدف إلى كبح القبالية لأنه لا يعين حدودا جغرافيا للدوائر الفرعية، فالناخبون يسجلون في الدوائر الانتخابية وسيكون بإمكانهم التصويت للمرشحين الذين يتنافسون في أي من الدوائر الفرعية التابعة لدائرته الانتخابية، ومن جهة أخرى سيكون على المرشح أن يختار دائرة فرعية واحدة للترشح فيها، ولا يمكنه تحديد من سيصوت في الدائرة الانتخابية لمصلحة جماعات معينة مصدر قلق أساسيا للحركة الإسلامية وهذا رغم مطالبات الحركة الإسلامية للحكومة بالعودة إلى نظام انتخابي مختلف<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - كريم كشاكش، المرجع نفسه.

\* للاستيضاح أكثر حول هذا القانون يرجع إلى الملحق آخر هذه الرسالة.

<sup>2</sup> - ديماطوقان طباع، "قانون الانتخاب الجديد في الأردن يخيب آمال الإصلاحيين"، متحصل عليه من: [www.cameguendommment.org](http://www.cameguendommment.org) يوم:

وأهم هذه التحديات ما يتعرض له الحصن الأخير للحركة الإسلامية، والمحضن القيمي لها والمتمثل في الجانب الاجتماعي ومحوره العمل الخيري حيث يبلغ منحى التضييق ذروته من وجهة نظر الحركة، باتخاذ الحكومة والجهات ذات العلاقة لإجراءات أدت إلى إقصاء الحركة عن إدارة جمعية المركز الإسلامي وهي واجهة الجماعة في العمل الخيري والصحفي والاجتماعي والتعليمي، يضاف إلى ذلك تصاعد سطوة وقوة العشائرية في العملية الانتخابية الأردنية عموماً وقد بدى ذلك جلياً من خلال الانتخابات البلدية الأخيرة والانقسامات التي تشهدها الحركة الإسلامية وكلها عوامل داخلية بالتأكيد ستحد من حجم الإسلاميين في التمثيل السياسي والأمر الذي يعني تمثيلاً محدوداً وغير فاعل لهم تحت قبة البرلمان.

(2) - **التحديات الإقليمية** : نستطيع أن نجمل أهم التحديات الإقليمية التي تواجه الحركة الإسلامية فيما يلي :

#### أ- فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006 :

كان لصعود الحركة الإسلامية في مصر وفلسطين والتحولات السياسية التي مرت بها حركة حماس تأثير مباشر على الحركة في الأردن وعلى علاقتها بالنظام ومستقبل مشاركتها السياسية، وشكلت محطة مفصلية إعادة صياغة برامجها القادمة، فأجرت مراجعات شاملة لمواقفها الفكرية والسياسية، ورؤيتها لقضايا سياسية واجتماعية مثل تطبيق الشريعة والحريات الشخصية والأقليات، وبالتالي مثل تداعيات فوز حماس الكاسح في الانتخابات الفلسطينية 2006 أحد محركات الأزمة؛ إذ حرك القوى المناهضة للحركة الإسلامية من العلمانيين، داخل النظام دعاية مضادة ضد الحركة الإسلامية محذرين من نفوذها في الشارع، ومن خطورة أن يفتح انتصار حماس >> شهية الحركة الإسلامية للسلطة << وقد ترافق ذلك مع اختيار زكي بني ارشيد أميناً عاماً لجبهة العمل الإسلامي و الذي تعتبره الدوائر الرسمية أحد مقربي حماس والخوف من استنساخ نموذج حماس في الأردن.

#### ب- مشروع الشرق الأوسط الكبير :

مما لا شك فيه أن طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO) بالصيغة التي ذكرناها سابقاً، وأن ما يحدث في الشرق الأوسط وما يحدث في المنطقة العربية وبعد قراءة متأنية لنظرية صراع الحضارات (le conflit des civilisations) لصاحبها صموئيل هنتغتون ( samuel huntington ) التي ترى في الصراع والحروب وخلق الأزمت حلاً لمشاكل الحضارات غير الغربية<sup>(1)</sup>؛ وليس خافياً، أن الدعوة الشرق الأوسطية ليست جديدة على المنطقة كما يبدو للبعض؛ فهذا المشروع قديم قدم الأحداث التوسعية للقوى الدولية الكبرى، وقد مرة الفكرة بعدة مراحل من أجل أن يتم ترتيب المنطقة على قواعدها وأسسها لكنها في صيغتها الجديدة وفق الترتيب الحالي وإيجاد صيغة للتعاون الإقليمي (territorial) بهدف طمس وتذويب الهوية العربية والإسلامية عبر استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي يكون الكيان الإسرائيلي فيه

<sup>1</sup> - عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والتداعيات بيروت. الدار العربية للعلوم، 2005، ص88.

تفوقا واحتواء سواء في المجالات الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية، وتعد الأخيرة أخطر الأهداف المبتغاة في الترتيب الجديد على مشروع الحركة الإسلامية .

### (ج) - عملية السلام:

وتشمل أولاً توقيع إعلان المبادئ الفلسطينية-الإسرائيلية في 13/09/1993، حيث أدى ذلك إلى إحداث توتر سياسي حول مصير اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن، الأمر الذي خلف ولازال يخلف جدلاً سياسياً في الشارع الأردني، وفتح مدخلاً لفتح ملف الهوية الأردنية وحقوق المواطنة التي يتمتع بها الأردنيون من أصل فلسطيني والخوف من مسألة الوطن البديل حيث تعتبر الحركة الإسلامية الأردنية تجنيس الفلسطينيين هو قتل وتصفية للقضية الفلسطينية<sup>(1)</sup>؛ مما أدى إلى خلق مناخ متوتر في الأوساط الفلسطينية حول المشاركة أو الإحجام عن المشاركة، وأصبحت المسألة تتكرر باطراد عند كل انتخابات، ومن ناحية ثانية تعني مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات اندماجهم في الحياة السياسية الأردنية وحسم هويتهم السياسية الأمر الذي لازال يورق الحركة الإسلامية الأردنية خوفاً من تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن.

### (د) - الصراع العربي الإسرائيلي:

في سياق الحالة الدولية والإعلامية التي تعيشها المنطقة، وبسبب تزايد أهمية وقوة حماس ونفوذها سياسياً وأيديولوجياً واجتماعياً وأمنياً، الأمر الذي دفع صانع القرار الأردني إلى إعادة قراءة علاقاته الإقليمية ودوره فيها وذلك بسبب تنامي الصراع العربي الإسرائيلي ودخوله مرحلة جديدة خاصة بعد حرب غزة الأخيرة ولذلك بادر إلى دعوة حركة حماس وهي اللاعب الرئيسي على الساحة الفلسطينية، ووليد الحركة الإسلامية في الأردن إلى حوار مباشر لإعادة تنظيم العلاقة وترتيبها وذلك بسبب وجود مصالح مشتركة بين الحركة الإسلامية الأردنية وحركة حماس تتمثل أساساً في :

- \* حماية الأردن وكيانه واستقلاله من مشروع الوطن البديل أو الخيار الأردني لتصفية القضية الفلسطينية؛
- \* حماية واستعادة الحق العربي في القدس وحق العودة الفلسطيني؛
- \* قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس؛
- \* تشكيل حالة توافقية تساعد على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المملكة؛
- \* المساعدة على تفعيل دور الأردن الإقليمي في السياسات الدولية والإقليمية تجاه المنطقة؛

ويبقى الصراع العربي الإسرائيلي أهم التحولات الدولية والإقليمية المؤثر إستراتيجياً على واقع الحركة الإسلامية الأردنية في ظل تراجع سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وعدم قدرتها على الاستمرار في التأشير على صانعي القرار في أنظمة الإقليم.

كما ويلاحظ بأن هناك جملة من التحديات المختلفة الإقليمية والتي لازالت تواجه المشروع الإسلامي للحركة

<sup>1</sup> - ليث شبيلات، مرجع سابق.

الإسلامية في الأردن لاسيما مثل عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة وعدم وجود موقف عربي واحد، حيث لم تمنع هذه البلدان في الدعوة إلى التأقلم مع المتغيرات الدولية في ظل تعاظم النفوذ الأمريكي وتغلغله في العالم العربي (الأردن)، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق توافق عربي يقضي بطرح تصور موحد لمواجهة التغيرات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقيام بلدان عربية أخرى (سوريا لبنان) بالدعوى إلى قيام تحالفات إقليمية، وإيجاد اتفاقية تعاونية وتكاملية مع قوى إقليمية مؤثرة (دول الإتحاد الأوربي) تكون أكثر تعاطفا مع القضايا العربية وذلك بهدف مساعدة بلدان المنطقة العربية في الحد من تعاظم النفوذ الأمريكي فيها<sup>(1)</sup> يضاف إلى ذلك أن فرص السلام في منطقة الشرق الأوسط متراجعة تجاه فرص الحرب؛ حيث أن ظروف الاستقرار التي تبحث عنها الحركة الإسلامية الأردنية تبدو في هذه السنوات الأخيرة ولاسيما بعد العدوان على العراق وأفغانستان...تبدو أنها متراجعة لصالح فرص الحرب وأن الأحداث الأخيرة مثل الحرب على غزة ومحاوله فك الحصار عنها جعلت إمكانية التوصل إلى السلام بعيدة المنال ولاسيما بعد مهاجمة الجيش اليهودي لأسطول الحرية مما يبقي منطقة الشرق الأوسط منطقة مضطربة لا تتحمل المزيد من التعقيدات والمشاكل التي تعيق نشاط وفعالية الحركة الإسلامية.

### 3- التحديات الدولية : ويمكن إجمال أهمها في :

#### أ- الحرب على الإرهاب :

إن أحداث 11 سبتمبر التي تحمل تفاعلات نفسية وشعبية ودلالات ثقافية وآثارا سياسية واقتصادية قد ألقت بضلالها في منطقة الشرق الأوسط المنطقة المتوترة بين أمريكا والحركات الإسلامية.

لم يقتصر الجهد على معرفة الشخص المدبر والمجموعة الفاعلة، بل عمل على تصويره ضمن منظور أيديولوجي يجعل كل من ينتمي إلى الخط الفكري والتوجه السياسي والفهم الديني لبن لادن، متهما محتملا وعرضة للملاحقة أي أن الحرب على الإرهاب ليست حربا على مجموعة خاصة أو تجمع محدد، وإنما هي حرب على نوع، حملة على انتماء هجم على موقف وهي بذلك تلامس أساس العلاقة بين الإسلام والغرب، وتشير إلى حقيقة التجاذب والتنافر القائمة بين الكيانين، وتكشف إمكان الحوار أو التصادم الذي روج له هانتغتون ومدى سعة العالم الجديد في استيعاب صور الحياة وتنوع التجارب الإنسانية<sup>(2)</sup>.

وبالفعل فقد أصبحت المخابرات الأردنية شريكا استراتيجيا في الحرب على الإرهاب وأدت إلى تعزيز التعاون الأمني والسياسي بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية ومن الواضح أن ثمة مخططا مسبقا، وهجمة شرسة وحملة منسقة، قد وضعت لاستهداف الحركة الإسلامية الأردنية وتحجيمها وتشويهها والإساءة إليها تحت أية لافتة أو عنوان أو مبرر وقد حملت السلطة على عاتقها تبني إطار الحرب الأمريكية المزعومة على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر، و لقد أصبحت الحركة الإسلامية مستهدفة أكثر

<sup>1</sup> - علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص91.

<sup>2</sup> - وجيه قانصو، " الإسلام والغرب بعد 11 أيلول / سبتمبر"، شؤون الأوسط، العدد 105، شتاء 2002، ص ص 81-82.

من أي وقت مضى وأصبح التعامل مع الحركة يحال إلى المؤسسات الأمنية فتعرض نشاط الحركة إلى التضيق وتم التعمد في إهانة رموز الحركة واعتقالهم.

ب- محاولة طرح مفهوم الشرق الأوسط كبديل للنظام العربي مع ما يعنيه ذلك من استحداث لدور إيراني وآخر تركي، في إطار رغبة كل من الطرفين في إحياء دورهما التاريخي لفرض الهيمنة الإقليمية على المنطقة مع إدماج إسرائيل في هذا النظام وقبول وجودها الدائم، ويكفي في هذا المجال الإشارة إلى أن دلائل إقامة نظام شرق أوسطي تمثلت في الإعلان عن ذلك كهدف نهائي لعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي<sup>(1)</sup>.

### (ج) - التأثير في المسرح السياسي الشرق أوسطي :

إن الحركة الإسلامية الأردنية المعاصرة لم تؤثر في المسرح السياسي للشرق الأوسط بشكل فعال، فحتى الوقت الحالي مازالت الدولة التي كانت موجودة في السبعينيات والثمانينات قائمة، ويرى الدكتور محمد الرميحي أن مرد ذلك هو الفشل من قبل هذه الحركات السياسية في تقديم نموذج لمجتمع جديد وكذلك خطاب الحركات الإسلامية كان يعاني من القصور في الرؤية ومحدودية النظر ومعضلة هذا الخطاب كما يراها الدكتور الرميحي ليست في محاولة التجديد برفض القائم ولكن في عدم وجود تصور محدد واضح وعقلاني ومقبول أيضا للمؤسسات السياسية التي تزمع إنشائها لإدارة هذه الدولة<sup>(2)</sup>؛ وهي العقبة التي تواجه الحركة الإسلامية وتجذرت بشكل واضح عقب هجمات 11 سبتمبر من أجل إيجاد صيغة سياسية واقتصادية نابعة من المفاهيم الإسلامية وتساير في الوقت نفسه متطلبات عالم ما بعد 11 سبتمبر، وهي معادلة تحتاج إلى الكثير من الجهد والعناء.

د- أثرت الأحداث الدولية في الحركة الإسلامية الأردنية والتي دخلت في اختبار صعب يتحدد على أساسه مدى القرب أو البعد عن النهج الديمقراطي، الذي اعتمدته منذ ثمانينات القرن الماضي، ثم عادت وعدلت عنه مؤقتاً، تحت وقع الضغوط الإقليمية والدولية، حيث دفع الأردن لسن بعض القوانين الخاصة بإقصاء الإسلاميين؛ حيث هم من يشكل التهديد الكبير للوجود الأمريكي والصهيوني في المنطقة، ولا تزال هناك تيارات داخل الحركة الإسلامية تدافع عن آراء مختلفة حول المقاربة الواجب اتباعها في بيئة اقتصادية وسياسية مازالت تطرح العديد من التحديات، وعلى الرغم من بلوغ المملكة منذ تأسيسها عمراً ناهز الثمانين عاماً؛ غير أن ثمة عدداً من المعوقات الدستورية والقانونية والهيكلية لا تزال تعمل على إبطاء حركة التحول الديمقراطي الشوري، بل وإفراغها من محتواها في بعض الأحيان.

### (هـ) - الحرب على العرق و الحركة الإسلامية:

<sup>1</sup> - علي الحاج، مرجع سابق، ص 93.

<sup>2</sup> - محمد الرميحي، " مستقبل حركات الإسلام السياسي : غموض في الرؤية .. وقصور في شكل فهم الدولة"، العربي، العدد 461، أبريل 1997، ص 17-18.

وقفت الحركة الإسلامية في الأردن ضد الحرب الأمريكية على العراق، وعارضتها انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها:

1- إدراك أحداث الحملة والحرب القادمة، في سعي الولايات المتحدة إلى الهيمنة على المنطقة، والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية، وما يرتبط بذلك من وجود عسكري ونفوذ أمريكي يتناقض مع مشروع الحركة المبني على التحرير والاستقلال ورفض الهيمنة الغربية .

2- الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، والتحالف مع إسرائيل والمشروع الصهيوني، والذي يتناقض تماماً مع مشروع الحركة الإسلامية، وتتنظر الحركة إلى أن أحد أهداف الحرب والحملة الأمريكية العودة إلى جهود التسوية، وفق موازين قوى جديدة في المنطقة تميل - بشكل أكبر - لصالح إسرائيل، وضد حق الفلسطينيين في أرضهم ودولتهم وحقهم في العودة، الأمر الذي ترفضه الحركة، ويسير على النقيض من أجندتها في مقاومة الوجود والنفوذ الصهيوني

3- لا يقف المشروع الأمريكي في المنطقة عند الحدود السياسية والعسكري؛ وإنما يمتد إلى الجوانب الاقتصادية والثقافية، والتي تستند إلى القيم الحضارية الغربية / الأمريكية ، بينما تحمل الحركة الإسلامية مشروعاً قيمياً يستمد مشروعيتها من الوحي والثقافة الإسلامية، وتسعى إلى التمكين لقيم مشروعها في المجتمعات المسلمة والعربية.

4- كما ترفض الحركة الإسلامية مبادرة ( كولن باول ) المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعلية، وترى أن هذا التغيير لا بد أن يكون من الداخل، وفق خيارات الشعوب وإرادتها، وينطبق الأمر على العراق والتغيير السياسي داخله.

ونظراً للمستجدات الإقليمية و الدولية فإنه من الواجب على الحركة الإسلامية إجراء العديد من التقييمات في مسيرتها ما بعد 11 سبتمبر ونوع من النقد والنقد الذاتي من أجل قراءة موضوعية وعلمية للمستقبل تكون مدروسة وهذا ما سنتناوله في المطلب التالي.

## المطلب الثاني : رؤية نقدية للحركة الإسلامية الأردنية بعد أحداث 11 سبتمبر:

تميزت علاقة الحركة الإسلامية بالنظام السياسي الأردني -على مر العقود- بالتفاهم والاستيعاب المتبادل، والقدرة على تجاوز الأزمات، والتعايش - وإن كان يتسم غالباً بالحذر-، إلا أنّ هذه العلاقة شهدت تطوراً سلبياً منذ بداية عقد التسعينات، وسارت في خط بياني سلبي، خاصة في عهد الملك عبد الله الثاني حيث بدأ عهده بضربة موجعة تلقها الحركة الإسلامية حيث قام بإغلاق مكاتب حماس في عمان وطرد قادتها من الأردن وهي أبرز المحطات التي ظهرت فيها بوضوح الرسائل القاسية من السلطة التنفيذية والتي كان يوشك على إيصالها إلى مرتبة **الصدّام الحقيقي**، ونزع الشرعية المتبادلة، خاصة مع أحداث 11 سبتمبر أين كانت الحركة مستهدفة تماماً و الحرب الأخيرة في العراق كذلك.

يبدو السؤال هنا: كيف يمكن أن نفسّر هذا التحول الكبير في طبيعة العلاقة بين الطرفين، في فترة التسعينات وبداية القرن الجديد؟ أو بصيغة أخرى: ما هي العوامل التي وقفت وراء هذا التحول؟... من الواضح أن هناك عدة عوامل تفسر هذا التحول، إلا أنّ أهم هذه العوامل:

1- أن العلاقة التي كانت قائمة -في مرحلة الحرب الباردة- بين الحركة والنظام السياسي، كانت مرتبطة إلى درجة كبيرة بطبيعة الصدام بين التوجهات اليسارية والقومية وبين الحكومات، ومشاعر العداء التي كانت تبديها هذه التوجهات -سابقاً- حتى اتجاه الحركة الإسلامية، ولا يخرج عن هذا السياق علاقة الحكومات المتعاقبة بالمنظمات الثورية واليسارية، وموقف الحركة المعتدل، مقارنة بالآخرين برفضها للعنف، كل هذه العوامل كانت تشدّ في السابق نحو **(الاستيعاب المتبادل Mutal accommodation)**، إلا أنّ هذا لم يكن يعني الرضا من قبل النظام السياسي عن الحركة ومشروعها السياسي، بل لم يخل الأمر من رصد وتتبع وحذر من نشاط الحركة؛ بمعنى تقريبي لم يكن هناك توحيد أو تقارب أيديولوجي/فكري بين الطرفين، بقدر ما كانت مصالح النظام السياسي تفرض عليه عدم ضرب الحركة، بل واعتبار العلاقة السلمية أحد أعمدة الاستقرار السياسي؛ نظراً لحجم شعبيتها المتزايد، وتبنيها مواقف فكرية متناقضة مع مواقف اليساريين والقوميين في تلك المرحلة<sup>(1)</sup> إلا أنّ مع ضعف التوجهات اليسارية والقومية مع نهاية الحرب الباردة، وتحول المد الشعبي بشكل كبير نحو الإسلاميين، لم يعد هناك تهديدات مشتركة -كما كان سابقاً- بل بدأت المسافة بين الأجنحة تتسع بشكل كبير.

1- بكلمة واحدة: أصبحت علاقة الاحتواء المتبادل من **(الإرث السياسي)** للمرحلة السابقة، من الصعب البناء عليها، ولا بد من تأسيس أصول وقواعد جديدة للعلاقة إيجاباً أو سلباً.

2- أن السياسات الحكومية الجديدة في مرحلة التسعينات لا تتسجم مع رؤية الحركة وتوجهاتها، الأمر الذي أدى أن تتحول الحركة إلى معارضة لمجمل النهج الحكومي، بل وتكون في مقدمة المعارضة؛ نظراً لحجم

<sup>1</sup>- محمد سليمان، "الإخوان والنظام السياسي من التعايش إلى المواجهة"، المقتبس، العدد الأول، مارس 2000، ص 34-37.

قدرتها الشعبية.

3- كما أنه من الممكن ربط التضييق الحكومي على الحركة بالأجندة الأمريكية في المنطقة المرتبطة بالمؤتمر الإقليمي؛ للتسوية والانفتاح الاقتصادي، والتجاوب مع مشروع صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى التي تهيمن الولايات المتحدة على قراراتها، والتحالف الأمريكي الإسرائيلي...<sup>(1)</sup>، هذه الأجندة التي تعارضها الحركة الإسلامية التي تشكل عماد المعارضة السياسية الشعبية، مما خلق تناقضا بين المشروعين، وأدى في النهاية إلى عداا متبادل.

4- كما أنّ الحركة الإسلامية باتت القوة الشعبية المعارضة الرئيسة في فترة التسعينات، القادرة على الحشد والتعبئة الشعبية والتجنيد السياسي، وهذه القوة في الوضع السياسي الحالي غير مرغوب فيها من قبل الحكومة؛ نظراً لـ (أزمة الثقة) الموجودة في الحياة السياسية العربية، التي لا تستند إلى المناخ الصحي في التعامل بين القوى السياسية وبين الحكومات والأحزاب المختلفة. وتختنق بسوء الظن والريبة والقلق بين الطرفين، ففي ظل هذه الظروف فإنّ الأصل في العلاقة هو الحساسية والشك وليس الثقة والشفافية .

5- وأخيراً فإن رؤية الطبقة السياسية الجديدة في العهد الجديد لدور الحركة الإسلامية تختلف عن رؤية الطبقة السياسية السابقة، فالطبقة الجديدة ذات توجهات غربية مباشرة، وتنظر إلى العلاقة مع الولايات المتحدة على أساس التحالف الوثيق، وتربط سلوكها السياسي بما يتماشى مع الأجندة الأمريكية في المنطقة ومتطلبات العولمة، من هنا فإن نظرتها للحركة الإسلامية على أنها (حجر عثرة) في وجه التطور الذي تريده، ورؤيتها لأجندة الحركة بأنها أجندة غير واقعية تقوم على شعارات تتجاوز الظروف الحرجة المحيطة في الأردن، كما أن الوصايا والنصائح الغربية للحكومة تصب في التحريض ضد الحركة الإسلامية والعناصر التقليدية التي كانت تشكل أعمدة للاستقرار السياسي سابقاً.

ويظهر في هذه اللحظات سؤال مهم، فهل ما جرى في الانتخابات الأخيرة مؤشر على تراجع حجم قبول الحركة في المجتمع الأردني، وهل لهذا العامل حضور حقيقي، وما هي أسبابه ودوافعه؟ وما هي الأدوات والوسائل التي تقود للخروج من هذا المأزق الاجتماعي الكبير؟

وحتى نرتقي بمستوى المكاشفة، لا بد لنا أن نستدعي الحجم الضئيل للأصوات، التي حازتها الحركة، مما يتطلب حضور السؤال السابق، ويؤكد على ضرورة إجابة الحركة عليه بشجاعة، لتضع قدمها على طريق النهوض والعودة.

ويبدو أن مشاركة العمل الإسلامي - وإن كانت ستزيد من حيوية العملية السياسية وعدالتها - فإنها لن تكون

<sup>1</sup> - جون اسبوزتو، الإسلام السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية، في مؤلف: أحمد يوسف، مستقبل الإسلام السياسي (وجهات نظر أمريكية)، المركز الثقافي، بيروت، 2002، ص134.



مؤثرة إلى درجة التغيير في الحياة السياسية إلا إذا مارست الحركة الإسلامية نفسها النقد وقبلت بالنقد الموجه لها؛ حيث يجب على الحركة الإسلامية المسارعة في دراسة وضعها بل لا بد من المكاشفة وسؤال المراجعة من قبل مراكز التفكير في الحركة، حتى يتم لملمة آثار الهزيمة والبناء على خبراتها، فالحركة الإسلامية ليست حكرًا على أعضائها، وتكون الدراسة بالعناوين التالية:

❖ إدراك الحركة الإسلامية كمشروع حضاري أنها تجابه الآن مشروعًا عالميًا للسيطرة ويقوده عملاء الغرب والأمريكان؛ فيجب على الحركة التوحد لمواجهة ذلك.

❖ ضمن هذا السياق، يجب على الحركة الإسلامية أن تخرج من نظرية العامل الواحد، وأن تعمل مسرعة من خلال مؤسساتها الاستكشافية ومراكز دراسات علمية بشفافية ووضوح وموضوعية على الكشف عن أسباب ومبررات هذا التراجع، واضعة نصب عينيها حجم الأصوات التي نالتها الحركة في الانتخابات الأخيرة، وهذه الأصوات كأرقام مجردة، يمكن وصفها بالمفاجئة والمنتدنية، وتعد مؤشراً ومحفزاً على طرح كثير من الأسئلة والتعامل معها.

إن الحركة الإسلامية الأردنية مستهدفة من قبل الحكومة والنظام، وتلك حقيقة لا يمكن إخفاؤها، لكن هذا الاستهداف لا يواجه بالحنين وتقصص دور الضحية، بل هو أحوج ما يكون أن يتم اعتباره تحدياً موضوعياً، لا بد من قراءته بالعين السياسية والثقافية، حتى يتم الوصول إلى صيغة إستراتيجية، تعيد الاعتبار للعلاقة بين الدولة والحركة على أسس من الاحترام والقوة والتأثير والنفوذ والأوزان؛ وهذا يستدعي طرح جملة من التساؤلات التي تملئها اللحظة المأزومة الراهنة، تساؤلات جدية حول أسباب التراجع ومبرراته واحتمالاته وآفاقه القادمة، وهنا يكون لزاماً على الحركة والمتابعين والأنصار، إعادة قراءة جملة العوامل بشقيها الآني الموقفي والبنوي الثقافي، التي أدت لهذه الأزمة.

❖ يتخبط القرار السياسي في الحركة ما بين مقاطعة ومشاركة وتأثير ذلك على شعبية الحركة التي فشلت في إدارة معركة (التزوير) التي اتهمت بها الحكومة في الانتخابات البلدية، هذا فضلاً عن سطوة (المال السياسي) وظاهرة شراء الأصوات وظواهر أخرى، من قبيل (البلطجة) و(الشغب) وهي اليوم مهددة بالفشل في إدارة أي معركة (تزوير) مقبلة في هذه الانتخابات، بسبب رفض الحكومة لرقابة مؤسسات المجتمع المدني علي صناديق الاقتراع، الأمر الذي يعني رضوخ الحركة لأي نتيجة ستفرزها العملية الانتخابية دون التجرؤ هذه المرة على الانسحاب، أو المقاطعة كي لا تنتهم مجدداً بالردة السياسية والفشل.

ولا يفهم سبب استبعاد كثير من المرشحين السابقين للمجلس النيابي، رغم تحقيقهم نتائج متقدمة في الانتخابات الماضية، ولماذا سيطر الوسطيين فقط على تشكيلة المرشحين دون غيرهم .. الحقيقة أن هناك اختطافاً للقرار في الإخوان من قبل فئة بعينة وتيار محدد، يحاول إملاء قناعاته وتصورات

وأدبياته وأجندته على الآخرين؛ كما أن الحركة الإسلامية اليوم على المحك في أكبر تحدٍ حقيقي لهم من خلال الإنتخابات القادمة، فالخسارة إن وقعت، ستكون قاسية وستهبط بإسلاميين وشعبيتهم إلى أسفل السلم، ولذا كان واجبا عليهم إدراك هذه الحقيقة والتعامل معها بواقعية ومنطقية من خلال قائمة مرشحين متوافق عليها ومن خلال ضخ دماء شابة جديدة وكذلك من خلال إفراز عدد أكبر من المرشحين، بما يتناسب مع حجم الإخوان وحضورهم في كل مكان، وبما يتناسب مع عدد المقاعد في المجلس النيابي البالغة 11 مقاعد، هذا فضلا عن ضرورة تخصيص مساحة أكبر للمرشحات الإسلاميات، بدل اقتصار الأمر على مرشحة واحدة فقط.

❖ أصبح النظام السياسي الأردني بفضل خبرته في إدارة الأزمات بينه وبين الفرقاء السياسيين سيما الحركة الإسلامية، بداية من استثمار وجود الحركة الإسلامية وتوظيفها للتأكيد على شرعيته الدينية في وجه الدعوات اليسارية والقومية التي رأى فيها تهديدا لبقيته في سابق عهده وصولا إلى اليوم؛ أصبح يملك أدوات العلاقة بينه وبين سائر الأطياف السياسية حيث نجح الأردن في استخدام العملية الانتخابية بنجاح كأداة لاحتواء الإسلاميين على حد تعبير الدكتورة **بسمة قرماني\*** حيث ترى الأستاذة أن هذه الإستراتيجية تسمح بتعددية سياسية مضبوطة تترك المجال أمام التيارات المعارضة الأخرى للتواجد والتعبير، وتتميز هذه الإستراتيجية بإشراك محسوب الإسلاميين في سياق الحياة السياسية دون أن تتخلى السلطة عن اللجوء إلى إستراتيجية الإحتواء عندما تحتاج لتأكيد قواعد اللعبة السياسية<sup>(1)</sup>.

❖ لقد ارتكبت الحركة الإسلامية خطيئة سياسية تكاد تكون الأكبر في تاريخها حينما قدم التعازي لبعض نوابها في **الزرقاوي**، حتى لو لم يكن نواب الحركة وحدهم من قام بتأدية واجبات العزاء، فأفراد الحركة الإسلامية ليسوا كالأخرين، فالخطوة محسوبة عليهم واعتبرت بمثابة انحياز وموقف سياسي؛ وعرفت "أزمة العزاء" تداعيات وعواقب وخيمة، حيث أقدمت الحكومة الأردنية على اعتقال أربعة من نواب الحركة الذين قاموا بزيارة بيت العزاء الذي أقامته عائلة الزرقاوي؛ تلك الخطوة التي اعتبرت **خطوة جريئة "Audacieux"** لا تتحلى بكثير من الحصافة السياسية- للنواب الأربعة- وأدت إلى سياسة التأزيم والتوتير والتي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تعزيز مناخات الإحباط والتشدد والاتجاهات غير المرغوب فيها فكريا وسياسيا في مجتمع محافظ، ولا تخدم سلامة النسيج الوطني، حيث وجدت فيها السلطة القشة التي يمكن أن تقسم ظهر الحركة الإسلامية، فتم تضخيم القضية وتأجيجها وتوسيع أبعادها وحجم نقاشها، حيث أدرجت ضمن مدار المروق والردة والخيانة الوطنية، وتم التعامل معها بغلظة قد لا تكون مبررة كثيراً، من أجل وضع الحركة الإسلامية في موقف دفاعي ضعيف يجردها من كثير من أوراق قوتها ويجعلها أكثر قابلية

\* أستاذة بارزة في العلوم السياسية وخبيرة في دراسة الجماعات الإسلامية في المنطقة العربية.

<sup>1</sup> - بسمة قرماني " الحركات الإسلامية والسلطة في الوطن العربي " في مؤلف: بسمة درويش، نداء الجنوب، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2003، ص 209.

للتنازل عن مواقفها المعارضة، وبخاصة تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية ودور الإدارة الأمريكية في المنطقة.

ووصلت هذه الأزمة بالحركة الإسلامية إلى وضع الانسداد، ولم يبدها سوى الأستاذ سالم الفلاحات في لقاء له مع صحيفة الرأي يوم 2006/09/04 قال فيه حرفياً: "إن إيذاء مشاعر ذوي ضحايا تفجيرات فنادق عمان جريمة كالجريمة نفسها". وأكد انه "ليس هناك توافق فكري أو تنظيمي أو مالي بين حركة الإخوان المسلمين من جهة وبين تنظيم **ألزرقاوي** من جهة أخرى، لأن منهجه يختلف تماماً عن منهج الإخوان المسلمين، فهو حركة عسكرية، والإخوان المسلمون حركة سياسية"<sup>(1)</sup>.

❖ وهناك عامل آخر أطل برأسه خلال الأيام التي سبقت الانتخابات، تعلق بالجدل داخل الحركة والانقسامات، وكذا مدى رضا القواعد على آلية اتخاذ القرار وشكله ونسقه وطبيعته، فقد أظهرت القائمة الانتخابية الأخيرة، اتجاهاً قوياً يوحى بأزمة داخلية، تنذر باحتمالات ظهورها على سطح نتائج الانتخابات وذلك ضمن آليات تصفية الحسابات وإثبات وجهات النظر، والعزوف عن المساعدة بكافة أشكالها، وهذا الزعم يستدعي أيضاً من مطبخ الحركة الفكري والعلمي أن يضعه في الحسابات، وأن يخرج بتوصيات علمية موضوعية، تحاكم العوامل كافة وفق وزنها وحجمها في التأثير على حركة الإخوان دون أن تخفي أزمت سرعان ما ستفجر في قادم الأيام، كما أن لخطاب الحركة الإسلامية بشقيه الداخلي والخارجي، أثراً كبيراً في عملية جلب الأنصار والحشد للحركة، وهنا تبرز علاقة الحركة الإسلامية الأردنية بحماس، لاسيما في الفترة الأخيرة، بعد سيطرة حماس على غزة، وخسارتها لمعركة الصور في الإعلام، ولعل لكل ذلك دوراً في تراجع شعبية الإخوان في الأردن، مما يستدعي وضع هذا العامل في مكانه الصحيح.

ويرى مراقبون أن شخصية أمين عام الحزب ستشكل رسالة واضحة لتوجهات الحركة الإسلامية سواء على صعيد العلاقة بالحكومة الأردنية التي شهدت العلاقة بها تردداً واضحاً في ظل قيادة الأمين العام السابق بني ارشيد المقرب من حركة "حماس" حيث كان التوتر السمة البارزة بين الحكومة والحركة الإسلامية أو فيما يخص العلاقة بحركة حماس<sup>(2)</sup>.

وتشير القراءات داخل الحركة الإسلامية إلى وجود خلاف حاد حول "شخصية" أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي إذ أنها تأتي وسط صراع بين قيادات الحركة في الأردن على خيارات واتجاهات الحركة الإسلامية المستقبلية خاصة فيما يخص علاقتها بالحكومة وسائر الفرقاء السياسيين، الشيء الذي قد يوصلها إلى مستوى من الحدة "غير مسبوق" في تاريخ الحركة.

<sup>1</sup> - حمادة فراغة، "تحديات تواجه حركة الإخوان المسلمين"، متحصل عليه من: [www.alghad.com](http://www.alghad.com) يوم: 2010/08/29.

<sup>2</sup> - خليل رضوان، "الأردن: صراع داخل الحركة الإسلامية على موقع الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي"، المستقبل، العدد 3588، مارس 2010، ص 01.

يمكن القول أخيراً أن الحركة لم تستطع أن تترجم مشروعاً حقيقياً يتناسب مع المتغيرات الكلية والجزئية التي تطفو على السطح في كل فترة زمنية، وإذا كانت الحركة قد تمكنت من تحقيق جملة من المكتسبات والإنجازات مستثمرة حالة " الحرب الباردة " على المستوى الدولي وتجلياتها الإقليمية والمحلية، فتحالفت مع " الحكم " في لحظات معينة في مواجهة الشيوعية والناصرية والبعثية، وانتهجت معه " سياسية التعايش " بشكل عام، إلا أن انتهاء الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم ، أعادت تعريف مصالحتها الحيوية ومصادر التهديد في المنطقة لتصبح الحركات الإسلامية العدو " الجديد " الأمر الذي بلغ أوجه مع أحداث 11 سبتمبر، هذا التطور العالمي صاحبه تطور آخر على مستوى المتغيرات المحلية ، فلقد انتهج الحكم في الأردن سياسات استراتيجية جديدة تتناقض بشكل كبير مع مشروع الحركة الإصلاحية، وتحالف بشكل كلي وكامل مع الولايات المتحدة ، الأمر الذي فرض استحقاقات جديدة من قبل " الحكم " تجاه الأخوان .

جملة المتغيرات السابقة أدركتها الحركة إدراكاً جزئياً لكنها تعاملت معها بمنطق " المستضعف " ، الذي لا يملك سوى هامش الحرية التي يفضل بها عليه " خصمه السياسي " ، وتحركت الحركة ضمن هذه الدائرة متجنبة خوض صدام حقيقي مع الحكم، وفي مقابل الضغط المتزايد واستمرار مسلسل الحصار، كانت الحركة تواجه ذلك بالتراجع، والتخاذل لتجنب المواجهة المباشرة، حرصاً على محتسباتها - خاصة الاقتصادية - والتي أصبحت من جهة أخرى عبئاً سياسياً هائلاً على الحركة، وتحول بين الحركة وبين اتخاذ المواقف السياسية الحاسمة الأمر الذي أخرج الحركة أمام جمهورها وأمام قواعدها الشبابية، كما أخرجها مع أحزاب المعارضة الأخرى، ونتج عن ذلك حالة من " الجمود " أصابت الحياة السياسية بأسرها ، ونشأ فراغ سياسي هائل نتيجة تفرد السلطة السياسية في الفعل السياسي وحدها؛ هذه " الثغرة " الواضحة في خطاب الحركة السياسي، نتجت بسبب :

- ضعف الرؤية السياسية العميقة لطبيعة المرحلة؛
- افتقاد الحركة فقه أدوات الصراع السياسي الداخلي؛
- كما نجم جزء أساسي من المشكلة عن وضع الحركة نفسها أمام خيارين : إما التراجع وإما العنف والعمل المسلح، في حين أبعدت خياراً ثالثاً - الأكثر ملائمة للمرحلة الحالية - وهو خيار " التصعيد المدني السلمي " ، والذي يرتبط بممارسة الضغط السياسي والإعلامي ، وتشكيل جبهات واسعة من القوى السياسية، فالتصعيد السياسي المدني حق مشروع لا ينازع فيه أحد<sup>(1)</sup>، كل ذلك أصاب خطاب الحركة السياسي بمنطق " التفكير الفئوي " ، والحرص على البقاء، والأخطر من ذلك أن إدراك الحركة لم يصل بعد أنها أصبحت جزءاً رئيسياً من الثقافة والحياة الأردنية، وأنه لا يستطيع أحد اقتلاعها ، حتى وإن واجهها وحرّمها حقوقها. ويبدو أن السلطة الحاكمة قد نجحت في تدجين الحركة على القبول بالواقع القائم بل وتشريع المزيد من التراجع على قاعدة الأغلبية والأقلية.

<sup>1</sup> - عماد خضر، مرجع سابق.

وباختصار بسيط، فإن الحركة الإسلامية بحاجة في هذه المرحلة أن تبحث عن تعريف لنفسها يختلف عما كانت عليه طوال العقود الماضية، وهو تعريف يجب أن يكون مستمداً من رؤية لدورها وما تسعى إليه بالفعل، وقد يكون ذلك في استعادة دورها الاجتماعي والدعوي الإصلاحية لتقود المجتمعات والطبقات الوسطى نحو إعادة تنظيم نفسها باتجاه مصالحها الجديدة والمهددة أيضاً؛ ومع ذلك، سيبقى للحركة الإسلامية دور وموقع، وعليها ان تدرك انها ليست منزهة، فالذي يعمل يخطئ، ومن يخطئ سيدفع الثمن.

❖ لم تتمكن الحركة الإسلامية، من تحويل اهتمامها بعيداً عن القضايا الإقليمية، والتعامل معها كقضايا

لا يمكن فصلها عن قضايا الإصلاح السياسي الداخلي فبعض زعماء المعارضة الإسلامية، الذين كانوا قد تبنوا في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦ نهجا أكثر برجماتية وحذراً، عادوا من جديد وتبنوا المواقف التي تحظى بشعبية واسعة تجاه الصراع العربي/الإسرائيلي والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، دعا الإسلاميون إلى سياسات مناقضة للخط الرسمي، ووضعوا خلافهم مع نظام الحكم في إطار المقاومة المبدئية التي تتبناها الحركات الإسلامية الصامدة في مواجهة حكام خانعين للمطالب الغربية؛ لكن الإسلاميين في معارضتهم، تجاوزوا خطوطاً خطيرة، وبذلك زادوا من حالة الاستقطاب في مجتمعهم وعرضوا للخطر تعاونهم مع الأنظمة بشأن إصلاحات سياسية هامة<sup>(1)</sup>.

وتعتمد حدة واستمرارية رد الفعل الإسلامي تجاه الأزمات الإقليمية على مدى اقتراب الحركة الإسلامية المعنية جغرافياً من الأزمة ومدى متانة الصلات التاريخية للحركة بالنزاع العربي / الإسرائيلي، وطوال الأسابيع الخمسة للحرب اللبنانية كانت حركة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي الأردنية هما الأكثر انشغالا بهذه الحرب بين الحركات الإسلامية في المنطقة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - عمرو الشوبكي و آخرون، الحركات الإسلامية في العالم العربي وحرب لبنان 2006. مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007، ص 04.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

## المطلب الثالث: مستقبل الحركة الإسلامية الأردنية بعد أحداث 11 سبتمبر:

الحركة الإسلامية في الأردن تمر بمنعرج تاريخي، يحتم عليها قراءة الواقع والمستقبل بطريقة متزنة، بعيدة عن العواطف، حيث من الخطأ الاعتماد على نظرية المؤامرة «Conspiracy Theory» والبناء عليها، بل لا بد من سؤال المراجعة، فالحركة الإسلامية ليست حكرًا على أعضائها، بل هي قوة سياسية وطنية يحتاجها الجميع للحفاظ على الكثير من الحدود الدنيا الإيجابية التي بنتنا نشهدها في عالمنا المضطرب.

وفي ضوء قراءة التاريخ، وفهم الحاضر، فقد آن الأوان لترسيم علاقة مستقرة وواضحة بين الحركة والنظام، ترسخ تجربة راشدة وناضجة، تستحق أن تحتذى، وما أوجنا لمثل هذه التجربة الراشدة، في ظل زمن تسعى فيه كثير من الأنظمة السياسية لاجتثاث العمل الإسلامي بذريعة مكافحة الإرهاب، وتسعى فيه بعض الجماعات الإسلامية لمحاربة النظم السياسية، بحجة كفرها وعدم إمكانية التعايش معها.

ولعل التجربة الأردنية - إن أمكن ترشيدها Rationalizing ستثبت إمكانية التعايش والتوافق وتحقيق مصالح الجميع، بعيدا عن الإقصاء والاستبعاد والمواجهة، خاصة إذا سلمنا أن الحركة الإسلامية لم يتغير منهجهم المعتدل الوسطي وذلك حسب مقاربة البروفيسور "جيل كيبل" فإن من يستفيد من التجربة الديمقراطية هم الإسلاميون المعتدلون.

إن الحركة الإسلامية الأردنية بحاجة إلى النظام السياسي الذي يستوعب تجربتها، ويمنحها حريتها ولا يضيق عليها، ويتيح لها قدرا أكبر من المشاركة السياسية الحزبية والنيابية، والتفاعل مع القضية الفلسطينية، ويمنحها فرصة المشاركة في مؤسسات الدولة ومواقع المسؤولية، بقدر يتوازى مع ثقلها السياسي والاجتماعي في المجتمع الأردني، وهي لا تستهدف الإساءة إلى النظام ومؤسساته الشرعية، وتعلن احترامها للدستور، وإن رغبت في إجراء تعديلات دستورية بصورة نظامية شرعية غير انقلابية، كما ترغب بإجراء تعديلات قانونية على جملة القوانين التي ترى أنها تحد من الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتستهدف التضيق عليها؛ فالإخوان ليسوا انقلابيين ولا دمويين، وهم من أحرص الناس على سلامة وأمن المجتمع الأردني، ويسعون إلى التغيير، وسقفهم في ذلك هو تطبيق الشريعة واستئناف الحياة الإسلامية، ولكن بصورة سلمية متدرجة وعقلانية.

بالنسبة إلى الأردن فإنه قطر صغير المساحة والموارد، له موقع إستراتيجي مميز جدا تحاصره أربع من القوى الإقليمية الكبرى هي العراق وسوريا والسعودية وإسرائيل. وهو في سياسته الخارجية حريص على أن يحدّ طرفا واحدا على الأقل من هذه الأطراف كمصدر محتمل للتهديد والقلق، بسبب الخطر الدائم المحقق به؛ ويشق لنفسه من خلاله طريقا عبر الحصار... كما أن التحدي الذي فرضته أحداث الخليج على النظام الهاشمي كما على الإخوان المسلمين، لم يعد تحدي الاستبعاد والمشاركة، لكنه بات تحديا يتصل بالكيان الأردني نفسه<sup>(1)</sup>.

وينبغي أن نسلم بحاجة النظام لوجود الإخوان، بوصفهم عنصراً من عناصر الاستقرار في المجتمع، ولا يشكلون خطراً يستهدف النظام ولا أياً من مؤسساته، كما أنهم بنشاطهم الاجتماعي والسياسي والخيري والطبي والتربوي، رافعة من روافع تقدم المجتمع وازدهاره، وتجربتهم السياسية الناضجة تشكل عنصراً مهماً في إثراء التجربة السياسية، وبالتالي لا يسعى النظام لاجتثاث الوجود الإخواني، أو القضاء على الجماعة، وتجربة النظم السياسية المجاورة تدلل على فشل هذا الخيار.

**ولعل أهم المحددات المؤثرة في مستقبل الحركة الإسلامية الأردنية وعلاقتها بالنظام السياسي الأردني يمكن تحديدها في المؤشرات التالية :**

### 1- انتصار حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية:

في خضم الجدل السياسي الداخلي أتى انتصار حماس ليزيد من حدة وحرارة النقاشات، في الأوساط السياسية والأمنية والإعلامية، فالطرف المتشدد رأى في انتصار حماس دليلاً واضحاً على أن الإسلاميين هم الكاسب الوحيد من إصلاح سياسي حقيقي، وأنهم يطمعون إلى السيطرة على مقاليد السلطة، وأن التوازنات السياسية ستكون مهددة. بل رأى البعض بأن "كراسة الإصلاح" التي أصدرها الإخوان تمثل انقلاباً على علاقتهم التاريخية بنظام الحكومة، إذ تتضمن خطاباً سياسياً مختلفاً ومناقضاً لتوجهات نظام الحكم، ما يعني أنهم يرون بأنفسهم بديلاً سياسياً للنظام.

2- تعيش الحركة ديناميكية من التطور والvirورة فقد باتت جسماً ممتداً متشعباً يضم آلاف الشباب وشريحة كبيرة من المؤيدين والمناصرين، ولم تعد قادرة على لجم طموحها ورسم دورها على المقاس الحكومي، بل أصبح طبيعياً أن تطالب -وهي تشكل التيار السياسي والاجتماعي الأكبر والأقوى المنفرد في الساحة الشعبية- بمزيد من الفرص السياسية وبالانتقال من لعب الأدوار المحدودة إلى الشراكة الكاملة فهي تمثل في الوقت نفسه استجابة تلقائية لتطور الجماعة، ومهما حاولت أي قيادة إخوانية لجم مطالب القواعد الشبابية الضاغطة أو المطالب المجتمعية الملحة فإنها لن تعمل إلا على ترحيل الأزمة وتأجيل استحقاقاتها.

3- يجب أن يفهم الحكام أن الحركة الإسلامية في الأردن مثل غيرها من الدول العربية، تمثل الخط السياسي الشعبي الأول، والتعامل معها يستدعي قراءة متأنية للمتغيرات برؤية شمولية تتجاوز المنظور الأمني البحت، والبدء بالتفكير الاستراتيجي في كيفية إدماجها في المعادلة السياسية ضمن شروط معينة، أمّا استبعادها وإقصاؤها فسيعزز من الخط الراديكالي ويخرج شريحة اجتماعية واسعة من دائرة المشاركة السياسية ما يدفع باتجاه احتقان سياسي يتضافر مع احتقان اجتماعي نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة.

<sup>1</sup> - مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص267.

4- الحركة ليس لها نفوذ حاضر في المؤسسات الدولة، وإذا ما تحقق التحجيم في المؤسسات الشعبية من جمعيات وجامعات ومساجد وبلديات، فهذا يعني خطورة كبيرة لحصر الحركة في زاوية ضيقة تجعلها تفقد ذلك الزخم الكبير الذي كانت تحظى به خلال العقد الأخير.

5- قيادة الحركة تدرج اليوم قبل الغد أنها في وضع حرج وأنها تُجر لصراع مع المؤسسة الرسمية، وإذا كان شق في هذا الصراع يرتبط بالظروف الإقليمية والداخلية المحيطة فإنّ الشق الآخر يرتبط بتصرفات عنترية وخطابات ارتجالية فردية تمنح خصوم الحركة في المؤسسات الرسمية الذرائع والمسوغات الكافية للتخويف من الحركة وطموحها السياسي ومواقفها الفكرية، وفي المحصلة لا تؤدي هذه التصرفات إلا إلى إلحاق الضرر بالحركة ومصالحها وبدورها السياسي المطلوب، وإعطاء المسوغات تحت ذريعة " الحرب على الإرهاب " لإطلاق يد السلطة التنفيذية، وينتهك حقوق المواطنين وحرّياتهم على حد تعبير الباحث عبد الحسين شعبان\* من أن أحداث أيلول/سبتمبر كانت اختباراً تاريخياً حقيقياً لمدى الإيمان والتمسك باحترام حقوق الإنسان، ومهما تكن حجة مكافحة الإرهاب، وهي مبرر مشروع أحياناً، فإنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز حقوق الإنسان ومبادئه الأساسية، إذ أنه لا يمكن المساس بها في كل الأوقات سواء في زمن السلم أو في زمن الحرب وليس هناك أي مبرر لتجاوزها، ولا يمكن بحجة حماية الأمن قبول تجاوز الكرامة أو الحرية. إن معادلة الأمن ينبغي أن تكون متوازية مع القواعد الدولية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي المعاصر ومبادئ العلاقات الدولية<sup>(1)</sup>.

6- خيار المشاركة في الانتخابات سواء البرلمانية أو البلدية أصبح قراراً استراتيجياً لدى الجماعة، وبصورة أكثر جدية في المرحلة الحالية. فمشاركة الجماعة هي تأكيد واضح وصريح وقطعي على منهج الحركة السلمي، وعلى عدم الحياد عن "صندوق الاقتراع" مهما كانت الظروف والشروط التي تتحرك فيها الحركة.

7- يفتقر الوسط السياسي في الساحة الأردنية إلى قدرة تياراتها واتجاهاتها بملء الفراغ أو شغل حيزاً معتبراً في اللعبة السياسية لكسر ثنائية ( الحكومة - الإسلاميين )، وإيجاد نداءً سياسياً شعبي في مواجهة الحركة الإسلامية التي استفردت في الساحة السياسية الشعبية خلال أكثر من خمسة عشر عاماً.

8- إن أحد الأسئلة الداخلية البارزة التي تتصدر الجدل حالياً في أوساط الحركة الإسلامية هو " الشأن الأردني"، ففي المرحلة السابقة كانت عيون الحركة الإسلامية الأردنية متجهة إلى فلسطين، وكان أحد أبرز اهتمامات الحركة الإسلامية الأردنية وفعاليتها السياسية والشعبية هو دعم القضية الفلسطينية ومقاومة الإحتلال فقد ورد في مشروع الإصلاح للحركة ما نصه: " إن مقاومة المشاريع الصهيونية المتمثلة بمؤامرة الوطن البديل أو التوطين، الذي أقرته معاهدة وادي عربة المرفوضة في المادة الثامنة منها، والتي أضعفت البعد السياسي والاستراتيجي لقضية اللاجئين، باعتبارها إياها قضية إنسانية لا يتحمل الكيان الصهيوني وحده المسؤولية عنها، وكذلك الدفاع عن حق العودة، مهمات وطنية وواجبات قومية وإسلامية، لكل أبناء الشعب

\*مفكر وباحث عراقي في القضايا الاستراتيجية العربية والدولية وخبير في ميدان حقوق الإنسان.

<sup>1</sup>- عبد الحسين شعبان، " الإسلام في السياسة الدولية : حوار الحضارات والإرهاب الدولي! "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، 2007،



الواحد على أرض الأردن، وجزء من الدفاع عن سيادته، واستقلاله وهويته العربية الإسلامية، يتوجب أن تمنح الحرية الكاملة لتعبير عن نفسها، وأن يحشد لها التأييد والدعم الرسمي والشعبي، ومن مختلف الفئات والشرائح والقوى والهيئات الاجتماعية والسياسية، تأكيداً لحق مقاومة الاحتلال، ولوحدة الشعب، وصلابة الجبهة الداخلية، التي تحول دون اجتراء العدو لأي اختراق أو نجاح لصالح مشروعه التوسعي الاستيطاني<sup>(1)</sup>.

لكن المفارقة أن انتصار «حماس» وما تلاه من انتخابات تنظيمية جاء ليعيد الاعتبار لرؤية التيار الذي يرى ضرورة الاهتمام بالشأن وللهم الإصلاح والتعمير الداخلي، والدعوات إلى «مراجعة ذاتية» اخوانية، وهو ما انعكس من خلال انتصار عدد من قياداته في انتخابات الشورى الاخوانية، وبروز احد قياداته لتولي منصب المراقب العام وهو «سالم الفلاحات»، عندما اعتبر أن الشأن الوطني الأردني سيتصدر أجندة الحركة القادمة، فقواعد الحركة الإسلامية بدأت تتساعل عن الإنجازات التي حققتها ويمكن أن تحققها الحركة على الساحة الأردنية؛ وتتساعل عن الحركة الإسلامية للمرحلة القادمة داخليا وما يرتبط بذلك من احتمالات وفرص وتحديات.

10- جاءت الأردن في المرتبة الأولى في التقرير السنوي عن حالة الديمقراطية في العالم العربي 2010 برصيد نقاط بلغ 620 نقطة على مقياس من 0 إلى 1000 نقطة وذكر التقرير السنوي حول حالة الإصلاح في العالم العربي، أن المنطقة العربية تتمتع بالوسائل المؤسسية الضرورية للتحوّل نحو الحكومات الديمقراطية، وإن كانت لم تقم بعد بتطبيقها عملياً. وشمل المؤشر في تقريره الثاني لسنة 2009 و 2010، عشر دول عربية، في انتظار أن يغطي كافة الدول في العالم العربي<sup>(2)</sup>؛ وتعتمد الدراسة 40 مؤشراً لقياس أربع قيم ومبادئ أساسية تتعلق بالعملية الديمقراطية، وهي مدى وجود مؤسسات عامة قوية ومسئولة، ومدى احترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية. وتمس هذه المؤشرات المختارة قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية يومية تعكس في مجملها مختلف جوانب عملية صنع القرار الديمقراطي، واستند أصحاب التقرير في دراستهم لمؤشرات الديمقراطية، يمكن اعتبار هذا التقرير دليل على سعي النظام السياسي إلى تكريس الممارسة الديمقراطية.

إن حاجة كل من الطرفين للآخر وفق هذه المعادلة التي تقوم على احترام حاجات الآخر، وتحقيق كل من الطرفين لأهدافه، دون حاجة لاستبعاد الآخر أو احتوائه والالتفاف عليه بل ربما الاستعانة به.

11- الإخوان (وحزب جبهة العمل الإسلامي) هي تنظيم قانوني مشروع، يعمل فوق الأرض وفق الدستور، يمثلون، بصورة عامة، رؤية شريحة اجتماعية واسعة لها مواقفها المتدينة المحافظة، ينتمون - في الأغلب- إلى الطبقة الوسطى (العليا والدنيا)، فلا يقارنون - بأي حال من الأحوال- بمجموعات أقرب إلى حالة "الاحتجاج الاجتماعي"، لا يخضعون لقانون ويكفرون بالدستور، ولا يؤمنون بالعمل السياسي المدني ولا بالديمقراطية ويعبرون عن حالة إبطاء وسخط من الراهن، بلا أي برنامج أو رؤية سياسية واقعية!

<sup>1</sup> - وثيقة " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام 2005 " ، مرجع سابق ، ص 21.

<sup>2</sup> - حازم سليمان ، " الأردن في المرتبة الأولى والجزائر خامسة بعد مصر ولبنان في التقرير السنوي عن حالة الديمقراطية في العالم العربي 2010 " ، الخبير الأسبوعي، العدد 5953، أبريل 2010 ، ص 13.

12- حصر التعامل مع الحركة الإسلامية في الجانب السياسي- التاريخي فيه اختزال وسطحية وإغفال جوانب أهم وأخطر تقع في عمق المجتمع. فإذا كانت ظروف تاريخية ساهمت في صوغ حالة التعايش والاحتواء السابقة، فإننا اليوم أمام واقع اجتماعي- ثقافي يعبر "الإخوان" عن عصب حساس فيه، فمهما كان الخلاف السياسي عميقاً بينهم وبين المؤسسة الرسمية فإنهم في مجال الخطاب "الديني" يقدمون أفضل الموجود مقارنة بالجماعات الأخرى حتى تلك التي تتمتع بعلاقة وطيدة بالمؤسسات الرسمية.

ويؤكد من جهته الدكتور أحمد الخلايلة\*، أن ظروف الدولة الأردنية والمتغيرات الإقليمية والدولية أدت إلى نوع من التحول اللحظي في علاقة النظام بالحركة الإسلامية ولكن صفتها حتى الآن تكتيكية، وإن ثمة خلاف كبير في وجهات النظر، وأهمها اختلاف الرؤية والاستراتيجيات بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي الأردني حول قضايا إقليمية ووطنية، مثل القضية الفلسطينية بكل مسائلها وأطرافها، والتعامل مع أمريكا ومكافحتها لما يسمى "الإرهاب"، واختلاف الرؤية حول الإصلاح الداخلي والمحافظة على مكتسبات الوطن، وأكد أن الدولة بحاجة إلى الحركة الإسلامية لمواجهة مشروع الوطن البديل<sup>(1)</sup>.

إن المتغيرات الأخيرة دولياً وإقليمياً ومحلياً أصبحت تجبر صانع القرار الأردني على إعادة قراءة الواقع وصياغته حفاظاً على استقراره وبقائه أمام التحديات، وأهمها تغير الموقف الأمريكي حول عملية التسوية والشرق الأوسط، وتراجع إسرائيل أمام المقاومة، ونجاح حماس في المحافظة على مكتسبات سياسية وأمنية واجتماعية، وتزايد الاحتقان الشعبي أمام مشاكل سياسة وديمقراطية واقتصادية وغيرها. لا سيما أن النظام السياسي الأردني كغيره من الأنظمة السياسية في كثير من دول العالم لا يعتمد على استراتيجية لا تتغير في التعامل مع تلك القضايا، بل إنه يستطيع استثمار الظروف والمصالح لبناء علاقات جديدة إذا أراد ذلك، مع التأكيد على أنه من غير المتوقع حصول تغييرات جوهرية، إلا أن الظروف والقراءات توحى بوجود تعديلات على المواقف وتوجهات نحو إيجاد حالة من التوازن والانسجام في الساحة السياسية الأردنية<sup>(2)</sup>، وهذا مدعاة ملحة لفتح حوار جدي ومباشر وبمستوى عال بين الطرفين على كل المستويات السياسية وغيرها، لوضع أسس راسخة لعلاقة راسخة وثابتة، تقوم على الثقة، ولا تعثرها تغييرات التاريخ، ولا آثار الضغوط الخارجية، ولا تكون عرضة لهزات انفعالية من كل من الطرفين ومن يدور في فلكهما، باعتبار تلك العلاقة المتوازنة الراشدة مصلحة أردنية خالصة، ولن يضير الدولة الأردنية أن يكون ناتج هذا الحوار زيادة في عدد نواب الحركة مثلاً، أو تولي بعض مواقع المسؤولية في مؤسسات الدولة، أو تسلم مسؤولية بعض المجالس المحلية، وغير ذلك مما يمكن أن يتحقق من المكاسب للحركة.

كما لا يضر الحركة أن تقدر معادلة المجتمع الأردني وتوازناته الداخلية، وأن تطمئن النظام إلى بعدها

\*مستشار ولي العهد الأسبق.

<sup>1</sup>- أحمد الخلايلة في حلقة نقاشية بعنوان "النظام السياسي الأردني والحركة الإسلامية نحو إعادة تنظيم العلاقة"، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط في: 24/08/2008، متحصل عليه من: [www.aawsat.com](http://www.aawsat.com) يوم: 07/01/2010.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه.

عن المنهج الانقلابي العنيف في التغيير، وحرصها بالتالي على أمن الدولة الأردنية، وسلامة المجتمع الأردني، وأن سعيها للإصلاح متدرج سلمي، يحترم وجهة نظر المخالفين ولا يسعى لإقصاء أحد أو التقليل من شأن أحد، سوى الفاسدين والمخالفين للقانون والدستور والمتجاوزين على الإسلام وقيمه، والمنحازين لأعداء هذه الأمة، وهذا يصب في مصلحة الدولة الأردنية والنظام الأردني من حيث النتيجة .

طبعاً إننا لا ننكر أنه ستكون هناك مساحات يختلف عليها سواء في مجال حرية التعبير، أو مناصرة القضية الفلسطينية وحدود التفاعل معها، أو في مجال القوانين والتشريعات ومواءمتها للشريعة الإسلامية، وغير ذلك؛ ولكن الحوار العقلاني الهادئ، كفيل بالوصول إلى حالة من التقارب تريح طرفي المعادلة، ولكن بحوار مباشر وصريح بعيد عن سياسة الحرب الباردة وهذا جوهر التجربة الراشدة التي نتمنى أن تسود؛ وإن دراسة التاريخ الأردني تشير إلى أن الحركة الإسلامية كانت عاملاً أساسياً من عوامل الاستقرار السياسي في المملكة ، ولذلك فإن التوجه الذي بدا من قبل الحكومة تكتيكياً بفتح الحوار مع الحركة الإسلامية والنظر في تفكيك الملفات العالقة بينهما يستحق التثمين.

وبناء على العلاقة التاريخية بين الحركة والنظام الملكي الأردني والتطورات الإقليمية والدولية التي انعكست على الحالة الداخلية؛ فإنه يمكن القول بأنه من ضمن الخيارات المطروحة بصورة خاصة فيما يخص الاحتمالات المستقبلية توجد ثلاثة سيناريوهات أساسية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة المحددات المؤثرة في- طبيعة العلاقة وتتمحور حول طبيعة الحركة الإسلامية المرنة في الانفتاح والديمومة، وقدرة الطرفين على رسم ملامح العلاقة وتطبيقها، مع الجدية وتبادل الثقة في ذلك، والقدرة على الالتزام بما يتفق عليه، بالإضافة إلى القدرة على التوصل إلى قواسم مشتركة في الرؤية لقضايا إقليمية ودولية كبرى، وقضايا محلية متعددة، مع الأخذ بعين الاعتبار مواجهة الضغوط الخارجية من قبل الطرفين- عند الحديث عن الخيارات المطروحة لمعالجة حالة التآزم في علاقة النظام بالحركة، ومن أبرز هذه السيناريوهات مايلي:

**أولاً: سيناريو حل الجماعة :** وهو يعني المواجهة التي ستحسم صيغة العلاقة القادمة وقوانينها والتي يتبعها حالياً وصولاً إلى أهداف سياسية محددة بسبب فشل الطرفين بالتوصل إلى أي اتفاق كلي أو جزئي بسبب تضارب المصالح أو بسبب تدخل أطراف خارجية.

أن تلجأ الحكومة إلى حل الحركة ونزع الشرعية السياسية والقانونية عنها، وليس ثمة مصلحة متحققة للحكم باللجوء إلى هذا الخيار برغم الضغوط الخارجية والداخلية التي تمارس لإنفاذه ويبدو هذا الاحتمال ضعيفاً نظراً لمضاعفاته السياسية والاجتماعية، وما قد يسببه من نشوء توجهات متطرفة، واضطرابات للعلاقات الداخلية في الأردن ما بين القوى السياسية والاجتماعية من جهة، ومؤسسة الحكم من جهة أخرى، ويستخدم عادة هذا الاتجاه لممارسة ضغوط على قيادات الحركة الإسلامية وإشعارها بفقدان "الشرعية".

ولذلك يرى الكاتب محمد أبو رمان\* أن "المواجهة الرأسية" -كحل الجماعة- غير واردة وستؤدي إلى نتائج كارثية على الطرفين، وعملية استقراء الاحتمالات المستقبلية لا تحمل في ثناياها وصول العلاقة إلى مرحلة كسر العظم، يُزَجُّ فيها قادة وكوادر الإخوان في السجون، أو يُحالون إلى محاكم عسكرية كما هو الحال في ساحات عربية أخرى لكن من الواضح أن الحكم سيعتمد مبدأ القضم وتجفيف منابع وصولاً إلى تكييف الإخوان مع المرحلة القادمة.

**ثانياً: سيناريو تحجيم العمل السياسي:** الدولة الأردنية تعمل جاهدة على إضعاف الحركة على أن لا تزيد مساحة نفوذها وتأثيرها السياسي والاجتماعي على قدر ما تراه وتحاول التحكم فيه وبمدخلات كثيرة جدا تمتلكها من الفرص والضغوط والسياسات والتشريعات .

حيث من الواضح أن الحكم سيعتمد مبدأ القضم وتجفيف منابع وصولاً إلى تكييف "الإخوان" مع المرحلة القادمة وأن يطلب من الحركة بأن يقتصر عملها على الجوانب الدينية والوعظية، وأن تتوقف عن ممارسة دورها السياسي، وإذا ما أرادت الحركة الاستمرار في عملها السياسي فإنها مجبرة إما على العمل وفق قانون الأحزاب الذي تحصل من خلاله على ترخيص كحزب سياسي، أو أن يتم العمل من خلال حزب جبهة العمل الإسلامي. غير أن الأمر يتوقف على قرارات وتوجهات الإخوان المسلمين، حيث أن فكر الإخوان ودعوتهم سياسية واجتماعية وليست دينية فقط، كما تحاول بعض الجهات العلمانية تقديمها، وعليه فإن هذا المنحى لن يكون سهل التحقيق، كما لا يمكن الالتزام به من قبل الجماعة، بل هو عكس مما تطرحه في أدبياتها ومخالف تماماً لمنهجها طيلة نصف قرن ويصعب تصور تراجع "الإخوان" الذين وضعوا في زاوية حرجة، إذ سيشكل قبولهم بالإملاءات والشروط الحكومية هزيمة سياسية مدوية، ففي الأغلب سيترك لسيناريو الضغوط والردود رسم الملامح العامة للعلاقة.

**ثالثاً: سيناريو إعادة رسم شكل العلاقة:** إن الإستراتيجية الأنجع والأكفأ في رسم العلاقة بين المؤسسة الرسمية والإخوان أو بين الدولة والمجتمع تكمن في الحوار والتواصل وفتح القنوات والوصول إلى صيغة تشكل فيها الدولة شريكاً إسلامياً حقيقياً لها.

إن حديث أوساط معتدلة في الجانبين عن خيارات إعادة رسم معادلة العلاقة بما يحفظ التوازن قد لا يشكل ضغطاً على إمكانات تقدم الحركة شعبياً، غير أنه يجب أن يحفظ لها حريتها في ممارسة الدعوة والنشاط الاجتماعي والحضور أو التعبير السياسي، وهو ما قد يدفعها إلى تفعيل تكتل المعارضة، وجبهة العمل الإسلامي، والمشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

فالواقع يشير إلى أن الدولة بحاجة إلى مشاركة الحركة الإسلامية السياسية والعامة لمواجهة التطرف وتحقيق

\* كاتب أردني مهتم بالشأن الإخواني في الأردن.

<sup>1</sup> - محمد أبو رمان، " الإخوان في الأردن . من التوظيف إلى الشراكة "، متحصل عليه من: [www.al-minbar.net](http://www.al-minbar.net) يوم: 2010/09/05.

التمتية السياسية وتطوير المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والعامّة، بالإضافة إلى إن الحركة الإسلامية بقيت دائماً رصيذاً للدولة تتحالف معه بقوة في الأحداث والمواجهات السياسية الداخلية والخارجية وفي هذا الشأن يرى الأستاذ "Bruno Etienne" \* «أن الحركة الإسلامية في الأردن إصلاحية وقانونية وهي بمثابة جمعية خيرية، ومُعترف بها من قبل الحكومة الأردنية وهي تدعم النظام»؛ وعلل هذا الاعتدال في منهج الحركة بسبب مساحة العمل المتروكة للحركة وهي أبداً لم تنتشط في الخفاء لأنها تعمل في وضوح النهار<sup>(1)</sup>.

فالحوار التوافقي على نمط جديد من العلاقة يخفف من القلق الرسمي ويلبي شيئاً أكبر من الطموح الإخواني ويرى الأستاذ "محمد كنوش الشرعة" \*\* أن عملية التحول الديمقراطي في الأردن ستشهد في مراحلها المقبلة المزيد من التطور والتقدم، مما سيعزز وجودها، فهي امتداد لمحاولات عديدة قائمة منذ تأسيس الإمارة، وفي الوقت ذاته لا يمنع هذا من وجود ثغرات وعقبات وقفت عائقاً في وجه التحول الديمقراطي عبر هذه السنوات الطويلة؛ كما أن إشاعة الجو الديمقراطي في الأردن وبالذات في سنواته الأخيرة يمكن اعتباره ركيزة يبني عليها الهرم الديمقراطي الأردني المنشود مستقبلاً<sup>(2)</sup>.

ولقد أثبتت الحركة الإسلامية في الأردن منذ انطلاق عملية الانفتاح السياسي عام 1989، مجسدة بجماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي الذي انبثق عنها، التزاماً رفيع المستوى بالديمقراطية وقواعدها، لم يعد محط الإنكار أو الجدل إلا من مكابر\* وبعد أن ثبت للعالم، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، استحالة التخلص من الحركات الإسلامية التي تمثل في وعي الكثيرين بوصفها تهديداً حقيقياً لا بد من مجابهته ودحره قبل تمكنه من النجاح في إحراز المزيد من النمو والانتشار\* كثر الحديث وارتفعت الأصوات، وعلى مستوى عالمي واضح ومتزايد، منادية بضرورة تشجيع ما يسمى "الإسلام المعتدل Modéré" أو "الإسلام الديمقراطي Démocratique"، أو "الإسلام الوسطي Central"؛ وتبرز

\* البروفيسور برونو اتيان ، وهو رائد في البحوث حول الظاهرة الدينية ، معلم وباحث من المستوى الدولي؛ وسبقه رائداً لأكاديمية البحوث متعددة التخصصات عن ظاهرة الدين وخاصة على البعد السياسي داخل "منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط" في معهد الدراسات السياسية (برنامج التعليم الفردي) أيكس أومبروفينس توفي عن عمر يناهز 71.

<sup>1</sup>-Bruno Etienne, *L'islamisme Radical*, France : Librairie Générale Française, 1989, p223.

\*\* أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية، كلية الآداب - جامعة اليرموك - الأردن.

<sup>2</sup>- محمد كنوش الشرعة، "التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور، الواقع، التحديات، الآفاق"، المستقبل العربي، العدد 257، جوان 2000، ص 196. \* تجدر الإشارة إلى أن المكتبة البحثية باتت تزخر بالكثير من الدراسات التي تؤكد التزام الحركة الإسلامية في الأردن بمستوى مرموق من الممارسة الديمقراطية على شتى المستويات والأصعدة، أنظر على سبيل المثال:

الطلحة زكي، "مواقف الحركات السياسية الإسلامية في المجتمع الأردني من قضية الديمقراطية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1996 ؛ الشقران خالد، "الحركة الإسلامية والتحول الديمقراطي في الأردن"، في: التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، تحرير حمدي عبد الرحمن، عمان: منشورات جامعة آل البيت، 2000، ص 605-656 ؛ سليمان خالد، "الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي"، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 296، 2003، ص 53-81.

\*\* لعل من المفيد هنا التذكير بالأطروحة الشهيرة حول (صراع الحضارات) لصاحبها (صموئيل هنتنغتون)، التي يجعل فيها من الإسلام العدو الأبرز الذي يتهدد العالم الغربي، تلك الأطروحة التي غدت إطاراً مرجعياً لكثير من سياسات الإدارة الأمريكية اليمينية. وتجنباً للوقوع في فخ ما لحق بالأطروحة من تأويلات وقراءات غير دقيقة في أحيان كثيرة، يحسن الرجوع إليها في نسختها الأصلية عبر المرجع التالي:

Huntington, Samuel, *The Clash of Civilisations and the Remaking of World Order*. New York: Simon&Schuster, 1996.

وتبرز هنا أهمية بلورة اتجاهات الحكومة والحركة الإسلامية في بناء علاقات مستقبلية تحقق للأردن أهدافه في الوحدة الوطنية وتكامل قطاعاته الاجتماعية والسياسية لحمايته، خصوصا وأن المنطقة تشهد تحولات وتحديات تؤثر على الأردن ومستقبله ودوره الإقليمي، سواء كان ذلك على صعيد عملية السلام أو تغيرات الوضع السياسي في فلسطين، أو في ظل التسريبات الإعلامية حول مشروع الوطن البديل الذي يستهدف الأردن وكيانه السياسي المستقل، أو على صعيد تزايد الاحتقانات الداخلية في الأردن في ظل تفاقم المشاكل الاقتصادية والتحديات التي تواجه العملية الديمقراطية والحريات العامة.

وأخيرا يمكن القول إن المتأمل للتجربة الأردنية في التعامل مع الحركة الإسلامية وإن كان فيها محطات مظلمة يلاحظ أنه على العموم أن التوجهات الحديثة للديمقراطية الأردنية تبشر بالخير، فهناك تعزيز واضح للنهج الديمقراطي والتعددية السياسية... وعلى الرغم من كل ذلك نستطيع أن نقول إن الديمقراطية الأردنية وعلى الرغم ما حققته، فهي بحاجة إلى المزيد سواء في مجال التشريعات الضرورية أو تحقيق العدالة الاجتماعية بصورة أشمل<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد الكبيسي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 301.

## خلاصة واستنتاجات:

إن الحركة الإسلامية الأردنية تحتل مكانا مركزيا في الحياة السياسية الأردنية، فجوهره الممارسة الديمقراطية لطلما كانت متعلقة بالحركة الإسلامية منذ نشأتها وتعتبر تجربة الحركة الإسلامية الأردنية تجربة رائدة على مستوى الوطن العربي سواء لممارساتها أو واقع ظروفها بحكم تماسها مع خط النار والمتمثل في الكيان الصهيوني.

بناء عليه؛ تناول هذا الفصل تحليلا للحركة الإسلامية الأردنية وانتظم وفق ثلاث مباحث، الأول؛ لمحة تاريخية عن نشأة الحركة الإسلامية في الأردن، الثاني؛ تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الأردن؛ الثالث؛ مستقبل الحركة الإسلامية في الأردن في ظل تداعيات أحداث 11 سبتمبر و قد توصلنا بناء على ذلك إلى جملة من النتائج نلخصها كالتالي:

1- كانت الحركة الإسلامية في الأردن منذ قيامها عام 1945 وحتى عام 1956 يغلب عليها العمل الاجتماعي والعام، وكانت تتجنب المشاركة في العمل السياسي المباشر مثل الوزارة والنواب. وربما كان من أهم أعمالها في هذه الفترة المشاركة في حرب عام 1948، وإقامة مدارس للاجئين الفلسطينيين، والكلية العلمية الإسلامية التي تعد منذ تأسيسها عام 1947 وحتى اليوم أهم مدرسة في الأردن.

2- العلاقة بين الإخوان المسلمين والنظام الأردني علاقة تاريخية بدأت منذ تأسيس الجماعة في الأردن عام 1945، وقد كان الخط البياني لهذه العلاقة مترددا بين صعود وهبوط، وإن غلب عليه أنه كان صاعدا على وجه الإجمال، حتى أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

3- وقد شكلت تجربة الحركة الإسلامية في الأردن مع النظام الأردني نموذجا فريدا، مقارنة مع تجربة الحركات في العالم العربي عموما، والدول المحيطة بالأردن خصوصا، وهذا عائد إلى حكمة الطرفين (الإخوان والنظام)، وقد ساند هذه الحكمة عوامل ومقومات عدة بنيت على أساسها هذه العلاقة؛ فالإخوان جزء أساسي من النسيج الاجتماعي الأردني، ومما لا شك فيه أن المس بهم واستهدافهم سيمس كل بيت في المجتمع الأردني، وهذا لن يكون في مصلحة أحد.

4- إن الإخوان بوجودهم ونشاطهم لم يشكلوا في يوم من الأيام أي عنصر من عناصر الإخلال باستقرار المجتمع الأردني، بل على العكس فقد كانوا دوما أحد أهم عناصر هذا الاستقرار حتى في مراحل اختلافهم مع النظام أو مع بعض الحكومات كما يسجل لجماعة الإخوان أيضا أنها أسهمت بشكل إيجابي وفعال في خدمة الشعب الأردني، وسدت خلا تعجز عنه الحكومات ففي الجانب الخدمي الاجتماعي أسهمت جماعة الإخوان في سد حاجة الآلاف من الأسر الفقيرة، وكفالة الآلاف من الأيتام، وإنشاء دور الرعاية لهم وفي المجال التربوي الاجتماعي توسعت مؤسسات الجماعة التربوية حتى غدت ملء السمع والبصر، فقد أنشأت الجماعة عددا من المدارس بمراحلها المختلفة تجاوزت أربعين مدرسة، وأسست كلية المجتمع الإسلامي،

ودعمت وشاركت في تأسيس جامعة الزرقاء الأهلية؛ ومثل ذلك يقال في القطاع الصحي، حيث أصبح المستشفى الإسلامي بفرعيه في عمان والعقبة صرحاً طبياً متقدماً يعد من أفضل مستشفيات المملكة، ومثل هذا يقال في إنشاء المساجد.

5- مثلت تجربة الإخوان المسلمين في الأردن، نموذجاً للتعايش بين حركة إسلامية وبين نظام حكم لم يقيم على أساس التنافس السياسي أو التداول السلمي للسلطة ولكن قام على نوع من تقسيم العمل حيث يسمح للحركة الإسلامية بالقيام بدورها الاجتماعي والدعوي، كما يسمح لها بالعمل السياسي، على أن تظل في مساحة القوى المعارضة أو القوى المؤيدة للحكم، دون أن تصل للحكم، أو يسمح لها بتغيير توجهات الحكم أو فرض أي توجهات على الحكم من خلال ضغط الرأي العام.

6- ساعد على قيام هذا النموذج النظام الملكي، والقائم على أسس ترتبط بتقاليد العائلات، مما يجعله يحافظ على البنية التقليدية الاجتماعية، ويدخل الحركة الإسلامية ضمن هذه البنية، بوصفها مكون من مكونات المجتمع، ويتعامل معها على أساس اهتمامه بالحفاظ على المكونات الاجتماعية للمجتمع، مع تفرده بالسلطة والحكم في النهاية.

7- طوال تلك الفترة كان التفهم سيّد الموقف، والتعايش السمة العامة للعلاقة، دون أن يعني ذلك أن العلاقة كانت على الدوام (جيدة)، فقد شهدت العديد من محطات التوتر والتأزم، غير أن الطرفين كانا باستمرار يدركان الحدود التي ينبغي أن يتوقف عندها هذا التوتر، ولم تكن لغة الصدام وكسر العظم واردةً في قاموس الطرفين.

8- العلاقة التي يمكن وصفها بالإيجابية حتى وقت قريب بين الحركة الإسلامية والحكومات المتعاقبة، والتي كانت محط إعجاب وتقدير من أوساط سياسية داخلية وخارجية، وموضع نقد وعدم رضا من أطراف أخرى محلية وخارجية، لم يكن ممكناً نسجها واستمرارها دون رغبة وإرادة قوية من الطرفين وقناعة منهما بأنها تحقق المصالح العامة قبل الخاصة. وكان واضحاً طوال تلك الفترة أن هذه العلاقة ستكون عرضةً للاضطراب والاختلال في اللحظة التي تضعف فيها إرادة أيٍّ من الطرفين ويفقد قناعته ورغبته باستمرار علاقة التعايش والتفهم.

9- عجلت الحرب الأمريكية المزعومة على الإرهاب بعد 11 سبتمبر، بإلحاق أضرار بالضرر بالمصالح الوطنية، وضرب التماسك الداخلي الأردني وعاد باستحقاقات وأعباء لا مبرر لها، كان يفترض تجنبه لعدم إدخال الأردن في مواجهة انعكاسات سلبية للتحديات الإقليمية والدولية.

10- بمجرد أن فازت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات التشريعية الأخيرة فوزها الساحق الذي أهلها لتشكيل الحكومة الفلسطينية، وهي الحركة التي تشترك مع الحركة الإسلامية في الأردن في



علاقات حميمة على أكثر من مستوى، بل ويعدها البعض وليدة الحركة، ظهرت أقلام محسوبة على السلطة الأردنية تفكر بصوت مسموع، بل تدعو، إلى إصدار قانون يمنع وجود الأحزاب السياسية على أساس ديني، في محاولة للإطاحة بحزب جبهة العمل الإسلامي.

11- قد يكون للحركة الإسلامية نقاط ضعف وقصور وتعثر وسوء تقدير، وقد تكون مطالبة بإجراء الكثير من الإصلاحات الداخلية فيها، سواء على صعيد الخطاب أو الممارسة، وهذا أمر مطلوب بكل تأكيد، لكن من غير العدالة مطالبتها وحدها بذلك، والضغط عليها لإصلاح نفسها وإتباع المبادئ الديمقراطية والتزام العقلانية والشفافية وضبط النفس في تفاعلاتها، ونسيان، أو تناسي، مطالبة السلطة بذلك، إذ إن هذه الأخيرة هي صاحبة السجل الأكثر إثارة للجدل فيما يتعلق بعدم الاهتمام الجدي بكل تلك الجوانب.

12- واستكمالاً لمسلسل التزامها بالديمقراطية وتفعيل دورها الإصلاحي في حياة المجتمع؛ أصدرت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن مشروعاً للإصلاح عام 2005، استلهم مضامينه من أدبيات حركة الإخوان المسلمين منذ وجدت، دون أن يكون له ارتباط ببرنامج الإصلاح الأمريكي المقترح للمنطقة، ويولي المشروع الذي يحمل شحنة ديمقراطية واضحة عنايته لسائر جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى اهتمامه بالعلاقات الخارجية.

13- إن المتأمل الحيادي لطبيعة تعاطي السلطة في الأردن مع الحركة الإسلامية في السنوات الأخيرة، لا يمكن أن يخلص إلا إلى القول بوجود عزم واضح وحملة منظمة من جانب السلطة بغية تهميش الحركة وتقليص نفوذها ودورها إلى أقصى درجة ممكنة؛ وذلك عبر وسائل عديدة من أهمها: تشويه صورة الحركة أمام الرأي العام المحلي والخارجي باتهامها بالتبعية لأجندات وجهات خارجية تريد المساس بالأمن الوطني؛ ووسمها بالفساد المالي والإداري، ورميها بجرم التعاطف مع ما تعده السلطة إرهاباً.

14- في ظل المعطيات الراهنة، وباستحضار الدور الإقليمي الوظيفي الذي تضطلع الدولة الأردنية بأدائه منذ نشأتها، يبدو أن من الصعب التفاوض بأن تعمد السلطة إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية وشاملة في مؤسساتها، وأن تتراجع عن موقفها المتصلب تجاه الحركة الإسلامية، هذه التي تبدو، وعلى الرغم من كل الضغوط التي تمارس ضدها، غير مستعدة للتنازل عن ثوابتها، المتمحور بعض أهمها حول رفض الكيان الصهيوني الغاصب.

15- مستقبل الحركة الإسلامية في الأردن مرهون إلى حد كبير بتعديل قانون الانتخابات حتى يتيح مجالاً أكبر للتمثيل السياسي وعدم تفصيله على قائمة مرشح العشيرة أو القرية فقط.

16- إذا كان الحديث عن تحديات داخلية وخارجية يواجهها الأردن في هذه المرحلة بفعل المتغيرات السياسية وحالة (اللااستقرار) التي تمر بها المنطقة، فإن آخر ما يخدم المصلحة الوطنية ويعزز قدرة الأردن على مواجهة التحديات، هو ضرب التماسك الداخلي، والإساءة إلى أكبر القوى السياسية والشعبية في البلاد، دون مسوغ مفهوم، أو مبرر معقول.

17- الأسلوب الأنسب والأنجع لمواجهة التحديات يتم من خلال تحصين الجبهة الداخلية وتماسكها، وتوسيع هوامش الحرية، وإحداث حالة انفراج سياسي، والتفاهم مع القوى السياسية والشعبية وفي مقدمتها الحركة الإسلامية، أما تآزيم الأمور ودفعها نحو مزيد من الاحتقان والتشنج والتوتر، فإنه آخر ما يخدم المصالح ويعين على مواجهة التحديات.